



جامعة مؤتة  
كلية الدراسات العليا

## العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان

إعداد

آية عبد الحميد الكفاوين

إشراف

الدكتور محمد سلامه عناسوه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً  
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
التمويل والاستثمار / قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة مؤتة، 2024

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر  
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب  
ايه عبد الحميد علي الكفاوين  
العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان  
والموسومة بـ:

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة  
الماجستير في التمويل و الاستثمار

التخصص: التمويل و الاستثمار  
في تاريخ 2024/05/19

من الساعة 11 إلى الساعة 1  
قرار رقم 2

أعضاء اللجنة: التوقيع

مشرفاً ومقرراً  
عضواً  
عضواً  
عضو خارجي

د. محمد سلامة مكازي عناسوه  
د. فواز خالد أحمد الشواورة  
د. وسام عبد الحميد كريم المعايطه  
أ.د. هناء محمد هلال الحنيطي

عميد كلية الدراسات العليا  
د.د. عمر خالد جرادات



## الإهداء

إلى والديّ الحبيبين اللذين اقترن رضا الله - سبحانه وتعالى - برضاهما.  
إلى إخواني وأخواتي الذين يشدون عضدي، ويؤازرونني في رحلة الحياة.  
إلى كل من وقف بجانبني في رحلة العلم والبحث وإتمام هذه الرسالة العلمية.  
إلى جامعتي الحبيبة، جامعة مؤتة: السيف والقلم، أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع  
سائلاً المولى - عزوجل - أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعله في  
ميزان حسناتي، وحسنات كل من أعانني لتمامها.

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي تتم بفضل الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،

يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الأعمال بشكل عام، وقسم العلوم المالية والمصرفية بشكل خاص، لما زودوني به من علم ومعرفة، ولكل من ساهم في إتمام هذه الرسالة العلمية، كما يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للدكتور محمد سلامة عناسوه الذي أشرف على هذه الرسالة، وقدم لي كل ما بوسعه من: جهد، ونصح، وإرشاد، وتوجيه في رحلة البحث الشاقة، ومن ثم الشكر الموصول للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الأشكال
ز	قائمة الملاحق
ح	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
1	1.1 المقدمة
2	2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	3.1 أهمية الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
5	5.1 فرضيات الدراسة
6	6.1 أنموذج الدراسة
7	7.1 حدود الدراسة
8	8.1 محددات الدراسة
9	9.1 مصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	1.2 تمهيد
11	1.1.2 مفهوم التأمين
31	2.1.2 ربحية شركات التأمين
51	2.2 الدراسات السابقة
73	3.2 ملخص الدراسات السابقة

الصفحة	المحتوى
74	1.3.2 ما يميز هذه الدراسة
76	<b>الفصل الثالث: المنهجية والتصميم</b>
76	1.3 المقدمة
76	2.3 مجتمع وعينة الدراسة
77	3.3 مصادر جمع البيانات
77	4.3 أسلوب التحليل الإحصائي
78	5.3 الأنموذج القياسي
79	6.3 قياس متغيرات الدراسة
80	<b>الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات</b>
80	1.4 الأسلوب الإحصائي المتبع
80	2.4 تحليل نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالدراسة
82	3.4 تحليل نتائج اختبارات التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة
84	4.4 اختبار أنموذج التحليل الملائم لتفسير أنموذج الدراسة
84	5.4 اختبار فرضيات الدراسة
93	6.4 النتائج
94	7.4 التوصيات
96	قائمة المراجع
107	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
7	طريقة اختيار الأنموذج من الدراسات السابقة	1-1
19	شركات التأمين في سوق التأمين الأردني حتى عام 2023	1-2
22	مكونات سوق التأمين الأردني كما هو في عام 2023	2-2
22	مكونات سوق التأمين الأردني كما هو في عام 2023	3-2
27	أهم مؤشرات سوق التأمين الأردني لعام 2022	4-2
27	حصة فروع التأمين عام 2022	5-2
29	التزامات شركة التأمين عن الأضرار التي تلحق بالغير في سوق التأمين الأردني	6-2
30	تطور إجمالي التعويضات وتعويضات السيارات في سوق التأمين الأردني	7-2
76	قائمة بأسماء شركات التأمين الممثلة في عينة الدراسة	1-3
79	أساليب قياس متغيرات الدراسة	2-3
80	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	1-4
82	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	2-4
83	اختبار قيمة معامل تضخم التباين (VIF)	3-4
84	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	4-4



## قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الشكل
6	أنموذج الدراسة	1
23	الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني كما هو في عام 2023	2

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رمز الملحق
108	العوامل المحددة للربحية في شركات التأمين الأردنية كما وردت في الدراسات السابقة	أ
114	العوامل المحددة للربحية في شركات التأمين غير الأردنية كما وردت في الدراسات السابقة	ب
127	قائمة المختصرات لمصطلحات بالدراسة	ج

## الملخص

العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان

آية عبد الحميد الكفاوين

جامعة مؤتة، 2024

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات الداخلية (حجم الشركة، مخاطر الاكتتاب، النسبة المجمعة، مطالبات السيارات)، والمتغيرات الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة) في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة (2010-2019). تمثلت عينة الدراسة بـ (19) شركة تأمين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام برمجية (STATA). وقد تم استخدام أسلوب انحدار سلاسل البيانات الزمنية المقطعية (Panel data). أظهرت الدراسة عدداً من النتائج من أهمها أن كلا من حجم الشركة، والناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في الربحية، أما متغيرات (مخاطر الاكتتاب، مطالبات السيارات، سعر الفائدة) فقد كان لها تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية في الربحية، في حين تبين أنه لم يكن للنسبة المجمعة أية دلالة إحصائية في الربحية. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة الاندماج بين شركات التأمين صغيرة الحجم، والتقييمات الدقيقة لمخاطر الاكتتاب، وإدارة المخاطر بشكل فعال.

**الكلمات المفتاحية:** شركات التأمين، الربحية، العوامل الخاصة بالشركة، عوامل الاقتصاد الكلي، الأردن.

## **Abstract**

### **Factors Affecting the Profitability of Jordanian Insurance Companies Listed on Amman Stock Exchange.**

**Aya Abdel Hamid Al-Kafawin  
Mutah University, 2024.**

This study aimed to measure the impact of internal variables (company size, underwriting risks, combined ratio, motor claims), and external variables (gross domestic product, interest rate) on the profitability of Jordanian insurance companies listed on Amman Stock Exchange, measured by the rate of return on equity (ROE) during the period (2010-2019). The study sample consisted of (19) insurance companies. The study relied on the descriptive analytical approach to test the study hypotheses using STATA software. The panel data regression method was used. The study showed a number of results, the most important of which is that both company size and gross domestic product have a positive, statistically significant effect on profitability, while the variables (underwriting risks, motor claims, and interest rate) had a statistically significant negatively effect on profitability, while it was found that the combined ratio had no statistical significance on profitability. The study presented a set of recommendations, the most important of which are the necessity of merger between small-sized insurance companies, accurate assessments of underwriting risks, and effective risk management.

**Key words:** Insurance companies, Profitability, Firm-specific factors, Macroeconomic factors, Jordan.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة وأهميتها

#### 1.1 المقدمة

يلعب قطاع التأمين أدورا مهمة وبارزة في اقتصادات الدول: المتقدمة، والنامية على حد سواء؛ إذ إنه يعزز التنمية الاقتصادية؛ ويقوم بدور الوساطة المالية، والاستثمارات المختلفة، كما إنه يقدم العديد من المزايا: الاقتصادية، والاجتماعية، والخدمات المالية للجهات المعنية؛ حيث يقوم بإدارة مخاطر الأفراد والمؤسسات؛ مما يوفر إحساسا بالأمان لتلك الجهات. (Ahmed et al., 2011; Akotey et al., 2013 Segundo et al., 2019)

ترتبط ربحية شركات التأمين بالعوامل الداخلية لتلك الشركات، وعوامل الاقتصاد الكلي، وكذلك العوامل المتعلقة بالصناعة مثل: مؤشر التركيز، والحصة السوقية، التي تشير إلى أن المتغيرات ليست فقط نتاج قرارات إدارية، ولا بد من التعرف إلى هذه العوامل. (Burca & Batrinca, 2014)

واجهت العديد من شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان انخفاضا في أدائها المالي، مما يشير إلى أن قطاع التأمين الأردني يعيش ظروفًا صعبة (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2017)؛ مما دفع الباحثة إلى دراسة أهم العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية؛ نظرا لأهمية هذه الشركات في الاقتصاد الأردني، والأدوار المختلفة التي تقوم بها.

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات المحلية التي بحثت في محددات ربحية شركات التأمين في الأردن المشار إليها في الدراسات السابقة؛ إلا أنه ما تزال هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث؛ للوقوف على العوامل المختلفة التي لم تتم دراستها، أو العوامل التي أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوصها؛ إذ أن التعرف إلى أهم هذه العوامل ليست مهمة لشركات التأمين فحسب؛ بل إنها مهمة أيضا للأطراف ذوي العلاقة جميعهم، مثل: واضعي السياسات، والجهات الرقابية، والحكومة، والمستثمرين. وهذا ما حاولت الدراسة الحالية القيام به؛ حيث هدفت - بشكل عام - إلى التعرف إلى المتغيرات المستقلة التي شملت العوامل الداخلية الآتية الخاصة

بخصائص الشركة (الحجم، مخاطر الاكتتاب، النسبة المجمعة، نسبة مطالبات السيارات)، وعوامل الاقتصاد الكلي الآتية (الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الفائدة) التي تؤثر في ربحية 19 شركة من شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2010-2019)، والتي تم قياسها باعتبارها متغيراً تابعاً بالعائد على حقوق الملكية؛ حيث تأمل الدراسة تغطية بعض الفجوات البحثية في البيئة الأردنية؛ وتقديم التوصيات للجهات ذات العلاقة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تكونت هذه الدراسة من أربعة فصول، تعرض الفصل الأول للإطار العام للدراسة، من حيث مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهمية الدراسة، وأهدافها، وحدودها، ومحدداتها ومصطلحاتها، في حين قدم الفصل الثاني مراجعة للإطار النظري والدراسات السابقة، أما الفصل الثالث فقد عرض منهجية الدراسة، في حين تناول الفصل الرابع والأخير النتائج التجريبية، وتمت فيه مناقشة النتائج والتوصيات.

## 2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

بينت العديد من الدراسات أهمية الأداء المالي، وضرورة قياسه؛ للتعرف إلى أثره في بقاء الشركات، واستمرارية عملها؛ ولتحقيق مصلحة الأطراف ذوي العلاقة على مستوى: الشركة، والمساهمين، والعملاء، وغيرهم بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام. (الخليلة، 2022 ؛ النيف والحنيطي 2016)

واجهت العديد من شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان انخفاضاً في ربحيتها، في حين واجهت بعض الشركات خسائر كبيرة؛ مما يشير إلى أن قطاع التأمين الأردني يعيش ظروفاً صعبة استناداً إلى تقارير أعمال التأمين في الأردن الصادرة عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وقد ذلك دفع الباحثة لدراسة محددات ربحية شركات التأمين.

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات المحلية التي بحثت في محددات ربحية شركات التأمين في الأردن المشار إليها في الدراسات السابقة؛ إلا إنه ما تزال هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث؛ للوقوف على العوامل المختلفة التي لم تتم دراستها، أو

العوامل التي أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوصها. وهذا ما تحاول الدراسة الحالية القيام به؛ وعليه فإن مشكلة البحث يمكن صياغتها في السؤال الرئيس الآتي وهو: ما أثر العوامل الداخلية (حجم الشركة، مخاطر الاكتتاب، النسبة المجمعة، مطالبات السيارات) والعوامل الخارجية ( الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الفائدة) في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما أثر حجم الشركة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
2. ما أثر مخاطر الاكتتاب في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
3. ما أثر النسبة المجمعة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
4. ما أثر نسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
5. ما أثر الناتج المحلي الإجمالي في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
6. ما أثر معدل سعر الفائدة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

### 3.1 أهمية الدراسة

#### 1. الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية مما يأتي:

1. التعرف إلى أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2. تأمل الباحثة في سد الفجوة البحثية من خلال التعرف إلى المتغيرات الداخلية والخارجية المختلفة التي لم تتم دراستها في البيئة الأردنية - في حدود علم الباحثة- أو العوامل التي أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوصها.
3. تأمل الباحثة في تمهيد الطريق لإجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المختلفة التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية، والإفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها في تقديم التوصيات التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي لهذه الشركات، وبالتالي تعزيز الاستقرار للاقتصاد الأردني.

## 2. الأهمية العملية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية مما يأتي:

1. تأمل الباحثة في مساعدة صانعي القرار في شركات التأمين الأردنية - من خلال النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة، والتوصيات التي ستقدمها - في مساعدة مديري شركات التأمين في اتخاذ قرارات: تشغيلية، وتمويلية، واستثمارية سليمة، تساعد في تعزيز قدرة تلك الشركات على البقاء والاستمرار والنمو، مما ينعكس أيضا ايجابا على الاقتصاد الوطني.
2. تأمل الباحثة في مساعدة الجهات ذات العلاقة كافة؛ كصانعي السياسات في الحكومة مثل البنك المركزي، والجهات الرقابية الأخرى في صنع السياسات والقرارات المناسبة.

## 4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر حجم الشركة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
2. قياس أثر مخاطر الاكتتاب في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟



3. قياس أثر النسبة المجمعة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
4. قياس أثر نسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
5. قياس أثر الناتج المحلي الإجمالي في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
6. قياس أثر معدل سعر الفائدة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

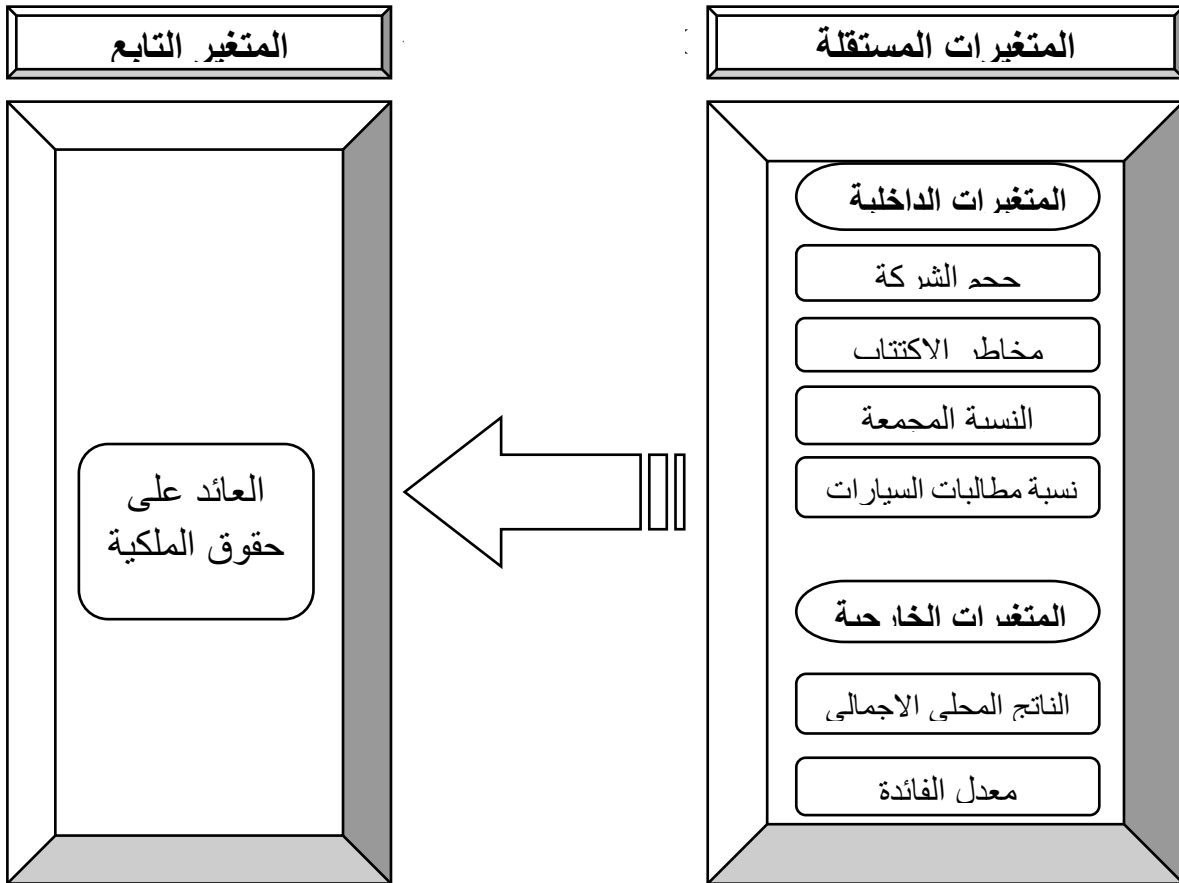
### 5.1 فرضيات الدراسة:

بناءً على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- H<sub>01</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- H<sub>02</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاكتتاب في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- H<sub>03</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسبة المجمعة في الأقساط في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- H<sub>04</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- H<sub>05</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- H<sub>06</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل سعر الفائدة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

## 6.1 أنموذج الدراسة

بينت الأدلة التجريبية المختلفة أن ربحية المؤسسات المالية تتأثر بالعوامل الداخلية الخاصة بالشركة، وعوامل الاقتصاد الكلي الخارجية (Rashid, 2015) واستنادا إلى الأدبيات المالية، والدراسات السابقة قامت الباحثة بإعداد أنموذج الدراسة الآتي الذي تضمن ستة متغيرات مستقلة، منها أربعة متغيرات تتعلق بالمتغيرات الداخلية الخاصة بالشركة هي (حجم الشركة، مخاطر الاكتتاب، النسبة المجمعة، نسبة مطالبات السيارات)، ومتغيرين يتعلقان بمتغيرات الاقتصاد الكلي هما (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة)، ومتغير تابع هو ربحية شركات التأمين التي تم قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وكما هو مبين في الشكل رقم (1) الآتي.



الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات المالية والدراسات السابقة المبينة في الجدول رقم (1-1) أدناه.

## جدول (1-1)

### طريقة اختيار الأنموذج من الدراسات السابقة

الدراسات السابقة الرئيسية	المتغير
Aca et al.( 2020) ; Farouk et al. (2014) Biru( 2017) ; Bhattari( 2020) ; Charumathi (2012) ; Maher et al. (2020)	حجم الشركة مخاطر الاكتتاب
Bodla et al. (2017) ; Kramaric et al.( 2017) Abdeljawad et al. (2020) ; Kozak (2011) Alomari et al.( 2017) ; Ambaw et al. (2021) Eliskvsko(2015) ; Zekarias (2017) ; Azmi et al. (2020)	النسبة المجمعة نسبة مطالبات السيارات الناتج المحلي الإجمالي سعر الفائدة
Bhattari( 2020) ; Kumar et al. (2022) ;Qudah (2016) ; Sekyere et al. (2019)	معدل العائد على حقوق الملكية

## 7. 1 مصطلحات الدراسة:

### Return on equity (ROE) معدل العائد على حقوق الملكية

يقيس هذا المعدل ربحية كل دينار مستثمر من قبل ملاك الشركة، ويعكس كلا من الأنشطة التشغيلية والأنشطة التمويلية، وهو بذلك يتأثر بالرفع المالي، وحجم الديون في هيكل رأس المال. وتم قياسه بالمعادلة الآتية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية (الخلايلة، 2022).

### Company size (CS) حجم الشركة

يؤثر حجم الشركة في ربحيتها، ويتم قياسه باللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول. (Malik et al., 2011).

### Underwriting risks (UR) مخاطر الاكتتاب

تعني مخاطر الاكتتاب أن الأقساط المحصلة لن تكفي تكاليف التغطية التأمينية. (Ernst & Young, 2011).

### Combined ratio (CR) النسبة المجمعة

هي من أكثر المقاييس الشائعة لقياس ربحية الاكتتاب (Underwriting). وهي عبارة عن مجموع نسبة الخسارة (Loss ratio) التي هي عبارة عن الخسائر المتكبدة

ومصاريف تسوية الخسائر مقسومة الأقساط المكتسبة، ونسبة المصاريف (Expense ratio) التي هي عبارة عن مصاريف الاكتتاب مقسومة على الأقساط المكتتب بها (Rejda & McNamara, 2017).

### نسبة مطالبات السيارات (MC) Motor claims ratio

هذه النسبة تمثل نسبة مطالبات السيارات بالنسبة إلى مجموع المطالبات المدفوعة من قبل الشركة. (Kozak 2011 ; Abdeljawad et al., 2020).

### الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross domestic product

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة، عادة ما تكون سنة." (الوزني والرفاعي، 2000).

### معدل سعر الفائدة (IR) Intrest rate

العائد الذي من الممكن الحصول عليه عند الاستثمار وتعتبر جزء من الأرباح لصالح المستثمرين وتم قياسه من خلال الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل لدى البنوك المرخصة (Kozak, 2011).

## 8.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يأتي:

1. الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية (2010-2019)، حيث يعتبر طول هذه الفترة الذي يبلغ عشر سنوات كافياً لأغراض الدراسة؛ إذ إنه يسمح بتكوين سلاسل زمنية تتكون من (190) مشاهدة سنوية لكل متغير من متغيرات الدراسة لكل شركة من الشركات في عينة الدراسة، وقد تم استثناء عام (2009) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، كما تم استثناء الفترة التي تبدأ من عام (2020) بسبب تداعيات أزمة جائحة كورونا (COVID-19)، وبسبب تصفية عدد من شركات التأمين الأردنية بعد عام 2020 نتيجة تعثرها المالي، كما أن هناك بعض شركات التأمين المتعثرة

- وغير القادرة على دفع المبالغ المترتبة عليها للمؤمن عليهم، قد يتم إحالتها للتصفية في أي لحظة. (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023).
2. الحدود المكانية: تقتصر الحدود المكانية لهذه الدراسة على شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2010-2019) والمبينة في الجدول رقم (1-3)
3. الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على معرفة أثر المتغيرات الداخلية (حجم الشركة، مخاطر الاكتتاب، النسبة المجمعة، نسبة مطالبات السيارات) والمتغيرات الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الفائدة) في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان التي تم قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

### 9.1 محددات الدراسة:

واجهت الباحثة محددات عدة تتعلق باختيار الفترة الزمنية للدراسة بسبب: تداعيات الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، وتداعيات جائحة كورونا عام 2020، وتصفية بعض الشركات نتيجة تعثرها المالي.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

تضمن هذا الفصل الإطار النظري الخاص بموضوع الدراسة المتمثل بالعوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذه العوامل في مختلف دول العالم التي استطاعت الباحثة الإطلاع عليها. وقد تضمن هذا الفصل تعريف التأمين، ونشأته، وتطوره، وأهميته، وأنواعه، ووظائف شركات التأمين، ومزايا التأمين، وتكاليف التأمين، ونبذة عن قطاع التأمين في الأردن، ونقاط الضعف فيه، والتحديات التي يواجهها، كما تضمن الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بربحية شركات التأمين الأردنية.

#### 1.2 تمهيد

يعتبر تقييم ربحية الشركات أحد أهم المواضيع التي ركزت عليها النظريات والأدبيات المالية باعتبارها مقياساً يستخدم من قبل أصحاب العلاقة جميعهم، كالمالكين، والمقرضين، والمستثمرين، والمحللين، والباحثين، والجهات الحكومية، وغيرهم؛ للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، وقدرتها على تحقيق أهداف المنشأة المتمثلة بتعظيم القيمة السوقية لها، من خلال تعظيم ثروة ملاكها؛ لتحقيق معدلات أداء مرتفعة، وبما يضمن استمراريتها وبقائها في السوق. (النيف والحنيطي، 2016؛ الخلايلة، 2022)

ترتبط ربحية شركات التأمين بالعوامل الداخلية لتلك الشركات، وعوامل الاقتصاد الكلي، وكذلك العوامل المتعلقة بالصناعة مثل: مؤشر التركيز، والحصة السوقية، التي تشير إلى أن المتغيرات ليست فقط نتاج قرارات إدارية، ولا بد من التعرف إلى هذه العوامل. (Burca & Batrinca, 2014; Acotey et al., 2013).

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات المحلية التي بحثت في محددات ربحية شركات التأمين في الأردن المشار إليها في الدراسات السابقة؛ إلا إنه ما تزال هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث؛ للوقوف على العوامل المختلفة التي لم تتم دراستها، أو

العوامل التي أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوصها، سيما وإن هذا القطاع الحيوي يعيش ظروفًا صعبة؛ بسبب تراجع أدائه، والخسائر التي منيت بها بعض الشركات وخروجها من السوق، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية القيام به.

وقد تم استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي تتمثل بالعوامل الداخلية التي تتعلق بالشركة (حجم الشركة، ومخاطر الاكتتاب، والنسبة المجمعة، ونسبة مطالبات السيارات)، وكذلك المتغيرات المستقلة التي تتعلق بالعوامل الكلية وهي (الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل سعر الفائدة) المؤثرة في ربحية شركات التأمين الأردنية باعتبارها متغيراً تابعاً تم قياسه في هذه الدراسة بالعائد على حقوق الملكية (ROE). وفيما يأتي استعراض لأهم الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

## 1.1.2 تعريف التأمين

التأمين لغة من الأمن وهو ضد الخوف. (البستاني، 1977). أما التأمين اصطلاحاً فتشير أدبيات التأمين إلى أنه لا يوجد تعريف موحد للتأمين؛ إذ يختلف التعريف باختلاف الزاوية التي يتم النظر إليه منها حسب فروع المعرفة المختلفة؛ كالعلوم الاكتوارية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية وغيرها. (ريجدا، 2006)

يعرف التأمين من الزاوية القانونية بأنه عبارة عن "صيغة تعاقد يحصل المستأمن من خلالها على تعهد من المؤمن من أجل القيام بعمل محدد إذا ما وجد الخطر، مقابل اقتطاع مبلغ محدد يطلق عليه الاشتراك أو القسط. (قاسم، 2007)

أما من الناحية الفنية فيعرف التأمين بأنه "عبارة عن أسلوب يقوم المؤمن من خلاله بعملية تنظيم التعاون بين مجموعة من المؤمن لهم نتيجة تعرضهم لأخطار محددة، ومن ثم القيام بدفع تعويض لمن يقع عليهم الخطر ويحصل هذا الأمر بفعل القيمة المشتركة للأقساط التي يتم جمعها منهم. (قاسم، 2007)

أما من الناحية التشريعية فقد عرف المشرع الأردني عقد التأمين في المادة (920) من القانون المدني بالقول إن "التأمين هو عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً

مرتبا، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن" (أبو عرابي، 2011).

على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى التعريف التشريعي للتأمين بأنه يشوبه النقص وعدم الدقة، إلا إن الفقه يؤكد إن هذا التعريف له بعض المزايا منها:

1. إنه حدد الأركان الخاصة بعقد التأمين وهي المؤمن (شركة التأمين)، والمؤمن

له الذي يواجه عادة خطرا ما في شخصه أو ماله، والخطر المؤمن منه الذي

يتوجب أن يحدد في العقد، وما تلتزم به شركة التأمين تجاه المؤمن له عند

تحقق الخطر، وما يلتزم به المؤمن له من أقساط التأمين تجاه شركة التأمين.

2. إن هذا التعريف لم يشر إلى اعتبار عقد التأمين عقدا تعويظيا عن خسارة

احتمالية تقتصر على الأضرار فقط؛ بل تشمل أيضا التأمين على الأشخاص.

أما العيوب التي وجهت لهذا التعريف فيمكن ايجازها بما يأتي:

1. إغفال الجوانب الفنية للتأمين التي لا يقوم بدونها، وهي أنه يقوم على التعاون

بين المؤمنين جميعهم لمواجهة خطر يحيق بهم.

2. لم تتم الإشارة في التعريف إلى عوامل الإحصاء التي تتم بموجبها حساب

إحتمالات تحقق الخطر.

3. إغفال الجوانب الفنية؛ حيث أظهر التأمين وكأنه علاقة فردية بين شركة التأمين

والمؤمن له، وبالتالي يؤخذ على هذا التعريف بأنه تعريف جامع ولكنه غير

مانع؛ ففي الرهان كما هو في التأمين يلتزم أحد المتراهنين بأن يؤدي إلى

الطرف الآخر مبلغا من المال عند وقوع الخطر المشار إليه في عقد الرهان،

وبالتالي يصبح عقد التأمين عقدا غير مشروع. (أبو عرابي، 2011).

نتيجة العيوب التي تشوب التعريف التشريعي للتأمين، تم وضع التعريف الفقهي

للتأمين بأنه "عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بأن يعوض شخصا آخر

يسمى المؤمن له عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير، مقابل مبلغ من المال

هو القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن" (أبو عرابي، 2011). إلا إن هذا

التعريف أيضا وجهت له انتقادات عدة أهمها إغفال الجوانب الفنية؛ مما جعل الفقهاء



يجمعون على أن أفضل تعريف للتأمين من الناحية القانونية هو التعريف الذي قال به الفقيه الفرنسي هيمار والذي عرف التأمين بأنه " عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير، من الطرف الآخر وهو المؤمن، بموجبه يدفع هذا الأخير أداء معيناً عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينهما طبقاً لقوانين الإحصاء " (أبو عرابي، 2011).

أما نظام التأمين فقد تم تعريفه بأنه: "نظام تعاقدى يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاوّل عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية" (الزرقا، 1994).

وبسبب تعدد التعريفات وعدم الإجماع على تعريف موحد، كان لا بد من وضع تعريف عملي للتأمين يبين الخصائص الأساسية له، حيث قامت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية [ARIA] American Risk and Insurance Association بعد دراسة دقيقة بتعريف التأمين بأنه "تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار على المؤمنين (شركات التأمين)، والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر، أو لتوفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر" (Rejda & McNamara, 2017). يلاحظ من التعريف السابق أن أي تعريف للتأمين يجب أن يتضمن عناصر تجميع الخسائر (pooling of losses)، وسداد الخسائر العرضية (payment of fortuitous losses)، ونقل الخطر (risk transfer)، والتعويض (indemnification).

### نشأة التأمين وتطوره

نشأ التأمين منذ القدم على أساس التعاون بين التجمعات البشرية؛ لتوزيع عبء الخطر من القلة التي تتعرض للخطر إلى المجموعة المعرضة للخطر نفسه؛ فقدماء المصريين كونوا جمعيات للقيام بمراسم دفن الموتى، وما يترتب عليها من أعباء مادية وغيرها. كما ظهر لاحقاً ما يسمى بالقرض البحري لحماية التبادل التجاري بين الحضارات القديمة: كالإغريقية، والبابلية، والهندوسية، والأشورية، وغيرها من مخاطر

القرصنة البحرية، ومخاطر غرق السفن، ثم تطور بصورة مختلفة عن القرض البحري بواسطة البرتغاليين والإسبان، إلى أن وصل للصورة التي هو عليه في قانون التأمين البحري البريطاني الصادر عام (1601). وقد ظهرت أول بوليصة تأمين على الحياة في لندن عام (1583)، أما التأمين على الحريق فقد ظهرت أهميته بعد حريق لندن الشهير عام (1666) الذي ألحق الأضرار بـ 85% من مباني المدينة، ثم ظهرت أنواع أخرى من التأمين نتيجة تقدم الصناعة، ووسائل النقل، مثل التأمين على الأخطار الشخصية في إنجلترا عام (1849)، ثم التأمين على السيارات، ثم التأمين على أخطار الطيران، ثم ظهر التأمين الاجتماعي في ألمانيا. (عريقات وعقل، 2010) أما التأمين في الأردن فقد عرف منذ أواسط الأربعينيات. (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023؛ الكيلاني، 1999)

### أنواع التأمين

يقسم التأمين إلى أنواع عديدة وفقا لمعايير مختلفة؛ فمن الناحية النظرية، ووفقا لمعيار التعاقد يقسم التأمين إلى: التأمين الاختياري (الخاص) والتأمين الإجباري، أما من حيث الغرض من التأمين فيقسم التأمين: إلى التأمين التجاري، أو التأمين التعاوني أو التبادلي، والتأمين الاجتماعي، ووفقا لمعيار تحديد الخسارة وبالتالي التعويض فيقسم التأمين إلى: التأمينات النقدية، وتأمينات الخسائر. أما من الناحية العملية فيختلف التأمين من دولة لأخرى، وداخل الدولة نفسها من وقت لآخر وفقا للتشريعات ذات العلاقة، ومن الأمثلة على ذلك أن قانون رقم (12) لسنة 2021 قانون تنظيم أعمال التأمين في الأردن (الاتحاد الأردني لشركات التأمين) قسم التأمين الخاص إلى الأقسام الستة الآتية التي تتطابق إلى حد كبير مع التقسيم المتبع في الحياة العملية:

1. التأمين على الحياة
2. تأمين الادخار وتكوين الأموال
3. تأمين الحريق والتأمينات التي تلحق به
4. التأمين من أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتشمل التأمين على أجسام السفن والطائرات وعلى آلاتها ومهماتهما.

5. التأمين من الحوادث والمسؤولية ويشمل تأمين السيارات وحوادث العمل والحوادث الشخصية... الخ

6. التأمينات الأخرى التي لم ينص عليها في البنود السابقة

يقسم التأمين الخاص في الحياة العملية إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي: تأمينات الأشخاص التي تشمل: (التأمين على الحياة، والتأمين الصحي)، وتأمينات الممتلكات التي تتضمن: (التأمين من الحريق، وتأمين السرقة والسطو)، وتأمينات النقل التي تشمل (التأمين البحري، التأمين على السيارات، التأمين الجوي "تأمين الطيران") وتأمينات الحوادث العامة التي تتضمن (تأمين ضمان خيانة الأمانة، وبوليصة التأمين البنكية الشاملة)، والتأمين الهندسي، وتأمينات المسؤولية المدنية.

(عريقات وعقل، 2010؛ الكيلاني، 1999)

تعدد التصنيفات للتأمين من دولة لأخرى، وداخل الدولة نفسها من وقت لآخر وفقا للتشريعات ذات العلاقة، وقد بين (ريجدا، 2010) أنه يمكن تصنيف التأمين إلى التأمين الخاص الذي يشمل التأمين على الحياة والصحة، وتأمين الممتلكات والمسؤولية، والتأمين الحكومي الذي يشمل التأمين الاجتماعي وأية تأمينات حكومية أخرى. يتضمن تأمين الممتلكات: تأمين الحريق والأنواع المرتبطة به، والتأمين البحري، وتأمين الحوادث، وتأمين السيارات، وتأمين المسؤولية العامة، وتأمين السطو والسرقة، وتأمين تعويض إصابات العمل، وتأمين الزجاج، والتأمين النووي، وتأمين المحاصيل، وتأمين صكوك الملكية، وتأمين الائتمان، وسندات الأمانة والضمان، والتأمين متعدد الأنواع وغيرها.

### وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف الأساسية من أجل توفير الحماية التأمينية، بالإضافة إلى مجموعة من الوظائف المساندة، شأنها في ذلك شأن بقية الشركات الأخرى، مثل وظائف المحاسبة، ووظائف الحاسوب، ووظائف الموارد البشرية وغيرها. (Rejda & McNamara, 2017) وتتلخص الوظائف الأساسية فيما يأتي:

## 1. وظيفة التسعير أو التعريف (Rate Making)

يقصد بوظيفة التسعير أو التعريف حساب القسط أو التكلفة التي يدفعها المؤمن له إلى شركة التأمين مقابل تغطية المخاطر المؤمن عليها والتعويض. ويتم تحديد أقساط التأمين من قبل الخبراء الإكتواريين بما يمكن شركة التأمين من المنافسة، وتغطية تكاليف التعويضات، والمصاريف، وتحقيق هامش ربح مناسب، ويتشابه تسعير التأمين مع تسعير المنتجات الأخرى من السلع والخدمات من حيث إنه دالة في تكلفة الإنتاج؛ إلا إنه يختلف عن تسعير المنتجات الأخرى التي يمكن معرفة تكلفة إنتاجها مسبقاً؛ وبالتالي يتم تحديد أسعارها لتغطية التكاليف، وتحقيق هامش ربح، أما في صناعة التأمين فإن شركات التأمين لا يمكنها أن تعرف التكلفة الحقيقية للتأمين مقدماً؛ لأنه لا يمكن تحديد التكلفة الحقيقية إلا بعد إنتهاء فترة التغطية التأمينية المنصوص عليها في بوليصة التأمين.

## 2. وظيفة الاكتتاب (Underwriting)

تشير وظيفة الاكتتاب إلى عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين التي تتم وفقاً لمستويات اكتتاب الشركة، وبناء على مصادر متعددة للمعلومات مثل طلبات التأمين، والفحص الطبي، والمعاينة الفعلية للموقع وغيرها، وكذلك تحقيق العدالة بين مالكي البوالص التأمينية، وضمان الموازنة السليمة في كل فئة سعرية.

## 3. وظيفة الإنتاج (Production)

تتمثل وظيفة الإنتاج بأنشطة البيع والتسويق التي تقوم بها شركات التأمين. ويطلق على المندوبين والوكلاء اسم المنتجين.

## 4. وظيفة تسوية المطالبات (Claims settlement)

هي الوظيفة التي تتعلق بدفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وذلك بعد أن يقوم خبراء التسوية بالتحقق من صحة المطالبة، وفيما إذا حدثت الخسارة أثناء سريان مفعول بوليصة التأمين، وهل الخطر الذي أدى إلى وقوع الخسارة مغطى بتلك البوليصة أم لا، وغيرها من الإجراءات التي يفترض فيها أن تكون سريعة ومنصفة في تسديد المطالبات.

## 5. وظيفة إعادة التأمين (Reinsurance)

وظيفة إعادة التأمين هي العملية التي يتم بموجبها تحويل المخاطر التأمينية المكتتب بها جزئياً أو كلياً من قبل أحد شركات التأمين إلى شركة أو شركات إعادة تأمين أخرى. وتستخدم هذه الوظيفة لتوزيع الخطر وتقاسمه؛ ولتقديم الحماية التأمينية ضد المخاطر الكبيرة.

## 6. الاستثمارات (Investments)

تتمثل هذه الوظيفة بقيام شركات التأمين باستثمار المبالغ التي تم جمعها من الأقساط في سوق النقد أو سوق رأس المال؛ بهدف تحقيق أرباح تعزز أرباح الشركة أو معادلة الخسائر التي قد تتكبدها من عملها الأساس المتمثل بالاكنتاب. وتقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار معظم أموالها في الاستثمارات طويلة الأجل بما يتلاءم مع التزاماتها طويلة الأجل، في حين تستثمر شركات تأمينات الممتلكات والمسؤولية معظم أموالها في الاستثمارات قصيرة الأجل في سوق النقد التي توفر لها السيولة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

### مزايا التأمين للمجتمع

يقدم التأمين العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بشكل رئيس في التعويض عن الخسارة، وتقليل القلق والخوف قبل وبعد الخسارة، وهو مصدر مهم لتجميع الأموال وإدارة الأخطار، وذلك من خلال تحصيل الأقساط مقدماً قبل الخسارة، حيث يتم استثمار رأس المال وزيادته، والقيام بدور الوساطة المالية؛ وذلك بنقل الأموال من وحدات الفائض، إلى وحدات العجز، وإقراض الأموال الفائضة عن الحاجة إلى منشآت الأعمال؛ لسداد الخسائر العاجلة والمصروفات، التي تقوم باستثمار هذه المبالغ في بناء المستشفيات، والمصانع، وشراء المعدات والماكينات الجديدة وغيرها، وتزيد الاستثمارات في مخزون المجتمع من السلع الرأسمالية؛ مما يحفز النمو الاقتصادي، والتوظيف الكامل. يضاف إلى ذلك أن تكلفة رأس المال بالنسبة لمنشآت الأعمال التي تقترب من أقل من التي كانت ستكون عليه في عدم وجود التأمين؛ بسبب أن العرض الكلي للمبالغ التي يمكن إقراضها يزيد عن طريق السداد المقدم لأقساط التأمين. يضاف إلى ذلك أن قطاع التأمين يسهم في تنشيط السوق المالي؛ وذلك عن

طريق الاستثمارات قصيرة الأجل في سوق النقد، والاستثمارات طويلة الأجل في السندات والأسهم العادية وغيرها في سوق رأس المال، كما أن شركات التأمين تسهم في تقوية الائتمان، ومنع الخسارة عن طريق النشاطات التي تقوم بها، والبرامج التي تقدمها، بالاشتراك الفاعل مع مؤمني الممتلكات والمسؤولية؛ مما يقلل من الخسائر المباشرة وغير المباشرة، ويستفيد المجتمع من تخفيض كلا من نوعي الخسارة.

(Rejda & McNamara, 2017)

يقدم قطاع التأمين خدمات مالية للجهات ذات المصلحة مثله في ذلك مثل القطاع المصرفي؛ حيث يلعب هذان القطاعان دورا أساسيا وفاعلا في سوق المخاطر، ويؤثران تأثيرا كبيرا في النمو الاقتصادي. إن القطاع المصرفي يروج لبيع المخاطر من خلال القروض التي يقدمها للمقترضين، ويحصل من خلالها على الفوائد، في حين تستوعب صناعة التأمين تلك المخاطر التي يتعاقد عليها البنك مع الجهات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض قطاع التأمين إلى مخاطر الأفراد والمؤسسات التي ترغب بتقليل تلك المخاطر التي تتعلق بالمخاطر الشخصية، ومخاطر الممتلكات، ومخاطر المسؤولية عن طريق إدارتها بالتأمين عليها، ونقل عبئها إلى شركات التأمين. إن الدور الذي يقوم به قطاع التأمين في تحمل تلك المخاطر يعزز الاستقرار في الأسواق المالية، ويوفر إحساسا بالأمان للأفراد والقطاع العائلي والكيانات الاقتصادية المختلفة.

( Akotey et al., 2013; Ahmed et al., 2021)

### تكاليف التأمين على المجتمع

وبالرغم من المزايا الاقتصادية والاجتماعية للتأمين، إلا إنه يجب عدم إغفال أن هناك تكاليف اجتماعية واقتصادية له تتلخص بتكاليف القيام بالعمل، والمطالبات المزورة الاحتيالية (fraudulent claims)، والمطالبات المضخمة (inflated claims)، والانتقاء العكسي ضد مصلحة شركات التأمين (adverse selection) والذي هو عبارة عن محاولة بعض الأشخاص طالبي التأمين ذوي فرصة الخسارة الأعلى من المتوسط للبحث عن التأمين عند الأسعار القياسية (المتوسطة)؛ مما يؤدي إلى مستويات خسارة أعلى من المتوقع، ولا بد من معالجته في مرحلة الاكتتاب؛ للتقليل من مخاطر الاكتتاب. وحيث أن هذه العوامل ترتبط ارتباطا مباشرا بربحية شركات

التأمين، فإنه يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين (Rejda & McNamara, 2017).

### قطاع التأمين في الأردن

لم يشهد الأردن قبل عام (1946) نشاطاً تأمينياً بسبب صغر حجمه، وعدد سكانه الذي لم يتجاوز (400) ألف نسمة، ومع نمو حركة المرور، وازدياد حجم التجارة عبر الأردن للدول المجاورة تولى البنك العثماني في شرق الأردن تأمينات النقل البحري أو البري على استيراد البضائع مقابل عمولة مقدارها 20% بواسطة شركة [Eagle Star] البريطانية للتأمين في لندن التي حصل على وکالتها. بدأ تشكيل قطاع التأمين الأردني عام (1946) عندما تم تأسيس أول وكالة في عمان تابعة لشركة الشرق للتأمين المصرية، حيث تركزت أعمالها على التأمين على الحياة، وذلك لعدم حاجة السوق الأردني في تلك الحقبة لأنواع التأمين الأخرى، وقد ظهرت بعد ذلك الكيانات التأمينية المهنية، والأطر التشريعية والرقابية، وتم تأسيس شركات تأمين في فترة الخمسينات وما تلاها من فترات، والتي شهدت تطوراً للنشاط الاقتصادي، كما هو مبين في جدول رقم (1-2).

#### جدول رقم (1-2)

##### شركات التأمين في سوق التأمين الأردني حتى عام 2023

شركات التأمين	عدد الشركات	الفترة الزمنية
شركة التأمين الأردنية	2	الخمسينات
تأسيس فرع شركة التأمين أجنبية - الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة والتي أصبحت حالياً ميتلايف اليكو.		
شركة الشرق الأوسط للتأمين	2	الستينات
شركة التأمين الوطنية		
وصل عدد الشركات إلى (33) شركة وفرع ووكالة منها 23 شركة تأمين محلية والباقي فروع شركات أجنبية	33	السبعينات
انخفض عدد الشركات إلى (18) شركة منها (17) شركة تأمين محلية وشركة تأمين أجنبية	18	في أواخر الثمانينات
ارتفع عدد الشركات إلى (26) شركة بعد دخول (8) شركات تأمين إلى	26	فترة التسعينات

السوق ليصبح عدد الشركات المحلية منها (25) شركة تأمين إضافة إلى شركة أجنبية واحدة وشركة أخرى تحت التأسيس		
ارتفع العدد عام 2000 إلى (27) شركة	27	2000
عاد لينخفض في عام 2001 إلى (26) شركة تأمين نتيجة لتصفية شركة تأمين.	26	2001
ارتفع عدد الشركات إلى (29) شركة تأمين بعد دخول (3) شركات تأمين جديدة إلى السوق وهي: شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميدغلف) شركة داركم لتأمين القروض السكنية - خرجت لاحقاً من السوق بسبب تغير غاياتها.	29	2007
الشركة الأولى للتأمين - أصبح اسمها شركة سوليدرتي الأولى للتأمين. في أواخر عام 2008 انخفض عدد الشركات إلى (28) شركة تأمين بعد قيام شركة داركم بالانسحاب من السوق لتغيير غاياتها واتجاهها للعمل في قطاع التمويل والاستثمار بدلاً من التأمين	28	2008
استقر العدد عند 28 شركة تأمين	28	2010-2012
انخفض عدد الشركات وذلك لخروج شركة جراسا للتأمين وشركة البركة للتأمين والشركة العربية الألمانية للتأمين من السوق	25	2013-2014
انخفض عدد شركات التأمين ليصبح (24) شركة بعد اندماج الشركة الأولى للتأمين مع شركة اليرموك للتأمين وإطلاق الشركة الجديدة تحت اسم شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين	24	2015
استقر العدد عند 24 شركة تأمين	24	2016-2020
انخفض عدد الشركات وذلك لاندماج مجموعة الخليج للتأمين gig مع شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث اعتباراً من تاريخ 17/3/2021 ليصبح عدد الشركات العاملة في السوق (23) شركة تأمين.	23	2021
انخفض عدد الشركات عام 2022 وذلك لخروج شركتي الأراضي المقدسة وشركة الصفوة للتأمين من السوق ليصبح عدد الشركات العاملة في السوق (21) شركة تأمين .	21	2022-2024

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين.

في عام (1989) صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين بموجب نظام (30) لسنة (1989)؛ ليكون وريثاً للجمعية الأردنية



لشركات التأمين التي تم تأسيسها عام (1956)، وليقوم بتنظيم وتطوير قطاع التأمين الأردني، ورفع مستوى ممارسة أعمال التأمين.

ونظرا لتنوع مهام صناعة التأمين، والأدوار المهمة التي تؤديها في الاقتصاد قامت الحكومة الأردنية بإصدار العديد من التشريعات التي تنظم عمل ومراقبة مكونات قطاع التأمين كلها، كما حرصت الحكومة الأردنية على مواكبة التغيرات في سوق التأمين، والحاجة إلى: إلغاء، أو تعديل التشريعات السارية، أو إصدار تشريعات جديدة كان من أهمها قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (33) لسنة (1999) الذي صدر ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبناه الأردن لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وفقا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية [WTO] World Trade Organization. بعد ذلك تم تأسيس هيئة التأمين لتتولى الإشراف على تنظيم، ومراقبة أعمال التأمين بموجب قانون رقم (17) لسنة (2014) قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية، وقد تم إلغاء هيئة التأمين، وتعديل اسمها ليصبح إدارة التأمين بحيث تتبع لوزارة الصناعة والتجارة، وبعد ذلك انتقلت الرقابة والإشراف على قطاع التأمين في المملكة للبنك المركزي الأردني اعتبارا من 16/5/2021 بدلا من إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة، وذلك بموجب قانون رقم (12) لسنة 2021 قانون تنظيم أعمال التأمين الذي جاء لمعالجة أوجه القصور والثغرات التي أفرزها التطبيق العملي للقانون رقم (33) لسنة 1999 وتعديلاته. (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023).

### مكونات سوق التأمين الأردني:

يتكون سوق التأمين الأردني من الإتحاد الأردني لشركات التأمين Jordan Insurance Federation (JIF) الذي يضم حاليا في عضويته (21) شركة تأمين مجازة لممارسة أعمال التأمين في الأردن، منها (15) شركة تمارس التأمين على الحياة بالإضافة إلى التأمينات العامة، و(5) شركات تمارس التأمينات العامة بضمنها التأمين الطبي، إضافة إلى فرع شركة تأمين أجنبية واحدة تزاوّل تأمينات الحياة والتأمين الصحي فقط، كما هو مبين في الجدول (2-2)، والكشف رقم (2) وتقوم هذه الشركات بتقديم خدماتها لتوفير أغطية الحماية من خلال تأمين البضائع الواردة والمصدرة

(التأمين البحري)، وتأمين المركبات بنوعيه: الإلزامي، والشامل، وتأمين: الحريق، والزلازل، والحوادث العامة، والائتمان، وتأمين المسؤولية، وإصدار عقود التأمينات على الحياة، والحوادث الشخصية، والتأمين الصحي، ومجموعة واسعة من التغطيات والبرامج التأمينية، ولا يوجد شركة متخصصة في حقل إعادة التأمين، وإنما تقوم شركات التأمين الأردنية بإعادة تأمين المبالغ بعد تنزيل احتفاظها؛ لتتم تغطيتها في شركات إعادة تأمين عربية وأجنبية.

#### جدول رقم (2-2)

##### مكونات سوق التأمين الأردني كما هو في عام 2023

المجموع	الشركات المتخصصة بإعادة التأمين	الشركات المتخصصة بتأمينات الحياة	الشركات التي تزاول التأمين على الحياة بالإضافة إلى التأمينات العامة	الشركات التي تزاول التأمينات العامة من ضمنها التأمين الطبي
21	0	1	15	5

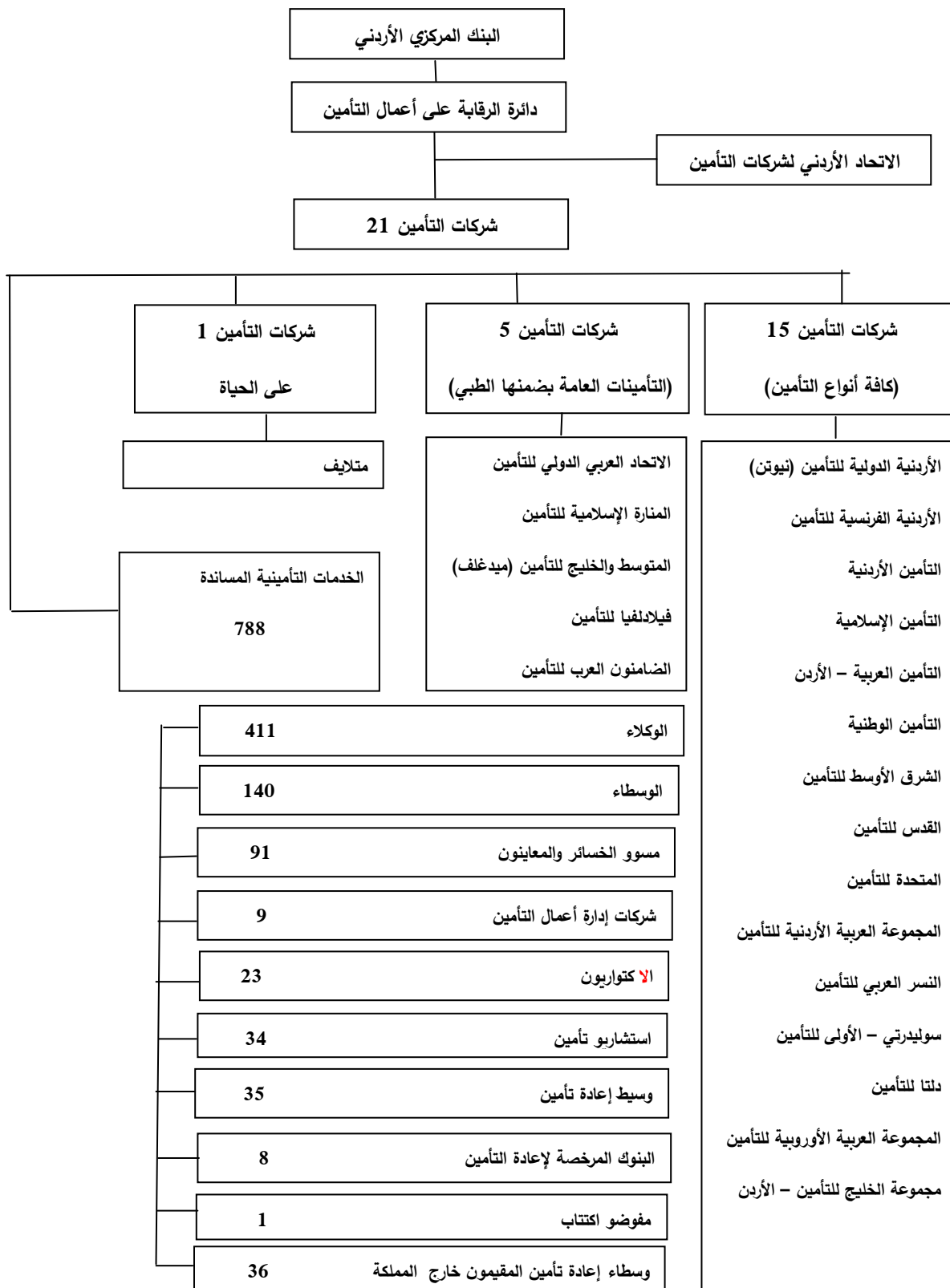
المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023، وهناك (788) مؤسسة للخدمات التأمينية المساندة كما هي مبينة في الجدول رقم (2-3) والكشف رقم (2) الآتيين:

#### جدول رقم (2-3)

##### مكونات سوق التأمين الأردني كما هو في عام 2023

الوكلاء	الوسطاء	مسوؤ الخسائر والمعاینون	شركات إدارة أعمال التأمين	الاكتواريون
411	140	91	9	23
استشاريو تأمين	وسيط إعادة تأمين	البنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين	مفوضو اكتتاب	وسطاء إعادة تأمين مقيمون خارج المملكة
34	35	8	1	36

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين



## الشكل رقم (2)

### الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني كما هو في عام 2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين

## الاتحاد الأردني لشركات التأمين: (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023)

أسس الاتحاد الأردني لشركات التأمين عام 1989 ويمتد تاريخه إلى عام 1956 باعتباره وريث الجمعية الأردنية لشركات التأمين، التي تأسست عام 1956 كأول هيئة لتنظيم شؤون قطاع التأمين في الأردن، حيث بقيت الجمعية تمارس أعمالها حتى عام 1989 لحين صدور نظام الاتحاد الذي حدد: أهدافه، وآلية عمله، بالإضافة إلى تشكيل مجلس إدارة الاتحاد، والمهام التي يقوم بها، وتنظيم علاقة الاتحاد مع الجهات والمؤسسات الأخرى. والاتحاد مؤسسة ذات طابع مهني من أكبر الكيانات المهنية في الأردن؛ نظراً للدور الكبير والمتعدد الذي يقوم به، ويضم في عضويته حكماً شركات التأمين كافة في الأردن وعددها (21) شركة تأمين، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويعمل وفق النظام الجديد رقم (26) لسنة 2024 الصادر بإرادة ملكية سامية بتاريخ 1/5/2024، والذي ألغى بموجبه نظام رقم (107) لسنة 2008 وتعديلاته.

النظام الجديد رقم 26 لسنة 2024 جاء لتحقيق متطلبات نفاذ قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 12 لسنة 2021 الذي تم بموجبه إصدار تشريعات جديدة معدلة تتواءم مع ما جاء من مفاهيم جديدة في القانون، بعد نقل الرقابة على أعمال التأمين في المملكة إلى البنك المركزي الأردني؛ وذلك لتعزيز مبدأ الحاكمية المؤسسية، وتمكين الإدارة التنفيذية في شركات التأمين.

كما جاء النظام الجديد ليراعي متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، وبما ينسجم مع توجهات البنك المركزي الأردني؛ لتعزيز أداء قطاع التأمين في المملكة، وزيادة ثقة المتعاملين معه، من خلال وجود شركات تأمين مليئة مالياً، وذات قدرة على تقديم أفضل الخدمات التأمينية.

## المكتب الموحد للتأمين الإلزامي

تأسس المكتب الموحد للتأمين الإلزامي عام 1987 ويرتبط حالياً بالاتحاد الأردني لشركات التأمين لإدارته والإشراف عليه؛ لغايات تنظيم وإصدار وثائق التأمين الإلزامي في الأردن وتوزيعها على شركات التأمين، وتعتبر الشركات المجازة لممارسة فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية ملزمة حكماً بإصدار وثائق التأمين الإلزامي من خلال المكتب الموحد.

يدير الاتحاد أعمال المكتب الموحد عن طريق جهاز يعمل في المكاتب التي أنشأها الاتحاد المنتشرة في كافة مراكز الترخيص للمركبات في المحافظات والمراكز الحدودية للمملكة والتي وصل عددها إلى (43) مكتب ومركز حدودي موزعة على النحو الآتي:

1. (22) مكتب في مراكز الترخيص (من ضمنها 34 Drive thru)
2. (11) مكتب للمركبات المتحركة.
3. (10) مكاتب في المراكز والمنافذ الحدودية.

ويقوم المكتب الموحد بإصدار وثائق التأمين الإلزامي، وملاحق تعديلها، وقبض أقساطها، بالنيابة عن شركات التأمين، في دوائر ترخيص السواقين والمركبات، والمراكز الحدودية حسب التعليمات المنظمة لهذه العملية، وتزويد شركات التأمين بنسخ عن الايصالات، والمبالغ المقبوضة من قبله، والبيانات الإلكترونية المتعلقة بالحوادث المرورية المسجلة على المركبات، وحفظ القيود والمستندات والسجلات، وأي أوراق أو وثائق خاصة بأعماله، وتنفيذ القرارات الصادرة من إدارة التأمين، والمتضمنة وقف عمل أي شركة عن إصدار وثائق التأمين الإلزامي، بالإضافة إلى القيام بالمهام المنصوص عليها في اتفاقية بطاقة التأمين الموحد عن سير السيارات عبر البلاد العربية (البطاقة البرتقالية) لسنة 1975 والمتعلقة بالمكتب الموحد.

(الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023)

**المكتب الموحد الإقليمي الأردني ( البطاقة البرتقالية):**

تأسس المكتب عام 1976 بعد مصادقة الأردن على اتفاقية البطاقة العربية الموحدة للمركبات المارة بالبلدان العربية والتي وقعت في 26/4/1975 في تونس والمعدلة في عام 1995 وعام 2005 وعام 2016 . ويقوم المكتب بتنظيم عملية إصدار بطاقة التأمين العربية الموحدة لتأمين الحوادث الناجمة عن السيارات لتأمين عبورها في أراضي الدول العربية الأعضاء، واتخاذ الإجراءات نحو صرف التعويضات المستحقة عن الحوادث، والقيام بالإجراءات نحو المقاصة بين المطالبات، وتسوية الحسابات بين المكاتب الإقليمية العربية. (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023)

## دائرة الرقابة على أعمال التأمين

باشر البنك المركزي الرقابة على أعمال التأمين اعتباراً من تاريخ 15/6/2021، بعد صدور قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021؛ حيث تتولى دائرة الرقابة على أعمال التأمين مهمة تنظيم قطاع التأمين، بما في ذلك الرقابة على شركات التأمين، ومقدمي الخدمات التأمينية، والإشراف عليهم بما يكفل سلامة مراكزهم المالية، وحماية حقوق المؤمن لهم، والمستفيدين منها، وفق أحكام التشريعات النافذة، وذلك لتوفير المناخ الملائم لتطوير وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر؛ لحماية الاقتصاد الوطني، ولتجميع المدخرات الوطنية، وتنميتها، واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في المملكة، يضاف إلى ذلك مراجعة وإصدار التشريعات المتعلقة بأعمال التأمين لتواكب أحدث التطورات في قطاع التأمين والممارسات الدولية الفضلى، تحديث الأطر الرقابية على أعمال التأمين، والاستفادة من التجارب الدولية والممارسات الفضلى وبما يتفق مع المبادئ والإرشادات والمعايير الدولية، واعداد ونشر الأبحاث والتقارير حول مؤشرات قطاع التأمين والنشرات الإحصائية ذات العلاقة، وتعزيز الشمول التأميني ضمن نطاق عمل الدائرة، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتحقيق والتوعية التأمينية، وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين منها، وذلك بالتنسيق مع الجهات والأطراف ذات العلاقة، والنظر في الشكاوى المقدمة من المؤمن لهم والمستفيدين والمتعلقة بأي من أعمال التأمين والبت فيها. (موقع البنك المركزي الأردني)

### حجم سوق التأمين الأردني

تعمل شركات التأمين الأردنية جميعها في سوق يعتبر صغيراً على جميع المستويات إذا ما قورن بباقي الدول النامية والمتقدمة؛ حيث تراوحت نسبة مساهمة قطاع التأمين خلال الفترة (2010-2022) ما بين 1.9% - 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقد بلغت هذه النسبة 2.1% عام 2010، وبلغت أعلى نسبة 2.5% عام 2022، وسجلت أدنى مستوياتها بنسبة 1.9% عام 2019، أما مساهمة الفرد من دخله المصروف على التأمين خلال الفترة (2010-2022) فقد بلغت 66.70 ديناراً عام 2010، كما بلغت 62.1 ديناراً عام 2022، وبلغت أدنى مساهمة

56.7 ديناراً عام 2021، في حين بلغت أعلى مساهمة 79 ديناراً عام 2014 وهذه النسب تعتبر منخفضة. (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023) يبين الجدول رقم (2-4) أدناه أهم مؤشرات سوق التأمين الأردني لعام 2022 التي تعطي صورة واضحة عن واقع هذا القطاع المهم.

الجدول رقم (2-4)

أهم مؤشرات سوق التأمين الأردني لعام 2022 (بالمليون دينار أردني)

إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	الاستثمارات	رأس المال المدفوع
1099	343	648	251
التعويضات	الربح الفني	الربح بعد الضرائب والرسوم	الأقساط
500.6	22.8	17.3	701.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023، أما من حيث فروع التأمين فإن الجدول (2-5) الآتي يبين حصة فروع التأمين من إجمالي الأقساط والتعويضات عام 2022، حيث يبين الجدول بوضوح أن المركبات تحتل المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأقساط ومن حيث ترتيب التعويضات؛ مما يعطي أهمية كبيرة لدراساتها.

جدول رقم (2-5)

حصة فروع التأمين عام 2022

الرقم	الفرع	الأقساط بالدينار الأردني	النسبة %	التعويضات بالدينار الأردني	النسبة %	الترتيب	التعويضات الأقساط
1	المركبات	240,231,808	34.23%	223,544,823	44.66%	1	1
2	الصحي	203,790,705	29.04%	181,708,153	36.30%	2	2
3	الحريق والهندسي	86,115,902	12.27%	14,235,463	2.84%	4	4
4	البحري والطيران	20,745,207	2.96%	3,661,350	0.07%	7	7
5	الحوادث العامة	21,408,468	3.05%	2,578,404	0.05%	5	5
6	الائتمان	463,666	0.07%	896,041	0.131%	7	7
7	الحياة	128,948,276	18.38%	73,959,485	14.77%	3	3
	المجموع	701,704,032	100%	500,583,719	100%		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين

## تأمين السيارات

تأمين السيارات يغطي المسؤولية القانونية الناتجة عن ملكية أو تشغيل سيارة، وتقدم أيضاً تأميناً على التلف الطبيعي للسيارة، وتأمينات المدفوعات الطبية، والحماية من أخطار السائقين غير المؤمن عليهم.

وتعرف المركبة حسب قانون السير النافذ لعام 2023 بأنها " كل واسطة من وسائل النقل البري التي تسير بقوة آلية بما في ذلك الجر أو الرفع أو الدفع والمقطورات وأنصاف المقطورات المعدة للشحن ولا تشمل وسائل النقل المعدة للسير على خطوط السكك الحديدية " [www.psd.gov.jo](http://www.psd.gov.jo)

أخطار السيارات: يمكن تعريف أخطار السيارات بأنها تلك الأخطار التي قد تصيب السيارة أو تسبب هي فيها، ويترتب على تحققها في صورة حوادث خسائر مادية.

تتضمن أخطار السيارات ما يأتي:

1. الأخطار التي تلحق بالسيارة نفسها، في التصادم والحريق والسرقة سواء كانت ساكنة أو متحركة.
2. أخطار تلحق بالركاب كالوفاة أو العجز أو الشاحنات المنقولة كالحريق والسرقة.
3. أخطار المسؤولية المدنية التي تصيب الغير في أشخاصهم بالعجز أو الوفاة أو الإصابات البدنية، أو في ممتلكاتهم ويكون مالك السيارة مسؤولاً عن تعويضهم بموجب القانون.

أنواع التغطيات التأمينية على السيارات:

تختلف بوالص التأمين على السيارات من حيث مدى تغطيتها للأفراد والخسائر التي تلحق بالسيارة. ويقسم التأمين على السيارات إلى:

### 1. التأمين الإلزامي للمركبات (ضد الغير):

سمي نظام التأمين الإلزامي بهذا الاسم لأنه يتوجب على كل مالك مركبة مرخصة للسير على الطرقات في المملكة أن يحصل على تأمين ضد الغير كحد أدنى قبل إتمام معاملة الترخيص والسماح للمركبة بالسير على الطرقات. ويشمل هذا النظام السيارات الأردنية جميعها، والسيارات الأجنبية القادمة إلى المملكة، أو المارة بها،



وتستثنى من أحكام هذا النظام المركبات التي تخضع في تسجيلها وترخيصها إلى تشريعات أو إجراءات أخرى.

يغطي هذا النوع من التأمين المسؤولية القانونية لمالك المركبة أو أي شخص مصرح له بقيادة هذه المركبة تجاه الغير، ويغطي الأضرار الجسمانية والوفاة وكذلك الأضرار المادية اللاحقة بالمتلكات وحسب جدول التغطيات الواردة في نظام التأمين الإلزامي الأردني للمركبات رقم (12) لسنة 2010 والمبين في جدول رقم (2-6) من هذه الدراسة، وقد توسعت هذه التغطيات لتشمل المالك وسائق المركبة المتسببة بالحادث.

## 2. التأمين الشامل:

يغطي هذا النوع من التأمين الأضرار التي تلحق بالمركبة المؤمنة بالإضافة إلى ما يغطيه التأمين الإلزامي من الأضرار التي تسببها المركبة للآخرين وممتلكاتهم بالإضافة إلى سائق المركبة ومالكها. (عريقات وعقل، 2010).

### تطور إجمالي التعويضات وتعويضات السيارات في سوق التأمين الأردني

يبين الجدول رقم (2-7) أدناه تطور إجمالي التعويضات وتعويضات السيارات في سوق التأمين الأردني، ويلاحظ أن نسبة تعويضات السيارات/ إجمالي التعويضات نسبة مرتفعة.

#### جدول رقم (2-6)

#### التزامات شركة التأمين عن الأضرار التي تلحق بالغير في سوق التأمين الأردني

مسؤولية شركة التأمين	طبيعة الضرر	نوع الضرر
17000 دينار تدفع للورثة الشرعيين	الوفاة	الوفاة
17000 دينار عن العجز الكلي الدائم	العجز الكلي الدائم	الإصابات الجسمانية
17000 دينار X نسبة العجز	العجز الجزئي الدائم	الأضرار المعنوية
3000 دينار	الوفاة	العلاج الطبي
3000 دينار	العجز الكلي الدائم	الخسائر والأضرار
3000 دينار X نسبة العجز	العجز الجزئي الدائم	التي تلحق بالمتلكات
7500 دينار		
75000 دينار	1- بدل الأضرار المادية	
	2- بدل فوات المنفعة	
	3- بدل نقصان القيمة	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين

### جدول رقم (2-7)

#### تطور إجمالي التعويضات وتعويضات السيارات في سوق التأمين الأردني

السنة	إجمالي التعويضات	نسبة التغير	تعويضات السيارات	نسبة التغير	نسبة تعويضات السيارات/ إجمالي التعويضات
2010	282,104,034	7.1%	160,331,460	9.0%	57%
2011	344,934,714	22.3%	190,783,410	19.0%	55%
2012	323,042,201	-6.3%	171,699,122	-10.0%	53%
2013	317,028,991	-1.9%	160,388,032	-6.6%	51%
2014	372,917,554	17.6%	175,678,592	2.3%	47%
2015	371,770,416	-0.3%	188,462,268	7.3%	51%
2016	446,964,295	20.2%	207,324,187	10.0%	46%
2017	458,372,635	2.6%	223,664,724	7.9%	49%
2018	478,901,071	4.5%	242,195,439	8.3%	51%
2019	490,254,476	2.4%	234,357,362	-3.2%	48%
2020	412,334,414	-15.9%	170,524,010	-27.2%	41%
2021	498,569,928	20.9%	210,390,462	23.4%	42%
2022	500,583,719	0.4%	223,544,823	6.3%	45%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين

#### أهم نقاط الضعف التي يعاني منها قطاع التأمين في الأردن:

يمكن الإشارة إلى أهم نقاط الضعف والتحديات التي يعاني منها قطاع التأمين في الأردن فيما يأتي:

1. ضعف رؤوس الأموال لشركات التأمين الأردنية لمقابلة طلبات التأمين ذات القيمة العالية.
2. قلة الخبرة في مجال تقييم وتقدير الخسائر والتعويضات.
3. انخفاض العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في هذا القطاع.
4. ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.
5. انخفاض نصيب الفرد من التأمين.
6. عدم وجود أي شركة محلية لإعادة التأمين.

7. وجود أزمة ثقة بين المؤمن لهم وشركات التأمين. (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2023؛ الرجوب، 2010؛ عريقات وعقل، 2010)

## 2.1.2 ربحية شركات التأمين

### مفهوم الربحية:

ليس هناك تعريف وحيد للربحية؛ بل إن هناك عدة تعريفات حسب الزاوية التي يتم النظر بها، فقد عرفها (Gibson, 2010) بأنها " قدرة الشركة على توليد الإيرادات" وتعرف الربحية أيضا بأنها هدف أساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة، وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة، وتعرف أيضاً بأنها " العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقه، كما عرفها (الحيالي، 2009) بأنها "المؤشر النسبي والذي يستخدم لتقييم الأنشطة المختلفة ويتحدد على أساس العلاقة بين الأرباح الصافية خلال فترة معينة وحجم المبيعات أو الإنتاج خلال الفترة نفسها، معبراً عنها بنسبة مئوية، وبذلك فهي لا تعني الأرباح المطلقة أو الأرباح المحاسبية، كما تم تعريفها بأنها وكيل (proxy) عن الأداء المالي (Burca & Batrinca, 2014).

### أهمية الربحية:

إن تحليل الربحية مهم للجهات ذات العلاقة مع الشركة جميعهم؛ فهو مهم للمساهمين؛ لأنهم يحصلون على عائد على شكل توزيعات، كما أن تزايد الأرباح يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للشركة، وبالتالي تحقيق ربح رأسمالي، كما أن تحليل الأرباح مهم للدائنين؛ لأن الأرباح هي مصدر مهم لتغطية الدين، وهو مهم للإدارة كمقياس من مقاييس الأداء وحماية المنشأة من خطر الإفلاس. (الخلايلة، 2022؛ الدوري، 2019؛ Gitman, 2003).

### العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين

لغايات تصنيف العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين بين (Acotey et al., 2013) أن هناك ثلاثة مستويات لمحددات الربحية هي: العوامل الجزئية (micro)، والعوامل الكلية (macro)، والعوامل الوسيطة (meso). العوامل الجزئية

هي العوامل الخاصة بالشركة مثل: الحجم، رأس المال، الكفاءة، العمر، هيكل الملكية، أما العوامل الكلية فهي المتغيرات التي لا تعتمد على أعمال شركات التأمين، مثل: التضخم، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross domestic product ، النمو السكاني، ومعدل الفائدة، نمو السوق) أما المتغيرات الوسيطة فهي تتعلق بتأثير المؤسسات الداعمة مثل المنظمين.

### أ- العوامل الداخلية التي تؤثر في ربحية شركات التأمين

هناك العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في ربحية شركات التأمين من أهمها:

#### 1. حجم الشركة (CS) Company Size

أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوص علاقة حجم الشركة مع الربحية؛ فقد بينت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والربحية، وعلى العكس من ذلك، فقد بينت بعض الدراسات وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة والربحية، في حين أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركة والربحية.

من الدراسات التي بينت وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والربحية في بورصة عمان الدراسات المبينة في الملحق رقم (1) ومنها (Almajali et al., 2012.; 2017.; Alomari et al., 2015.; Dahmash 2019.; Jaloudi 2019.)، ومن الدراسات التي بينت وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والربحية في بقية البلدان العربية والبلدان الأجنبية الدراسات المبينة في الملحق رقم (2) ومنها (Abdeljawad, 2020; Bilal et al., 2013; Derbali & Jamel 2018; Malik 2011)

ووفقاً لدراسة (Shiu, 2004) فإنه يعتقد بأن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة والربحية لأسباب عدة من أهمها: إن الشركات كبيرة الحجم لديها قدرة أكبر على التعامل مع تقلبات السوق أكثر من الشركات التأمين صغيرة الحجم، كما إن شركات التأمين كبيرة الحجم توظف موظفين ذوي معرفة مهنية عالية مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، يضاف إلى ذلك أن شركات التأمين كبيرة الحجم لديها اقتصاديات

الحجم الكبير (economies of scale) حيث إن تكلفة العمل تعتبر أهم عامل من عوامل تكاليف تقديم الخدمة التأمينية.

كما بين (Reshid, 2015) أنه من المتوقع أن يكون هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة، وبين الربحية، بسبب قدرتها على التنوع الأفضل للمخاطر، كما أن لديها موارد أكبر، وأنظمة معقدة لإدارة المصاريف.

وفقا لدراسة (Majumdar S., 1997) فإن حجم الشركة يؤثر على أدائها المالي بعدة طرق. يمكن للشركات الكبيرة أن تستغل وفورات الحجم والنطاق (Economies of scale and scope)؛ وبالتالي تكون أكثر كفاءة من الشركات الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك، فقد تتمتع الشركات الصغيرة بسلطة أقل من الشركات الكبيرة؛ وبالتالي قد تجد صعوبة في المنافسة مع الشركات الكبيرة وخاصة في الأسواق شديدة التنافسية. ومن ناحية أخرى، عندما تصبح الشركات أكبر، فإنها قد تعاني من عدم الكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف أدائها المالي. ولذلك فإن النظرية غامضة بشأن العلاقة الدقيقة بين الحجم والأداء (Majumdar S., 1997)

كما بين (النيف والحنيطي، 2016) أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن زيادة حجم الشركة يمكنها من الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الاقتصادي الكبير: الفنية، والإدارية، والمالية التي تؤثر في كفاءة الشركة، وقدرتها على استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل أفضل، وبما يؤدي إلى خفض متوسط التكاليف؛ وبالتالي رفع مستوى أرباحها، إلا أن هذه الميزة يمكن أن تختفي بعد الوصول إلى حجم معين لأسباب عدة، منها ضعف الرقابة، وتعقد عملية الإتصال، وترهل الهيكل التنظيمي (Diseconomies of scale)، وهذا يتفق مع ما تمت الإشارة إليه في دراسة (Majumdar S., 1997).

بين (Dahmash, 2015) أن فعالية أثر الحجم الإيجابية في ربحية الشركة قد تختلف - ولو بشكل طفيف - باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة؛ حيث أشارت نتائج التحليل لعينة كبيرة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة بين عامي 2005 و 2011 إلى قيمة معنوية كبيرة للغاية للقطاعات الرئيسية الثلاثة من العينة. وكانت أعلى نتيجة قيمة لشركات القطاع الصناعي، يليها شركات

قطاع الخدمات، وأخيراً شركات القطاع المالي. كما بينت نتائج التحليل التفصيلي للصناعة فيما يتعلق بمجمل القطاعات الفرعية أنها كانت متشابهة مع أعلى القيم لشركات الأغذية والمشروبات، تليها شركات الخدمات التجارية والتعليمية، ثم شركات التأمين.

من الدراسات التي بينت وجود علاقة إيجابية غير مهمة بين حجم الشركة والربحية في شركات التأمين دراسة (Hamal, 2020) التي بينت وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والربحية في شركات التأمين في نيبال، ولكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية.

من الدراسات التي بينت وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة والربحية في شركات التأمين دراسة (Derbali & Jamel, 2014) التي بينت وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الحجم وشركات التأمين على الحياة التونسية؛ بمعنى أن شركات التأمين على الحياة الصغيرة أكثر كفاءة من شركات التأمين على الحياة الكبيرة. كذلك أظهرت دراسة (GM Ullah et al., 2016) وجود علاقة سلبية مهمة بين حجم الشركة والربحية في شركات التأمين في بنغلاديش.

ومن الأدلة العملية على أهمية حجم الشركة في ربحية شركات التأمين قيام الحكومة الأردنية في أواخر الثمانينات بوقف إصدار رخص جديدة لشركات التأمين، وفرض رفع رأسمال شركة التأمين، وإلزام شركات التأمين بتوفير أوضاعها عن طريق الدمج أو رفع رأس المال؛ وذلك نتيجة الركود الاقتصادي، والمنافسة العشوائية في سوق صغير، وانخفاض أقساط التأمين إلى مستويات أقل من المستويات الفنية، حيث تعرضت العديد من شركات التأمين آنذاك إلى خسارة (عريقات وعقل، 2010؛ السعيدة، 1999).

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرضية الدراسة الأولى الخاصة بمتغير حجم الشركة على النحو الآتي:

$H_{01}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في ربحية شركات التأمين

الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

## 2. مخاطر الاكتتاب (UR) Underwriting risks

مخاطر الاكتتاب تعني أن الأقساط المحصلة لن تكفي تكاليف التغطية التأمينية؛ فتسعير التأمين يتم استناداً إلى التقديرات لتكاليف المطالبات، وتكاليف إصدار بوالص التأمين وإدارتها، وقد تكون هذه التقديرات غير دقيقة لأسباب عدة منها: الافتراضات الضعيفة، والبيئة التشريعية المتغيرة، وقد تكون تكاليف المطالبات أعلى مما هو متوقع (Ernst& Young, 2010).

إن التقلبات الكبيرة في صافي الأقساط المكتتب بها تشير إلى قلة الاستقرار في عمليات الاكتتاب لشركات التأمين، ولكن الزيادة غير الاعتيادية في صافي الأقساط المكتتب بها ربما تشير إلى التوسع المحمود للأعمال إذا كانت مصحوبة باحتياطي كاف، وعمليات مربحة، والمزيج المستقر من المنتجات (Reshid, 2015).

أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوص علاقة مخاطر الاكتتاب مع الربحية؛ فقد بينت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين مخاطر الاكتتاب والربحية، وعلى العكس من ذلك، فقد بينت بعض الدراسات وجود علاقة سلبية بين مخاطر الاكتتاب والربحية، في حين أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين مخاطر الاكتتاب والربحية.

من الدراسات التي بينت وجود علاقة إيجابية بين مخاطر الاكتتاب والربحية دراسة (Burca & Batrinca 2014) في السوق الروماني.

من الدراسات التي بينت وجود علاقة سلبية بين مخاطر الاكتتاب والربحية في شركات التأمين دراسة (Derbali & Jamel, 2014) التي بينت وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الحجم وشركات التأمين على الحياة التونسية.

من الدراسات التي بينت عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية بين مخاطر الاكتتاب والربحية في شركات التأمين دراسة (Bawa& Bhagat, 2015) التي بينت عدم وجود أثر بين مخاطر الاكتتاب والربحية في شركات التأمين في الهند.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرضية الدراسة الثانية الخاصة بمتغير مخطر الاكتتاب على النحو الآتي:

**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاكتتاب في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

### 3. النسبة المجمعـة (CR) Combined Ratio

تعد النسبة المجمعـة مقياساً رئيساً يؤثر بشكل مباشر في ربحية شركات التأمين ويعطي مؤشراً عن السلامة المالية لشركة التأمين، وهو يقيس العلاقة بين إجمالي تكاليف شركة التأمين (الخسائر والنفقات) وأقساط التأمين المكتسبة؛ فهناك علاقة عكسية بين النسبة المجمعـة والربحية. وكلما ارتفعت النسبة، انخفضت ربحية شركة التأمين والعكس صحيح، ومن ثم، فإن هدف شركات التأمين هو الحفاظ على نسبة مجمعـة منخفضة. [www.invetopedia.com](http://www.invetopedia.com)

النسبة المجمعـة هي من أكثر المقاييس الإجمالية لقياس أداء شركات التأمين الأساس المتمثل في ربحية الإكتتاب. وهي عبارة عن مجموع نسبة الخسارة، ونسبة المصاريف، وتستخدم شركة التأمين كلتا النسبتين لتقييم ربحيتها. وبالتالي لا بد من التعرف إلى هاتين النسبتين.

#### نسبة الخسارة (Loss ratio)

أحد المقاييس البسيطة الذي يمكن إستخدامه في قياس أداء شركات التأمين هو نسبة الخسارة التي تعرف بأنها نسبة الخسائر المتكبدة، ومصاريف الخسارة السنوية للأقساط المكتتبه. ويمكن حسابها كما يأتي:

**نسبة الخسارة = الخسارة المتكبدة + مصاريف تسوية الخسائر / الأقساط المكتسبة**

تشير نسبة الخسارة المنخفضة إلى مستوى عالٍ من ربحية الشركة، بينما تشير نسبة الخسارة المرتفعة إلى الخسارة. عندما يكون لدى الشركة نسبة عالية باستمرار، فهذا يعني أنها في حالة مالية سيئة لأنها تدفع مطالبات أكثر مما تحصل عليه من أقساط التأمين.

#### نسبة المصاريف (Expense ratio) :

من المقاييس الأخرى لأداء شركات التأمين مقياس نسبة المصاريف التي هي عبارة عن مصاريف الاكتتاب مقسومة على الأقساط المكتتبه.

**نسبة المصاريف = مصاريف الاكتتاب / الأقساط المكتتب بها**



تعتبر المصاريف تدفقات خارجة تخفض إيرادات الشركة. المصاريف الرئيسية لشركات التأمين هي: تسوية المطالبات، ودفع الخسائر المؤمن عليها عند وقوعها، ومن المصاريف الرئيسية الأخرى نفقات الاكتتاب التي تتكون من: العمولات، والضرائب على الأقساط، والمصروفات العامة.

وحتى يتم قياس أداء الاكتتاب الإجمالي للاكتتاب في شركات التأمين فإنه يلزم حساب النسبة المجمعة التي هي عبارة عن مجموع نسبة الخسارة مع نسبة المصاريف.

$$\text{النسبة المجمعة} = \text{نسبة الخسارة} + \text{نسبة المصاريف}$$

في حين أن النسبة المجمعة تقارن إجمالي مبلغ الخسائر والنفقات المتكبدة إلى إجمالي مبلغ الأقساط المكتسبة، فإن نسبة الخسارة تقارن إجمالي مبلغ الخسائر المتكبدة إلى إجمالي الأقساط المكتسبة. بمعنى آخر، عند حساب نسبة الخسارة، فإنها لا تأخذ في الاعتبار المصاريف الإدارية والمصاريف المتنوعة الأخرى المتكبدة أثناء فحص المطالبات، ودفع أقساط التأمين. (Rejda & McNamara, 2017)

توفر النسبة المجمعة نظرة شاملة لشركات التأمين حول مدى نجاحها في عمليات الاكتتاب. وإلى جانب شركات التأمين، هناك أصحاب مصلحة آخرون في الصناعة يستخدمون النسبة المجمعة؛ فيستخدمها المنظمون لأداء الرقابة التنظيمية، ويستخدمها المستثمرون لتحديد ما إذا كانت شركة التأمين تدير مخاطرها في عمليات الاكتتاب بشكل مناسب بما يمكنها من دفع المطالبات، بالإضافة أنها تعطي فكرة عن الكفاءات التشغيلية لشركة التأمين. ومع ذلك، فإن النسبة المجمعة محدودة في تقييم الربحية؛ لأنها لا تأخذ في الاعتبار الدخل الاستثماري لشركات التأمين. ولذلك، فإنه قد لا يعكس الحالة المالية الحقيقية لشركة التأمين [www.invetopedia.com](http://www.invetopedia.com)

وتشير النسبة المجمعة التي تقل عن 1 (100%) إلى ربح الاكتتاب - حيث تجمع شركة التأمين أقساط أكثر مما تدفعه في المطالبات والنفقات. على العكس من ذلك، فإن النسبة المجمعة التي تزيد عن 1 (100%) تعني أن شركة التأمين تدفع أكثر مما تجمعها، مما يؤدي إلى خسارة الاكتتاب. ومع ذلك، فإن النسبة المجمعة لا تأخذ في الاعتبار الدخل الاستثماري لشركة التأمين، وهو مصدر رئيس آخر للربحية. قد تظل شركة التأمين التي لديها نسبة مجمعة تزيد عن 100% رابحة بشكل عام إذا

كان دخلها الاستثماري مرتفعًا بما يكفي لتعويض خسائر الاكتتاب. (Rejda & McNamara, 2017)

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأصول الرئيسية لشركات التأمين هي الأصول المالية (financial assets) التي تقوم شركات التأمين بالاستثمار فيها من إيرادات الأقساط والأرباح المحتجزة لتوليد دخل استثماري. إن استثمارات شركات التأمين الأولية عادة تكون في السندات، أما الاستثمارات الأخرى فتكون في الأسهم العادية والأسهم الممتازة والعقارات والسندات المدعومة بالرهن العقاري، والأوراق المالية القابلة للتسويق وغيرها.

إن شركات التأمين - على سبيل المثال شركات تأمين الممتلكات والمسؤولية (Property and casualty insurance companies) - قد تخسر في عمليات الاكتتاب (Underwriting operations)، وبالرغم من ذلك قد تبقى رابحة وتحقق أرباحا صافية موجبة إذا كان الدخل من الاستثمارات يعوض خسائرها في عمليات الاكتتاب. إن نسبة دخل الاستثمار تحسب بقسمة صافي دخل الاستثمار على الأقساط المكتسبة وفق الصيغة الآتية:

**نسبة دخل الاستثمار = صافي دخل الاستثمار / الأقساط المكتسبة**

ومن أجل التعرف إلى الربحية الإجمالية من عمليات الاكتتاب والعمليات الاستثمارية يمكن حساب النسبة التشغيلية الإجمالية (Overall operating ratio) التي تحسب وفق الصيغة الآتية:

**النسبة التشغيلية الإجمالية = النسبة المجمعة - نسبة دخل الاستثمار**

من النظرة الأولى غير المتفحصة، قد يبدو أن من الخطأ طرح نسبة دخل الاستثمار من النسبة المجمعة، ولكن الأمر يتضح جليا إذا تذكرنا أن النسبة المجمعة التي تزيد عن 1 تعني خسارة في عمليات الاكتتاب، وأن دخل الاستثمار يخفض من هذه الخسارة أو يعوضها تماما. (Rejda & McNamara, 2017)

من المهم أن تعرف شركات التأمين كيفية تحسين النسبة المجمعة لزيادة إيراداتها

بوسائل مختلفة، لعل من أهمها: [www.invetopedia.com](http://www.invetopedia.com)

## 1. دعم وظيفة الاكتتاب

سوف تتلاشى ثقة المستثمرين والمؤمن لهم بسرعة إذا لم يتم تسعير المخاطر على النحو الصحيح. وعلى شركات التأمين أن تقوم بالوظيفة المهمة والحساسة لتسعير المخاطر، ولتحديد سعر وثائق التأمين ومدى تغطيتها. إن الفهم الأفضل لما يقومون بتأمينه سيؤدي إلى تقييم أكثر دقة للمخاطر.

## 2. تحسين الكفاءة في معالجة المطالبات

سيؤدي تحسين الكفاءة في معالجة المطالبات إلى زيادة الكفاءة التشغيلية عن طريق الأتمتة وحوسبة الإجراءات؛ لتوجيه العملاء خلال عملية تقديم المطالبات الكاملة، لتقليل الجهد، والوقت، والتكلفة. وستؤدي معالجة المطالبات بشكل أسرع وأكثر كفاءة إلى تقليل نسبة الخسارة والنفقات، وزيادة الإيرادات، وترك العملاء يشعرون بالرضا.

## 3. تقليل تكاليف المشتريات والتكاليف الإدارية.

تشكل تكاليف المشتريات والتكاليف الإدارية جزءًا كبيرًا من نفقات شركات التأمين. يمكن أن يؤدي إجراء بعض التعديلات إلى تقليل هذه التكاليف، وتحسين الإيرادات.

يمكن أن تؤثر النسبة المجمعة المرتفعة بشكل كبير على استدامة شركة التأمين على المدى الطويل. فيما يأتي التأثيرات الرئيسية: [www.investopedia.com](http://www.investopedia.com)

1. انخفاض الربحية: تشير النسبة المجمعة التي تزيد عن 100% إلى أن شركة

التأمين تدفع مطالبات وبنفقات أكثر مما تجمعها من أقساط التأمين. ويؤدي ذلك

إلى انخفاض الربحية، مما قد يؤثر سلبيًا على قدرة الشركة على الاستثمار في

عملياتها، ودفع أرباح الأسهم، والحفاظ على مركز مالي قوي.

2. زيادة المخاطر المالية: عندما يكون لدى شركة التأمين نسبة مجمعة عالية،

فإنها قد تكافح من أجل الحفاظ على استقرارها المالي. يمكن أن تؤدي هذه

المخاطر المالية المتزايدة إلى صعوبات في دفع المطالبات، مما قد يترك

حاملي وثائق التأمين دون تغطية كافية.

3. القدرة المحدودة على الاستثمار: يمكن للنسب المجمعة العالية أن تحد من قدرة شركة التأمين على الاستثمار في عملياتها، بما في ذلك تحسين الاكتتاب، ومعالجة المطالبات، وخدمة العملاء. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصعوبات المالية، ويؤثر سلباً على الاستدامة على المدى الطويل.

4. احتمال الإعسار: إذا كانت شركة التأمين تعمل باستمرار بنسبة مجمعة عالية، فقد تصبح في النهاية معسرة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان حاملي وثائق التأمين تغطيتهم، وتوقف الشركة عن العمل.

5. التأثير على حوافز الوكلاء: يمكن أن تؤثر النسب المجمعة المرتفعة أيضاً على حوافز وتعويزات وكلاء التأمين. قد تكون شركات التأمين ذات النسب المجمعة العالية أقل قدرة على تقديم حوافز للوكلاء، مما قد يؤثر سلباً على معنويات الوكلاء، والأداء العام للوكلاء.

6. التأثير على ثقة حاملي وثائق التأمين: يمكن للنسب المجمعة العالية أن تؤدي إلى تآكل ثقة حاملي وثائق التأمين في شركة التأمين. إذا أدرك حاملو وثائق التأمين أن شركة التأمين ليست مستقرة مالياً، فقد يكونون أقل إقبالاً على شراء وثائق التأمين، أو التوصية بشركة التأمين للآخرين؛ مما يؤثر بشكل أكبر على استدامة الشركة على المدى الطويل.

باختصار، يمكن أن تؤثر النسبة المجمعة المرتفعة بشكل كبير على استدامة شركة التأمين على المدى الطويل من خلال تقليل الربحية، وزيادة المخاطر المالية، والحد من فرص الاستثمار، وربما تؤدي إلى الإعسار.

لا توجد أبحاث منشورة محددة في المجالات - في حدود علم الباحثة - التي تركز بشكل مباشر على تأثير النسبة المجمعة منفردة في ربحية شركات التأمين. ومع ذلك، فإن النسبة المجمعة هي مقياس رئيس يستخدم لقياس ربحية شركات التأمين، وقد قامت العديد من الدراسات بتحليل علاقتها مع العوامل الأخرى التي تؤثر في الربحية، وقد تم فحص النسبة المجمعة كمقياس لانضباط شركة التأمين في سياسات الاكتتاب، ولكنها لم تكن المحور الأساس في تلك الدراسات. ومن هذه الدراسات (Kramaric et al., 2017; Wongsuwa et al. 2020; Dhiab, 2021)

أظهرت نتائج دراسة (Kramaric et al., 2017) التي درست تأثير مجموعة من العوامل الخاصة بالشركة من بينها النسبة المجمعة، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية شركات التأمين في أسواق مختارة من بلدان وسط وشرق أوروبا في الفترة (2010-2014) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسبة المجمعة. أما دراسة (Wongsuwa et al., 2020) فقد قامت بتحليل تأثير نسبة الخسارة على ربحية شركات التأمين على غير الحياة في تايلاند. أظهرت النتائج وجود ارتباطات سلبية مهمة بين نسبة الخسارة وربحية شركات التأمين على غير الحياة، التي تم قياسها بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش الربح، وصافي هامش الربح.

من الدراسات في البلدان العربية التي فحصت أثر بعض العوامل الداخلية - التي لها علاقة بالنسبة المجمعة كنسبة الخسارة - في ربحية شركات التأمين دراسة (Dhiab, 2021) التي قامت بتحليل محددات الربحية في قطاع التأمين السعودي، حيث بينت النتائج أن نسبة الخسارة تؤثر سلباً في ربحية الشركات السعودية. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرضية الدراسة الثالثة الخاصة بمتغير النسبة المجمعة على النحو الآتي:

$H_{03}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسبة المجمعة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

#### 4. مطالبات السيارات (MC): Motor Claims

تتعدد المطالبات التي تترتب على أنواع التأمين المختلفة، مثل: التأمين الخاص على الحياة والصحة، والتأمين الصحي الحكومي، والتأمين الحكومي الخاص بالضمان الاجتماعي، وتأمين الممتلكات والمسؤولية الذي يشمل: تأمين الحريق، والتأمين البحري، وتأمين الحوادث الذي يشمل: تأمين السيارات، وتأمين المسؤولية العامة، وتأمين السطو والسرقة، وتعويض إصابات العمل وغيرها.

تتمثل حصة مطالبات التأمين على المركبات بالنسبة المئوية للمطالبات المدفوعة للتأمين على المركبات، من إجمالي المطالبات المدفوعة في فروع التأمين كافة التي يتم التأمين عليها.

تعتبر مطالبات السيارات أحد العوامل الداخلية الخاصة بشركات التأمين التي تؤثر في ربحيتها، وقد بينت دراسات عدة، وجود علاقة سلبية بين مطالبات السيارات، وبين ربحية شركات التأمين. ومن هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة الاطلاع عليها دراسة (Kozak, 2011) للسوق البولندي، التي أظهرت أن الانخفاض في حصة تأمين المركبات في محفظة شركات التأمين - مع الزيادة المتزامنة في فروع التأمين الأخرى - له تأثير إيجابي في ربحيتها، وفعالية التكلفة فيها (Cost-efficiency). مع الأخذ بعين الاعتبار أن تقديم مجموعة واسعة جداً من فئات التأمين يؤثر سلباً في ربحيتها وفعالية التكلفة. وتعمل الشركات على تحسين الربحية، وكفاءة التكلفة من خلال زيادة إجمالي أقساط التأمين، وتخفيض إجمالي مصاريف التشغيل.

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن حصة التأمين على السيارات في محفظة التأمين الخاصة بالشركة تؤثر سلباً على ربحيتها و الكفاءة، بسبب زيادة تكاليف التشغيل؛ إذ يتطلب التأمين على السيارات نفقات تسويقية أعلى، ويؤدي إلى تعويضات أعلى، ويزيد إجمالي المطالبات المدفوعة من قبل الشركة، ويؤدي تقليل مشاركة الشركة في فئة التأمين على السيارات إلى انخفاض المصاريف التشغيلية، ويكون له تأثير إيجابي على النتائج الفنية للشركة، وصافي الربح المالي، والربحية الإجمالية.

أما دراسة (Abdeljwad, 2020) للسوق الفلسطينية فقد أظهرت أيضاً أن مطالبات السيارات لها تأثير سلبي كبير في ربحية شركة التأمين، وقد أوصت بأن تقوم شركات التأمين الفلسطينية بتنويع محفظتها التأمينية بعيداً عن التأمين على السيارات. يحتل تأمين المركبات في سوق التأمين الأردني المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأقساط، ومن حيث ترتيب التعويضات كما يظهر جلياً في الجدول (2-4) الذي يبين حصة فروع التأمين المختلفة من إجمالي الأقساط والتعويضات عام 2022؛ كما شكلت نسبة تعويضات السيارات/ إجمالي التعويضات نسبة مرتفعة في سوق التأمين الأردني تراوحت ما بين (41%-57%) خلال الفترة (2010-2022) كما تظهر في الجدول رقم (2-5)، ولم يتم فحص أثر نسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية - في حدود علم الباحثة - بالرغم أن التراجع في أداء قطاع التأمين في الأردن يعزى - إلى حد كبير - إلى التأمين الإلزامي على المركبات؛ مما دفعها إلى

فحص أثر هذه النسبة؛ حيث تأمل الباحثة سد هذه الفجوة البحثية، وتشكل إضافة إلى أدبيات الدراسات السابقة في الأردن.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرضية الدراسة الرابعة الخاصة بمتغير مطالبات السيارات على النحو الآتي:

**H<sub>04</sub>**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

**ب- العوامل الخارجية التي تؤثر في ربحية شركات التأمين**

### **1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross domestic product**

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مؤشر إقتصادي رئيس يقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة. يتم استخدامه لقياس الصحة العامة والأداء للاقتصاد. (أبو السندس والزيود، 2010 الوزني والرفاعي، 2000 )

تلعب شركات التأمين دورًا حاسمًا في الاقتصاد من خلال توفير الحماية المالية ضد المخاطر. ويرتبط أداء شركات التأمين ارتباطاً وثيقاً بالظروف الإقتصادية العامة، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي للبلد. (Zekarias, 2017)

الناتج المحلي الإجمالي للبلد له تأثير مباشر على صناعة التأمين. عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي، هناك بشكل عام زيادة في الدخل الشخصي، والاستثمارات التجارية، والأنشطة الاقتصادية الشاملة. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على منتجات التأمين مثل: التأمين على الحياة، والتأمين الصحي، والتأمين على الممتلكات، وتأمين المسؤولية. مع توسع الاقتصاد، يصبح الأفراد والشركات أكثر استعداداً وقدرة على شراء التأمين لحماية أصولهم وتخفيف المخاطر؛ ولذلك، تميل شركات التأمين إلى فرض أقساط أعلى، وزيادة الإيرادات خلال أوقات النمو الإقتصادي.

على العكس من ذلك، خلال فترات الانكماش الاقتصادي أو الركود عندما ينكمش الناتج المحلي الإجمالي، قد ينخفض الطلب على منتجات التأمين. وذلك لأن الأفراد والشركات قد يخفضون الإنفاق، بما في ذلك أقساط التأمين. بالإضافة إلى ذلك، مع ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل، قد يعطي الناس الأولوية للإنفاق

الأساسية على التغطية التأمينية. قد تواجه شركات التأمين تحديات في الحفاظ على الربحية والنمو خلال فترات الركود الاقتصادي؛ حيث قد تواجه دفعات أعلى للمطالبات، وانخفاض دخل الأقساط. بشكل عام، يرتبط أداء شركات التأمين ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. (Eliskovska, ; Daare, 2016) (Zekarias, 2017؛ 2015)

أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوص علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الربحية؛ فقد بينت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والربحية مثل دراسات (الدوري، 2019؛ 2017, Berhe & Kaur ; Wolde et al., 2020)، وعلى العكس من ذلك، فقد بينت بعض الدراسات مثل (Gunawardhane et al., 2022; Eliskovsko 2015) وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي والربحية، في حين أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والربحية مثل (Cudiamate & Siy, 2017) ; (Zekarias, 2017)

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرضية الدراسة الخامسة الخاصة بمتغير الناتج المحلي الإجمالي على النحو الآتي:  
 $H_{05}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

## 2. سعر الفائدة (IR)

بينت العديد من الدراسات أنه يمكن أن يكون لزيادة أسعار الفائدة آثار إيجابية وسلبية في ربحية شركات التأمين. على الجانب الإيجابي، يمكن لشركات التأمين تحقيق عوائد أعلى على استثماراتها، مما يؤدي إلى زيادة الربحية. يمكن أن يكون هذا مفيداً بشكل خاص لشركات التأمين على الحياة التي تعتمد بشكل كبير على إستثمارات الدخل الثابت. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأسعار الفائدة المرتفعة أيضاً أن تجذب المزيد من المستثمرين إلى صناعة التأمين، مما يعزز النمو والاستقرار الشامل للشركة.



ومع ذلك، على الجانب السلبي، فإن زيادة أسعار الفائدة يمكن أن تؤدي أيضًا إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة لشركات التأمين. وذلك لأن شركات التأمين غالبًا ما يكون لديها التزامات طويلة الأجل، مثل المعاشات السنوية وبوالص الرعاية طويلة الأجل، والتي تكون حساسة لتغيرات أسعار الفائدة. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، تزداد تكلفة هذه الالتزامات أيضًا، مما يضغط على الصحة المالية للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأسعار الفائدة المرتفعة أيضًا أن تجعل إقراض الأموال أكثر تكلفة بالنسبة لشركات التأمين، مما قد يحد من قدرتها على التوسع أو تحمل مخاطر جديدة. وباختصار، فإن تأثير زيادات أسعار الفائدة على شركات التأمين معقد ومتعدد الأوجه. في حين أن أسعار الفائدة المرتفعة يمكن أن تجلب بعض الفوائد، مثل زيادة الربحية وفرص النمو، فإنها يمكن أن تشكل أيضًا تحديات، مثل ارتفاع التكاليف والضغط المالية. ومن المهم أن تقوم شركات التأمين بإدارة استثماراتها والتزاماتها بعناية استجابة لتغير أسعار الفائدة من أجل الحفاظ على مركز مالي قوي ومستقر. (Mogro & Barrezueta, 2019; Zekarias, 2017; Eliskovska, 2015; Alali et al., 2018)

بينت دراسة (Zekarias, 2017) أن شركات التأمين تستثمر الكثير من الأقساط المحصلة، وبالتالي فإن الدخل الناتج عن الأنشطة الاستثمارية يعتمد بشكل كبير على أسعار الفائدة. يؤدي انخفاض الفائدة عادةً إلى تباطؤ معدلات نمو دخل الاستثمار، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي لشركة التأمين. ويؤكد (Kozak, 2011) أن شركات التأمين قد تستفيد أيضًا من ارتفاع أسعار الفائدة، لأن الكثير من أرباحها يتم الحصول عليها على أساس الفترة ما بين جمع الأقساط وسداد المطالبات، وخلال هذا الوقت، تستثمر شركات التأمين أقساط التأمين. وإن الانخفاض المستمر في أسعار الفائدة في السوق يميل إلى جعل الأمر أكثر صعوبة على شركات التأمين في الحفاظ على مستويات عالية من دخل الاستثمار.

بينت بعض نتائج الدراسات مثل دراسة (Alali et al., 2018) أنه لا يوجد أثر لعوامل الاقتصاد الكلي (ومن ضمنها معدل سعر الفائدة) في ربحية شركات التأمين الكويتية خلال فترة الدراسة.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرضية الدراسة السادسة الخاصة بمتغير معدل سعر الفائدة على النحو الآتي:

**H<sub>06</sub>**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل سعر الفائدة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

وتجدر الإشارة أن هناك العديد من: العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية، وعوامل الصناعة الأخرى تم قياس أثرها في ربحية شركات التأمين الأردنية من قبل باحثين آخرين في الدراسات المبينة في (ملحق رقم أ) وفي ربحية شركات التأمين غير الأردنية في الدراسات المبينة في (ملحق رقم ب).

### مؤشرات قياس ربحية شركات التأمين

تعكس مقاييس الربحية الأداء العام للشركة، حيث تظهر نسب الربحية مدى قدرة الشركة على تحقيق أرباح من الأعمال التي تقوم بها. ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة، ولكنها مهمة أيضاً للمودعين. علاوة على ذلك تعتبر هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للشركات، حيث تتيح لها قياس قدرتها على تحقيق صافي عوائد مالية على رأس المال (بولحية، 2016).

### 1-العائد على حقوق الملكية (ROE)

العائد على حقوق الملكية (ROE) هو من النسب المالية التي تقيس ربحية الشركة من الأموال التي استثمرها المساهمون فيها. يتم احتساب العائد على حقوق الملكية عن طريق قسمة صافي دخل الشركة على حقوق الملكية. حقوق الملكية هي أصول الشركة مطروحاً منها إلتزاماتها، ويعتبر من أكثر المؤشرات التي يهتم بها المستثمرون؛ لأنه يقيس العائد على كل دينار مستثمر من حملة الأسهم العادية (الخلايلة، 2022)

يتم التعبير عن العائد على حقوق الملكية كنسبة مئوية، حيث تشير النسب المئوية الأعلى إلى أن الشركة أكثر كفاءة في تحقيق الربح من خلال استثمار حقوق المساهمين فيها، ويمكن أن يختلف بناءً على الصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه الشركة.

من الضروري مقارنة العائد على حقوق المساهمين للشركة مع نظيراتها لتقييم أدائها بدقة. إذا كان العائد على حقوق المساهمين للشركة سلبيا، فهذا يعني أن هناك صافي دخل سلبي، مما يعني ضمنا أن المساهمين يخسرون في استثماراتهم. تشمل العوامل التي يمكن أن تزيد العائد على حقوق المساهمين زيادة صافي الدخل أو تقليل حقوق المساهمين من خلال الحصول على المزيد من تمويل الديون. بشكل عام، يعد العائد على حقوق المساهمين مؤشرا رئيسا على الصحة المالية للشركة، وأدائها في استخدام حقوق المساهمين لتوليد الأرباح.

Shamsuddin Qudah 2016; Kumar et al., 2020 ; Bhattarai, 2020)

(Sekyere et al., 2019 ; et al., 2020;

تجدر الإشارة أن هناك عدة مقاييس أخرى للربحية لعل من أهمها، العائد على الأصول (Return on Assets (ROA)، هامش صافي الربح (Net Profit Margin (NPM)، ومعدل العائد على الاستثمار (Return on Investment (ROI) وغيرها من المقاييس (الخلايلة، 2022؛ مطر، 2016؛ Shamsuddin et al., 2020)

وفيما يأتي لمحة موجزة عن هذه المقاييس.

## 2-العائد على الأصول (ROA) Return on assets

يبين هذا المؤشر العائد المحقق من كل دينار مستثمر في موجودات المنشأة وذلك بصرف النظر عن مصدر تمويلها سواء كان هذا المصدر داخليا أم خارجيا، ويتم حساب هذا المؤشر حسب المعادلة الآتية:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول (مطر، 2016)

يعتبر هذا المعامل أحد أفضل المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية الأعمال، خاصة إذا كان حجم رأس المال العامل يتوافق مع حجم أصول المنظمات المختلفة، لأنه معيار نسبي لقياس فعالية الإدارة عند استخدام أصول المؤسسات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة (الزبيدي، 2004).

### 3- هامش صافي الربح (Net profit margin(NPM))

هذه النسبة هي مؤشر على مقدار صافي الربح المكتسب بعد الضرائب والفائدة على كل دينار من صافي الإيرادات والمبيعات، وتشير أعلى نسبة للشركات الأكثر ربحية التي لديها التحكم الأمثل في التكاليف مقارنة بالمنافسين الآخرين ( ملحم، 2019). ويطلق على هذه النسبة أيضا العائد على المبيعات (Return on sales)، وتختلف هذه النسبة بين الصناعة بناء على درجة المنافسة بين مكونات الصناعة، والظروف الاقتصادية، واستخدام الديون والخصائص التشغيلية مثل تحمل نسبة كبيرة من التكاليف الثابتة. (Gibson, 1992)

### 4- معدل ربحية السهم (EPS)

يقيس حصة كل سهم من صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب المتحقق في نهاية السنة المالية، ويعتبر مؤشراً مهماً من مؤشرات الأداء وتحديد سعر السهم في السوق، لكونه يقدم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات: التمويلية، والاستثمارية. ويقاس بطرح توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح مقسوماً على معدل الأسهم المتداولة (عثمان، 2008).

### الفروقات بين العائد على الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية (ROE)

يعد (ROA) و (ROE) من المقاييس المالية الرئيسية المستخدمة لتقييم أداء الشركة. في حين أن كلا المقياسين يقيسان الربحية، إلا أنهما يختلفان في تركيزهما وحسابهما. وفيما يلي مقارنة تفصيلية بين ROA و ROE:

#### 1. التركيز:

يركز العائد على الأصول (ROA) على مدى جودة استخدام الشركة لأصولها لتحقيق الأرباح. ويقيس ربحية الشركة على أساس إجمالي أصولها. أما العائد على حقوق المساهمين (ROE) فيركز على مدى نجاح الشركة في استخدام حقوق المساهمين لتحقيق الأرباح. وهو يقيس ربحية الشركة على أساس حقوق المساهمين.

#### 2. كيفية حساب (ROA) و (ROE):

يتم حساب (ROA) بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول. أما (ROE) فيتم حسابه بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين.

### 3. إدراج الديون:

يشمل (ROA) تأثير الدين على الأصول، حيث يزيد الدين من إجمالي الأصول. أما (ROE) لا يشمل تأثير الدين على حقوق المساهمين، حيث أن الدين لا يؤثر بشكل مباشر على حقوق المساهمين.

### 4. الرافعة المالية:

يمكن للرافعة المالية زيادة (ROA) عن طريق زيادة الأصول من خلال تمويل الديون. أما بالنسبة ل (ROE) فيمكن للرافعة المالية أن تزيد (ROE) عن طريق زيادة القاسم (حقوق المساهمين) مع الحفاظ على البسط (صافي الدخل) ثابتا.

### 5. تحليل دوبونت (DuPont):

يمكن تقسيم (ROA) إلى هامش الربح ومعدل دوران الأصول باستخدام صيغة DuPont. أما (ROE) فيمكن أيضًا تقسيمه إلى هامش الربح، ومعدل دوران الأصول، والرافعة المالية باستخدام صيغة DuPont.

### 6. الصناعة والتحليل التاريخي:

بالنسبة ل (ROA) الأفضل المقارنة في الصناعة نفسها لمراعاة الاختلافات في استخدام الأصول. أما بالنسبة ل (ROE) الأفضل المقارنة في الصناعة نفسها لمراعاة الاختلافات في الرافعة المالية.

### 7. المستثمرون والإدارة:

بالنسبة ل (ROA) فهو مناسب لأصحاب المصلحة جميعهم، بما في ذلك المستثمرين والإدارة، لأنه يقيس كفاءة استخدام الأصول. أما بالنسبة ل (ROE) فيتعلق في المقام الأول بمستثمري الأسهم، حيث أنه يقيس العائد على استثماراتهم.

وباختصار، يعد كل من ROA و ROE من المقاييس المهمة لتقييم أداء الشركة. في حين يركز العائد على الأصول على استخدام الأصول، ويركز العائد على حقوق المساهمين على حقوق المساهمين، فإنهما مرتبطان من خلال الرافعة المالية. إن فهم كلا المقاييس يوفر رؤية شاملة لربحية الشركة وكفاءتها. [www.investopedia](http://www.investopedia)

من المهم مراعاة كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) عند تقييم الأداء المالي للشركة للأسباب الآتية:

1. يوفر (ROA) و (ROE) وجهات نظر مختلفة حول الربحية. يقيس (ROA) مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح، في حين يقيس (ROE) مدى جودة استخدام الشركة لحقوق المساهمين لتوليد الأرباح. يعطي النظر في كلا المقياسين نظرة أكثر شمولاً لربحية الشركة.
  2. يمكن أن يكشف (ROA) و (ROE) عن تأثير الرافعة المالية. إذا كان لدى الشركة ديون، فإن (ROE) سيكون أعلى من (ROA) لأن الدين يزيد أصول الشركة (مقام العائد على الأصول) ولكن ليس حقوق الملكية (مقام العائد على حقوق المساهمين). يمكن أن يساعد تحليل كلا المقياسين في تحديد ما إذا كان استخدام الشركة للديون فعالاً.
  3. يمكن أن تساعد مقارنة (ROA) و (ROE) في تحديد المشكلات المحتملة. إذا كان (ROE) للشركة أعلى بكثير من (ROA)، فقد يشير ذلك إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على تمويل الديون. على العكس من ذلك، إذا كان (ROA) أعلى بكثير من (ROE)، فقد يشير ذلك إلى أن الشركة لا تستخدم رأس مالها بشكل فعال.
  4. ينبغي مقارنة (ROA) و (ROE) داخل الصناعة نفسها. تختلف هياكل رأس المال وكثافة الأصول في الصناعات المختلفة، لذا فإن مقارنة العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين للشركة بمتوسطات الصناعة يوفر رؤية أكثر فائدة.
  5. يوفر العائد على (ROA) و (ROE)، إلى جانب المقاييس المالية الأخرى، نظرة شاملة للصحة المالية للشركة. في حين أن (ROA) و (ROE) مهمان، إلا أنه يجب أخذهما في الاعتبار جنباً إلى جنب مع المقاييس الأخرى مثل هوامش الربح، ودوران الأصول، والرافعة المالية للحصول على صورة كاملة لأداء الشركة. [www.investopedia](http://www.investopedia)
- باختصار، يمكن أن يوفر تقييم كل من (ROA) و (ROE)، جنباً إلى جنب مع معايير الصناعة واتجاهاتها بمرور الوقت، رؤية قيمة حول ربحية الشركة وكفاءتها وصحتها المالية، مما يسمح باتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة.

## 2.2 الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالإطلاع على مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة ذات الصلة بهذه الدراسة، وذلك لمعرفة موقع الدراسة الحالية من تلك الدراسات فيما يتعلق بالمنهجيات التي تم استخدامها، ولمقارنة النتائج التي سيتم التوصل إليها في هذه الدراسة مع الدراسات السابقة. ووفقاً لما أشار إليه (النعيمي وآخرون، 2013؛ الشواورة وآخرون، 2022) فقد اختارت الباحثة استعراض هذه الدراسات وفقاً لتسلسلها التاريخي من الأحدث إلى الأقدم - لكل سوق من الأسواق المالية التي توفرت دراسات سابقة عنها- حسب التصنيف الذي أشار إليه (Acotey et al., 2013) على النحو الآتي:

- أ. الدراسات على مستوى العوامل الداخلية وعوامل الصناعة
- ب. الدراسات على مستوى عوامل الإقتصاد الكلي وعوامل الصناعة
- ج. الدراسات على مستوى العوامل الداخلية، وعوامل الإقتصاد الكلي، وعوامل الصناعة .

### 1- الدراسات باللغة العربية:

#### أ- الدراسات على مستوى العوامل الداخلية وعوامل الصناعة:

أجريت العديد من الدراسات لفحص العوامل الداخلية المحددة لربحية شركات التأمين في الأردن. ومن هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة الاطلاع عليها ما يأتي:

قام (المعاينة، 2019) بدراسة العوامل الداخلية التي تؤثر في قرار اختيار الهيكل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2010-2016) حيث تم استخدام نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) لاختبار فرضيات الدراسة، وقد بينت نتائج الدراسة أن زيادة نسبة الأصول الملموسة، وحجم الشركة يزيد من قدرتها على التمويل بالدين، كذلك بينت أن معدل النمو كان له أثر سالب وغير معنوي. ومن أهم التوصيات لشركات التأمين ضرورة تقييم إختيار الهيكل المالي بسبب تأثيره الإيجابي على الأداء المالي.

أما دراسة (المساعفة، 2017) فقد هدفت إلى معرفة أثر المتغيرات الداخلية (الرفع المالي، السيولة، حجم الشركة، عمر الشركة) في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (24) شركة. تم قياس الأداء المالي لهذه الشركات بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على الملكية (ROE)، وتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثرا إيجابيا ومهما لكل من (الرفع المالي، السيولة، حجم الشركة، عمر الشركة) في الأداء المالي لتلك الشركات.

كما هدفت دراسة (الشوملي، 2010) إلى التعرف إلى تأثير بعض المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، هيكل الملكية، معدل المديونية، درجة النضج، الحصة السوقية، نسبة التعويضات إلى الأقساط، نسبة الأقساط إلى إجمالي الإيرادات، معدل النمو) في ربحية شركات التأمين في الأردن باعتبارها متغيرا تابعا، وتم اختبار الفرضيات بتقدير معادلة الانحدار الخطي باستخدام طريقه المربعات الصغرى (OLS) لبيانات عينة الدراسة التي تضمنت (25) شركة للفترة (2005-2008). بنيت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين (حجم الشركة، ومعدل النمو، والحصة السوقية، ونسبة المديونية) والربحية، كما تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين (عمر الشركة، ونسبة التعويضات إلى الأقساط، ونسبة الأقساط إلى إجمالي الإيرادات، وإجمالي المصاريف الإدارية والعمومية) وبين معدل الربحية. من أهم التوصيات تنوع مجالات الاستثمار، ودمج بعض شركات التأمين.

أما دراسة (السعيدة، 1999) فقد هدفت إلى التعرف إلى آثار الاندماجات التي تمت بين شركات التأمين الأردنية في النصف الثاني من عقد الثمانينات من النواحي: التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية وغيرها من المقاييس، حيث استخدم الباحث البيانات السنوية ل (24) شركة تأمين اندمجت في (12) شركة خلال الفترة (1985-1989)، للوقوف على احتمالات تحسن الأداء المالي والتشغيلي لتلك الشركات نتيجة الاندماج. بينت النتائج عدم حدوث تحسن إيجابي على أداء الشركات المندمجة سوى في أحد مجالات الانتاجية، كما بينت النتائج حدوث تراجع مهم في بعض نسب التشغيل بعد الاندماج مثل: معدل دوران الذمم المدينة، وطول فتره التحصيل. وقد أظهرت النتائج



أيضًا أنه على الرغم من تغير: نسب الربحية، والمديونية، والنسب الأخرى بشكل إيجابي في معظمها إلا أن هذه التغيرات لم تكن ذات دلالة إحصائية.

كذلك أجريت العديد من الدراسات لفحص العوامل الداخلية المحددة لربحية شركات التأمين في الدول العربية. ومن هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة الاطلاع عليها ما يأتي:

قام (يوسف وآخرون، 2017) بدراسة بعنوان: (تحليل ربحية شركات التأمين: مقارنة بين شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق المالية السورية. حيث قام بفحص محددات ربحية شركات التأمين في السوق المالية السورية خلال الفترة (2014-2018) من خلال إجراء مقارنة بين شركات التأمين الإسلامية من جهة، وبين شركات التأمين المدرجة وغير المدرجة في السوق، حيث شمل مجتمع الدراسة شركات التأمين جميعها البالغ عددها (12) شركة. تم قياس الربحية كمتغير تابع بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وتضمنت الدراسة عدة متغيرات مستقلة هي (الرفع المالي، وعمر الشركة، وحجم الشركة، والسيولة، والخطر). أظهرت الدراسة أنه يوجد أثر إيجابي لعمر الشركة في مجموعتي المقارنة، في حين تبين أنه لا يوجد تأثير لحجم الشركة، أما متغير الخطر فقد كان تأثيره سلبياً في كلتا المقارنتين، أما بقية المتغيرات المستقلة فقد تباينت في درجة تأثيرها في المتغير التابع.

في السودان، قام (أحمد، 2015) بدراسة بعنوان (سياسة الاكتتاب وأثرها على شركات التأمين)، وذلك للبحث في أثر الاكتتاب في الملاءة المالية لشركات التأمين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن بعض شركات التأمين السودانية تستخدم سياسات متساهله في الاكتتاب، مما يحملها أخطار أكبر من طاقتها الاستيعابية، وقد تبين وجود أثر مزدوج للاكتتاب في شركات التأمين السودانية: السياسة التوسعية تؤدي إلى أثر سلبي، والسياسة الرشيدة تؤدي إلى أثر إيجابي على الملاءة المالية. أوصت الدراسة بأن على شركات التأمين استخدام سياسات اكتتاب رشيدة، كما أن عليها زيادة المخصصات الفنية، ورأس المال بما تتناسب مع حجم الاكتتاب.

## ب- الدراسات على مستوى العوامل الكلية وعوامل الصناعة

قام (الدوري، 2019) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى أثر متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالتضخم، ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة في ربحية شركات التأمين الأردنية المقاسة بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). تكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين جميعها المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2005-2017) وتم استثناء ثلاث شركات من عينة الدراسة لعدم استكمال البيانات. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة البطالة في ربحية شركات التأمين الأردنية المقاسة بالعائد على الأصول (ROA)، وأظهرت أيضا عدم وجود أثر إيجابي للتضخم في ربحية شركات التأمين الأردنية المقاسة بالعائد على الأصول (ROA). وقد بينت النتائج عدم صلاحية النموذج الثاني المتمثل بالعائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛ لذلك تم استثناءه. أوصت الدراسة بضرورة إيلاء شركات التأمين الأردنية عنايتها لمتغيرات الاقتصاد الكلي لتأثيرها في ربحيتها.

## ج- الدراسات على مستوى العوامل الداخلية الخاصة بالشركة وعوامل الاقتصاد الكلي وعوامل الصناعة

في الأردن، أجريت العديد من الدراسات على مستوى: العوامل الداخلية الخاصة بالشركة، وعوامل الاقتصاد الكلي، وعوامل الصناعة التي تؤثر في ربحية شركات التأمين. ومن هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة الاطلاع عليها ما يأتي:

قام (ملحم، 2019) بدراسة عدد من العوامل التي تؤثر في الأداء المالي الذي تم قياسه بالعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، لعينة مكونة من 19 شركة من شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2013-2017)، حيث درس تأثير المتغيرات الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي)، والعوامل الداخلية (الهيكل التمويلي، والأداء التشغيلي). بينت الدراسة وجود أثر للعوامل الخارجية مجتمعة ومنفردة على الأداء المالي المقاس بمعدلي (ROA, ROE)، كما تبين وجود أثر للعوامل الداخلية مجتمعة في الأداء المالي المقاس بمعدلي (ROA, ROE)، وقد تبين وجود أثر للهيكل التمويلي في الأداء

المالي المقاس بمعدلي (ROA,ROE) وعدم وجود أثر للأداء التشغيلي في الأداء المالي المقاس بمعدلي (ROA,ROE).

أما دراسة (النيف والحنيطي، 2016) فقد هدفت إلى تحديد أثر المتغيرات الداخلية (حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، مخاطر السيولة، معدل الخسارة)، والعوامل الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي) في ربحية شركات التأمين الإسلامية المقاسة بمعدل العائد على الملكية (ROE) خلال الفترة (2008-2013)، وقد تم استخدام أسلوب انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت الدراسة عدد من النتائج من أهمها أن متغيرات ( معدل التضخم، نسبة الرفع المالي، حجم الشركة، معدل الخسارة) لها تأثير ذو دلالة إحصائية على (ROE)، في حين تبين أن كلا من: معدل النمو الاقتصادي، ومخاطر السيولة ليس لهما أي دلالة إحصائية.

## 2- الدراسات باللغة الانجليزية:

### أ-الدراسات على مستوى العوامل الداخلية وعوامل الصناعة

أجريت العديد من الدراسات باللغة الانجليزية لفحص العوامل الداخلية وعوامل الصناعة المحددة لربحية شركات التأمين في الأردن. ومن هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة الإطلاع عليها ما يأتي:

قام كل من (Gharaibeh & Bani Khalid ,2020) هدفت إلى التعرف إلى العوامل الرئيسية التي تؤثر في ربحية قطاع الخدمات الأردني مقاسا بالأرباح التشغيلية، والعائد على الأصول(ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) باعتبارها متغيرات تابعة، وبين المتغيرات المستقلة (الحجم، الأصول الملموسة، النمو، مخاطر الأعمال، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ونسبة الدين إلى الأصول) وذلك ل (46) شركة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2014-2018) وقد تم استخدام نموذج المتغيرات الثابتة والعشوائية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data). بينت نتائج الدراسة أن نسبة الديون إلى الأصول لها أثر سالب ذو دلالة إحصائية؛ مما يشير إلى أن شركات الخدمات الأكثر ربحية تعطي الأولوية لاستخدام الأرباح المحتجزة وليس الديون في تمويل الأنشطة التجارية، كما أظهرت

الدراسة أن الربحية تتأثر بشكل كبير وإيجابي بمخاطر الأعمال والحجم، في حين يتأثر العائد على الأصول (ROA) سلبا بمخاطر الأعمال، كما أن الأصول الملموسة لها تأثير سلبي وكبير في الربحية، بينما تبين أن النمو له تأثير إيجابي ومهم في الأرباح التشغيلية.

كذلك قام (Alomari, 2019) بفحص العوامل الداخلية الخاصة بالشركة التي تؤثر على أداء شركات التأمين الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول (ROA)، واستخدم في دراسته بيانات السلاسل الزمنية المقطعية؛ (Panel data) لأربع وعشرين شركة خلال الفترة (2008-2014). أظهرت نتائج الدراسة أن (السيولة، والرفع المالي، ومخاطر الاكتتاب) لها أثر مهم وسالب في ربحية شركات التأمين، في حين أن (الحصة السوقية، والحجم) كان لهما أثر مهم وموجب. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أكثرها أهمية ضرورة أن تولي شركات التأمين اهتمامها بهيكل التمويل، ومخاطر الاكتتاب، وأن تعمل على تقليل الديون، وكذلك أوصت بالاندماج بين الشركات المعرضة للخسارة؛ لزيادة حجمها، وزيادة الحصة السوقية؛ لأن لهما أثرا مهما وموجبا.

قام (Jaloudi & Bakir, 2019) بدراسة هدفت إلى فحص أثر الحصة السوقية وفقا لفرضية Structure conduct performance (SCP)، والكفاءة الفنية وفقا لفرضية Efficient Hypothesis (EH) في الربحية كمتغير تابع مقيسا بمعدل العائد على الأصول (ROA). كما استخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات ضابطة هي: إعادة التأمين، والرفع المالي، ومخاطر الاكتتاب، وقام الباحثان بتقدير أنموذج الدراسة باستخدام أنموذج التغيرات العشوائية Random effect (RE)، كما قاما باستخدام كلا من Herfindahl-Hirschman Index (HHI) ودرجة التركيز Concentration ratio (CR) لتقييم هيكل السوق لقطاع التأمين، واستخدما السعر السوقي للسهم لينوب عن فرضية (SCP)، في حين تم استخدام درجة الكفاءة (Efficiency score) المقدره باستخدام أسلوب Data envelop analysis (DEA) لتتوب عن فرضية (EH). بينت نتائج الدراسة أن سوق التأمين في الأردن مركز بشكل كبير؛ حيث أن هناك عددا قليلا من شركات التأمين تسيطر على جزء كبير وفق فرضية (SCP)

لسوق التأمين في الأردن، وقد بين الباحثان أن دراستهما - في حدود علمهما- هي أول دراسة تفحص فرضيتي (SCP) و (EH) في قطاع التأمين الأردني.

هدفت دراسة (Al singlawi, & Aladwan,2016) إلى فحص خصائص الشركة التي تؤثر في هيكل تمويل شركات التأمين في الأردن، وذلك بتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) ل (23) شركة خلال الفترة (2010-2014). أظهرت نتائج الدراسة أن نظرية (Static trade off) ونظرية أولويات التمويل (Pecking order) هما مهمتان في تفسير هيكل التمويل في شركات التأمين الأردنية. كما أظهرت أن خصائص الشركة المتمثلة بالحجم، والربحية، والأصول الملموسة، والنمو، والمخاطرة هي ذات دلالة إحصائية في تأثيرها في هيكل التمويل، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية معنوية بين هيكل التمويل وحجم الشركة والربحية والنمو والمخاطرة، في حين كانت هناك علاقة إيجابية معنوية من الأصول الملموسة وهيكل التمويل.

قام (Dahmash, 2015) بدراسة أثر الحجم في ربحية الشركات في الأردن لعينة كبيرة بلغت (1538) شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2005-2011). بينت نتائج الدراسة - من بين النتائج العديدة التي توصلت إليها- وجود أثر للحجم ذي دلالة إحصائية لثلاثة قطاعات رئيسية في السوق المالي هي على الترتيب: الشركات الصناعية، وشركات قطاع الخدمات، وقطاع شركات القطاع المالي. كما كانت نتائج تحليل الصناعة التفصيلي للقطاعات جميعها متشابهة، مع وجود أعلى المعدلات في شركات الطعام والمشروبات، وشركات الخدمات التعليمية، وشركات التأمين.

كذلك هدفت دراسة (Almajali et al., 2012) إلى فحص العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. تكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين جميعها المدرجة في بورصة عمان، والتي بلغ عددها (25) شركة خلال الفترة (2002-2007). تم تحليل البيانات التي تم جمعها بأساليب إحصائية أساسية مثل t-test والانحدار المتعدد. بينت نتائج الدراسة أن متغيرات: (الرفع المالي، والسيولة، والحجم، ومؤشر كفاءة الإدارة) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي

لشركات التأمين الأردنية. أوصى الباحثون بضرورة الاهتمام بزيادة أصول الشركات؛ لأن ذلك يؤدي إلى تحسن الأداء المالي، كما بينوا بأن هناك حاجة إلى وجود موظفين مؤهلين في الإدارة العليا.

كذلك أجريت العديد من الدراسات لفحص أثر العوامل الداخلية المحددة لربحية شركات التأمين في الدول العربية. ومن هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة الاطلاع عليها ما يأتي:

في أبو ظبي، هدفت دراسة (Al mutairi et al., 2021) إلى تحديد العوامل الداخلية (السيولة، المخاطر، المصاريف العمومية والإدارية، والحجم، والأصول الملموسة) التي تؤثر في ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق أبو ظبي. تم تحليل القوائم المالية لشركات التأمين كلها المدرجة في سوق أبو ظبي المالي البالغ عددها (17) شركة خلال الفترة (2013-2019) باستخدام الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data). أظهر التحليل أن عمر الشركة هو العامل الأكثر تأثيرا إيجابيا في ربحية هذه الشركات؛ وبالتالي أوصت المستثمرين بضرورة التركيز على عمر الشركة، عند إتخاذ القرار الاستثماري.

في السعودية، قام (ALshadadi, 2021) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى محددات ربحية شركات التأمين السعودية، وشملت عينة الدراسة (25) شركة تأمين سعودية في الفترة (2010-2016). تم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، ونسبة الخسارة، ونسبة الدين، ودخل الاستثمار، ونسبة الاحتفاظ) في ربحية شركات التأمين السعودية التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على الملكية (ROE) واستخدام أنموذج التأثيرات العشوائية (REM). بينت نتائج الدراسة أن الربحية ترتبط بشكل مهم مع كل من: (حجم شركة التأمين، ونسبة الخسارة، ومعدل الخسارة الفعلية)، كذلك بينت نتائج الدراسة أن أكثر العوامل المستقلة تأثيرا في الربحية هي على الترتيب: (معدل الأقساط المكتتب بها، ومعدل المديونية، ونسبة الخسارة).

بالإضافة إلى الدراسة السابقة، قام (Dhiab, 2021) بدراسة هدفت لفحص محددات الربحية في شركات التأمين السعودية. شملت عينة الدراسة (20) شركة تأمين

في الفترة (2009-2017). استخدمت الدراسة لغايات تعزيز النتائج مدى واسع من أساليب الإقتصاد القياسي بما في ذلك أنموذج المتغيرات الثابتة، وأنموذج المتغيرات العشوائية، وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS)، وطريقه المربعات الصغرى العادية (OLS)، وغيرها من الأساليب القياسية. بينت نتائج الدراسة أن العوامل الرئيسية التي تؤثر إيجابيا في ربحية شركات التأمين السعودية هي: ( معدل نمو الأقساط المكتتب بها، نسبة الأصول، ونسبة الأصول الثابتة)، كذلك بينت أنه على الرغم من أن حجم الشركة، ونسبة السيولة يؤثران إيجابيا في الربحية، إلا أنه ليس لهما دلالة إحصائية مهمة، وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة الخسارة، ونسبة الإلتزامات، ونسبه الرفع المالي، وعمر الشركة - إلى حد أقل - تؤثر سلبيا في ربحية شركات التأمين السعودية.

في فلسطين، قام ( Abdeljawad et al., 2020 ) بدراسة أثر المتغيرات المستقلة المتضمنة (حجم الشركة، السيولة، معدل النمو، حصة تأمين السيارات من إجمالي محفظة التأمين، نسبة المطالبات، نسبة الرفع المالي) في ربحية سبع شركات تأمين عاملة في فلسطين خلال الفترة (2006-2013)، حيث تم تقدير أنموذج انحدار خطي بين هذه المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع (ربحية شركة التأمين) الذي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على الملكية (ROE) باستخدام بيانات زمنية مقطعية غير متوازنة. بينت نتائج الدراسة أن كلا من: (حجم الشركة، ومعدل النمو، والسيولة) لها أثر ايجابي في الربحية، في حين أن حصة السيارات من إجمالي محفظة التأمين لها تأثير سلبي على الربحية، كما أظهرت النتائج أنه لم تكن لكل من نسبة المطالبات، ونسبة الرفع المالي أي تأثير في الربحية. من أهم التوصيات ضرورة قيام شركات التأمين في فلسطين بتنوع محفظتها التأمينية أكثر من اعتمادها على تأمين السيارات، وكذلك تتصح بعض شركات التأمين بالاندماج لزيادة الحجم، وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

في تونس، هدفت دراسة (Derbali & Jamel, 2018) إلى فحص أثر العوامل الخاصة بالشركة مثل: (الحجم، الرفع المالي، درجة الأصول الملموسة، الخطر، النمو، السيولة، العمر) في ربحية (8) شركات تونسية خلال الفترة (2005-2015).

أظهرت نتائج الدراسة ان متغيرات (الحجم، العمر، النمو) هي المحددات الأكثر تأثيرا في ربحية شركات التأمين التونسية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الرفع المالي، ودرجة الأصول الملموسة، والسيولة لا تؤثر في أداء شركات التأمين التونسية التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (ROA).

في الكويت، هدفت دراسة (Alali et al., 2017) إلى فحص أثر العوامل الداخلية الأكثر تأثيرا في ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق الكويت المالي خلال الفترة (2010-2017). تضمنت الدراسة فحص أثر كل من: ( الرفع المالي، عمر الشركة، السيولة، الأصول الملموسة، النمو، كفاءة الإدارة، حجم الشركة) في ربحية الشركات التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (ROA). تم جمع بيانات زمنية مقطعية من القوائم المالية لسبع شركات تأمين مدرجة في السوق المالي لمعرفة أثر هذه العوامل في الربحية. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى للانحدار المتعدد (OLS). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين: (الرفع المالي وعمر الشركة) والربحية، في حين كانت هناك علاقة إيجابية مهمة بين: (حجم الشركة، والأصول الملموسة) والربحية. كذلك أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي علاقة مهمة لكل من: (السيولة، النمو، وكفاءة الإدارة) في ربحية شركات التأمين في الكويت. كذلك أجريت العديد من الدراسات لفحص العوامل الداخلية وعوامل الصناعة المحددة لربحية شركات التأمين في العديد من دول أمريكا وأوروبا وآسيا وبلدان الشرق الأقصى. ومن هذه الدراسات التي استطاعت الباحثة الاطلاع عليها ما يأتي:

في كوسوفو، فحصت دراسة (Ahmeti et al., 2020) أثر العوامل الداخلية الخاصة بالشركة مثل: (السيولة، حجم الشركة، عمر الشركة، الأصول الملموسة، الرفع المالي، رأسمال الشركة، ونمو الشركة) في الربحية التي تم قياسها بالعائد على الأصول (ROA) وهامش الربح الصافي (NPM) كمتغير تابع. شملت عينة الدراسة (11) شركة خلال الفترة الزمنية (2015-2020). بينت نتائج الدراسة أن: (حجم الشركة، والرفع المالي، وعمر الشركة) لها تأثير مهم على (ROA)، كما أن: (حجم الشركة، ومعدل نمو الشركة) لهما آثار معنوية على هامش الربح الصافي (NPM).



في نيبال، هدفت دراسة (Hamal, 2020) إلى دراسة أثر (نسبة السيولة، نسبة الرفع المالي، حجم الشركة، عمر الشركة، وإجمالي الدين) في ربحية شركات التأمين كلها في نيبال باستثناء شركات التأمين على الحياة. استخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول (ROA) مقياساً للربحية كمتغير تابع. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية لتسع شركات تأمين من غير شركات التأمين على الحياة، وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي، وتحليل الارتباط، ونماذج الانحدار لفحص أثر وأهمية كل عامل من العوامل المستقلة في معدل العائد على الأصول. توصلت الدراسة إلى أن ربحية شركات التأمين في نيبال - باستثناء شركات التأمين على الحياة - تزداد مع زيادة السيولة، وتنخفض مع زيادة الرفع المالي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى الأثر غير المهم لمتغيرات (عمر الشركة، والدين الإجمالي) في ربحية قطاع التأمين. أوصت الدراسة شركات التأمين المعنية بضرورة التركيز على الإدارة الصحيحة لقدرتها في دفع الالتزامات لتعزيز الربحية، ومحاولة تخفيض نسبة الرفع المالي؛ لتلافي الخسائر التي تزيد عن المتوسط.

في ماليزيا، هدفت دراسة (Ismail et al., 2018) إلى التعرف إلى العوامل التي تحدد الأداء المالي لمشغلي التكافل في ماليزيا. تم جمع بيانات المتغيرات الداخلية المستقلة المتمثلة بالحجم، الرفع المالي، والسيولة، وحجم الشركة لخمس شركات تكافل في ماليزيا باستخدام التقارير السنوية خلال الفترة (2007-2016). وقد تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الحجم له أثر موجب ومهم في الأداء المالي، وبالمقابل وجد أن: الرفع المالي، والسيولة، لهما تأثير سلبي ومهم في الأداء المالي. من أهم التوصيات التي بينتها الدراسة للمنظمين، والمستثمرين، والعملاء أن على مشغلي التكافل أن يطوروا مبيعاتهم لتعزيز نمو الربح، وعليهم أن يقدموا التقارير المالية من البداية؛ ليسهلوا على الباحثين جمع البيانات، وبما أن شركات التكافل تلتزم بالشريعة الإسلامية فإن على المشغلين أن يكسبوا ثقة العملاء بتعزيز الربح.

هدفت دراسة (Zainuddin, 2018) إلى التعرف إلى العوامل الداخلية في الشركة التي تؤثر في ربحية شركات التأمين على الحياة التي تم اختيارها من (8) دول

آسيوية هي ( الصين، تايوان، هونغ كونغ، اليابان، تايلاند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة) في الفترة (2008-2014). باستخدام أنموذج التأثيرات العشوائية. بينت نتائج الدراسة أن العوامل الداخلية (حجم الشركة، حجم رأس المال، مخاطر الاكتتاب) ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع ربحية شركات التأمين على الحياة الآسيوية التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (ROA)، كما بينت نتائج الدراسة أن العوامل الداخلية الآتية (الأصول الملموسة، نمو الأقساط، السيولة) هي ليست ذات دلالة إحصائية للتنبؤ بربحية تلك الشركات.

في صربيا، قام (Pjanic et al., 2018) بدراسة أثر المتغيرات المستقلة الداخلية (حجم الأصول، النمو في الأصول، النمو في الأقساط، السيولة، نسبه الدين، مخاطر الإكتتاب، التكاليف التشغيلية، الرفع المالي) في ربحية شركات التأمين باستثناء شركات التأمين على الحياة باعتبارها متغيراً تابعاً مقاساً بنسبة العائد على الأصول (ROA). وقد تم استخدام أنموذج الانحدار المتعدد، وتحليل التباين (ANOVA) للحصول على النتائج التي بينت أن التأثير الأكبر في ربحية هذه الشركات يتمثل في الزيادة في (الأقساط، ونسبة الديون، وتكاليف التشغيل، وحصصة الربح في إجمالي الإيرادات).

في أندونيسيا، هدفت دراسة (Djamaludin et al., 2017) إلى معرفة العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين العامة في أندونيسيا خلال الفترة (2017-2012). تكونت عينة الدراسة القصدية من (69) شركة تأمين عامة. استخدمت الدراسة الإحصائيات الوصفية، والانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، وأسلوب المربعات الصغرى العامة (GLS)، كما تم استخدام أنموذج التأثيرات العشوائية (REM). أظهرت النتائج أن: (الرفع المالي، ومخاطر الاكتتاب) لهما أثر سالب ومهم في العائد على الأصول (ROA)، وأن الحجم له أثر موجب ومهم في العائد على الأصول، في حين أن: (السيولة، والأصول الملموسة) ليس لهما تأثير في العائد على الأصول. ومن التوصيات المهمة لهذه الدراسة هو أن على الشركات تخفيض: نسبة الرفع، ونسبه مخاطر الاكتتاب؛ لأن كلا منها له أثر سالب في

الربحية، كذلك يتوجب عليها زيادة حجم الشركة؛ لأنه ثبت أن له أثر موجب في الربحية.

في بنغلادش، قام (GM Ullah et al., 2016) بدراسة هدفت إلى فحص المحددات المستقلة الآتية (مخاطر الاكتتاب، نسبة المصاريف، هامش الملاءة المالية، نمو الأقساط، نمو الأصول، حجم الشركة) في ربحية شركات التأمين مقاسة بنسبة العائد على الأصول (ROA). ثم تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel (data) لثماني شركات تأمين مختلفة خلال الفترة (2004 - 2014). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين كل من: مخاطر الاكتتاب، والحجم مع الربحية، كما أظهرت وجود علاقة معنوية إيجابية بين كل من: نسبة المصاريف، هامش الملاءة المالية، والنمو مع الربحية.

في الهند، قام (Charumathi, 2012) بدراسة هدفت إلى فحص عوامل (الرفع المالي، نمو الأقساط، السيولة، مخاطر الاكتتاب، رأس مال الملكية) باعتبارها متغيرات مستقلة تؤثر في ربحية شركات التأمين على الحياة في الهند باعتبارها متغيرا تابعا التي تم قياسها بالعائد على الأصول (ROA). تم تحليل بيانات عينة الدراسة المكونة من (23) شركة تأمين على الحياة خلال الفترة (2008-2011). بينت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومهمة بين ربحية شركات التأمين على الحياة وكل من: (الحجم والسيولة)، كما تبين وجود علاقة عكسية ومهمة بين كل من: (نمو الأقساط، والرفع المالي، ورأس مال الملكية) والربحية، وتبين أيضا عدم وجود أي علاقة بين مخاطر الاكتتاب والربحية.

في تركيا، هدفت دراسة (Kaya, 2015) إلى فحص العوامل الخاصة بالشركة التي تؤثر في ربحية شركات التأمين جميعها باستثناء شركات التأمين على الحياة. تم جمع البيانات ل (24) شركة تأمين من غير شركات التأمين على الحياة العاملة في تركيا خلال الفترة الزمنية (2006-2013)، وتم قياس الربحية بمتغيرين مختلفين: الربحية الفنية، وربحية المبيعات. بينت نتائج الدراسة أن: (حجم الشركة، وعمر الشركة، ونسبه الخسارة، ونسبة التداول، ومعدل نمو الأقساط) هي العوامل الخاصة بالشركة التي تؤثر في ربحيتها.

في الباكستان، هدفت دراسة (Bilal et al., 2013) إلى التعرف إلى محددات الربحية في قطاع التأمين في الباكستان باستخدام لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) لإحدى وثلاثين شركة تأمين (تأمين على الحياة، وتأمين على الأفراد في الفترة (2006-2011)). باستخدام اختبار (Hausman). تم اختيار نموذج المتغيرات الثابتة باعتباره الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن (الرفع المالي، والحجم، وتذبذب الأرباح، وعمر الشركة) هي محددات مهمة للربحية، في حين أن: (فرص النمو، والسيولة) ليست محددات مهمة في الربحية.

أما في الدول الإفريقية فقد استطاعت الباحثة الاطلاع على الدراسات الآتية: قام (Kamau et al., 2021) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى العوامل الخاصة بالشركة التي تؤثر في ربحية شركات التأمين في كينيا التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة (2010-2018). شملت المتغيرات المستقلة كلا من: (الرفع المالي، نسبة الخسارة، نسبة المصاريف). تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية غير المتوازنة (Unbalanced panel data) وتم تحليلها باستخدام نموذج المتغيرات الثابتة والعشوائية حيث تم استخدام (Hausman test) لاختبار الفرضيات. بينت الدراسة أن كلا من: الرفع المالي، والسيولة لهما تأثير سالب ومهم في الربحية. أوصت الدراسة بأن على شركات التأمين في كينيا أن تتبنى سياسات مجدية للرفع المالي، وأن تقوم بإدارة فاعلة للسيولة لتعظيم قيمة شركات التأمين وربحيتها.

في كينيا أيضا، قام (Ngunguni et al., 2020) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى العوامل المالية التي تؤثر في ربحية شركات التأمين العامة في كينيا. تم قياس الربحية كمتغير تابع في هذه الدراسة بمعدل العائد على الأصول (ROA) للفترة (2013-2017)، شملت المتغيرات المستقلة كلا من: (الرفع المالي، نسبة الخسارة، نسبة المصاريف). وتكون مجتمع الدراسة المستهدف من (28) شركة تأمين عامة. من أهم توصيات الدراسة أن على المنظمين، والجهات ذات العلاقة في صناعة التأمين تكثيف الجهود في فترات منتظمة؛ للتأكد من إجراءات المطالبات المطبقة حاليا في كينيا. وعلى الحكومة أن تنظم الصناعة، وأن تضع تشريعا يقيد المطالبات

الاحتياطية في صناعة التأمين. كما عليها الاهتمام بإجراءات الحوكمة في هذه الصناعة. كما أوصت الدراسة بأن الأبحاث المستقبلية يجب أن تدرس عوامل مستقلة أكثر، وأن توجه الأبحاث نحو العوامل المالية وغير المالية.

بالإضافة إلى ذلك، قام (Ondigi and Willy, 2016) بدراسة السوق المالي في نيروبي في الفترة (2010-2014) حيث تم دراسة أثر العوامل المستقلة الآتية (حجم الشركة، السيولة، الملكية، الدين) في ربحية شركات التأمين في كينيا. تكون مجتمع الدراسة المستهدف من شركات التأمين الست المدرجة في بورصة نيروبي. بينت نتائج الدراسة أن السيولة هي إحدى المحددات الرئيسة للربحية لشركات التأمين في كينيا، كما أن للملكية (Equity) تأثير مهم في ربحية شركات التأمين. أوصت الدراسة شركات التأمين بضرورة الإحتفاظ بقدر كاف من السيولة على شكل أوراق مالية قصيرة الأجل قابلة للتداول؛ للحصول على أرباح لشركات التأمين، كما أوصت الدراسة بأن على شركات التأمين البحث عن فرص استثمارية مواتية.

في نيجيريا، هدفت دراسة (Ajao & Ogieriakhi, 2018) إلى فحص أثر العوامل الداخلية الأكثر تأثيراً في ربحية (12) شركة من شركات التأمين المدرجة في سوق نيجيريا المالي خلال الفترة الزمنية (2009-2017). تضمنت الدراسة فحص أثر كل من: (عمر الشركة، معدل النمو للشركة، حجم الشركة) في ربحية الشركات التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (ROA). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومهمة بين: عمر الشركة والربحية، في حين كان هناك علاقة عكسية مهمة بين: (حجم الشركة، ومعدل نمو الشركة) والربحية، وهي مؤشر على مشكلة عدم وجود اقتصاديات الحجم الكبير التي تعاني منها شركات التأمين في نيجيريا. أوصت الدراسة بضرورة دراسة تأثير العوامل الخارجية في ربحية شركات التأمين؛ لأن معظم العوامل الخاصة بالشركة التي تم فحصها بهذه الدراسة ليس لها تأثير إيجابي مهم في ربحية شركات التأمين خلال فترة الدراسة.

قام كل من (Adams & Buckle , 2003) بدراسة هدفت إلى فحص أثر (الاكتتاب والإستثمار) في الأداء المالي في سوق التأمين في برمودا. استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) خلال الفترة 1997-

1993) وتوصلت إلى أن الشركات ذات الرفع المالي العالي، والسيولة المنخفضة، وإعادة التأمين حققت نتائج تشغيلية أفضل من شركات التأمين ذات الرفع المالي المنخفض، والسيولة العالية، والتأمين المباشر. كما وجدت الدراسة أن الأداء يرتبط إيجابياً بمخاطر الاكتتاب، في حين أن حجم الشركة ونطاق نشاطها ليس لهما تأثير.

#### ب-الدراسات على المستوى الكلي وعوامل الصناعة

في الأردن قام (Ghazo et al., 2021) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى محددات الإقتصاد الكلي في التقلبات السعرية في بورصة عمان خلال الفترة (1980-2018) باستخدام أساليب إحصائية متعددة، أهمها منهجية (GARCH). أظهرت نتائج الدراسة أن التقلبات في كل من: المحفظة الاستثمارية، ومؤشر الانتاج الصناعي لها أثر إيجابي ومعنوي في التقلبات في مؤشر بورصة عمان وبالاجته نفسه، في حين تبين أن هناك أثر معنوي ولكن في عكس الاتجاه للتقلبات في كل من: المعدل الحقيقي لأسعار الصرف، ومعدل الفائدة الحقيقي، وأسعار خام (Brent).

وعلى مستوى متغيرات الإقتصاد الكلي أيضاً، هدفت دراسة (Al-Rimawi, 2020) إلى فحص المتغيرات الكلية الآتية: (معدل الفائدة، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الإقتصادي، والاستثمار الأجنبي) في أداء بورصة عمان خلال الفترة (1999-2018)، وقد استخدمت الدراسة العديد من المقاييس الإحصائية الوصفية، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط والمتعدد. بينت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الآتية مجتمعة في أداء بورصة عمان (معدل الفائدة، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الإقتصادي، والاستثمار الأجنبي)، كما بينت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في أداء بورصة عمان. كما أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من معدل الفائدة ومعدل النمو في أداء بورصة عمان، وبينت النتائج كذلك أن هناك أثر مهم للاستثمار الأجنبي على أداء بورصة عمان. كذلك أظهرت النتائج أن العوامل التي تؤثر في الربحية مرتبة تنازلياً كما يأتي (الاستثمار الأجنبي، التغير في سعر الفائدة، التضخم، معدل النمو الإقتصادي). قدمت الدراسة العديد من التوصيات من أهمها أن على البنوك تخفيض معدل سعر الفائدة عند الإقراض؛ لتشجيع الإستثمار في الأوراق المالية، ولتحسين معدل النمو

الإقتصادي، كما أن على الأردن أن يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

كذلك أجريت العديد من الدراسات لفحص العوامل الكلية المحددة لربحية شركات التأمين في الدول العربية.

لمعرفة أثر العوامل الكلية في ربحية شركات التأمين الكويتية هدفت دراسة ( Alali et al., 2018) إلى فحص أثر عوامل الاقتصاد الكلي التي تتضمن (الناتج المحلي الإجمالي، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل الفائدة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، في أداء شركات التأمين العامة المدرجة في بورصة الكويت خلال الفترة (2011-2017). تم جمع بيانات زمنية مقطعية من القوائم المالية لست شركات مدرجة في السوق المالي، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى للانحدار المتعدد. أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر لعوامل الاقتصاد الكلي في ربحية شركات التأمين الكويتية خلال فترة الدراسة. وأظهرت النتائج أيضا أن شركات التأمين الكويتية لا تبذل جهدا كافيا لتوعية الجمهور بأهمية التأمين.

### ج- الدراسات على مستوى العوامل الداخلية وعوامل الاقتصاد الكلي وعوامل الصناعة

في الأردن أيضا، قام (Alomari and Azzam, 2017) بدراسة هدفت لفحص العوامل الداخلية للشركة، وعوامل الاقتصاد الكلي، على أداء شركات التأمين الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) كوكيل عن الربحية. وقد تم استخدام بيانات (24) شركة تأمين خلال الفترة (2008-2014). بينت نتائج الدراسة أن المتغيرات المتمثلة (بالسيولة، وحصة السوق، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) لها تأثير موجب وذو دلالة إحصائية في ربحية شركات التأمين الأردنية، في حين بينت النتائج أن التضخم ليس له تأثير مهم في ربحية تلك الشركات.

في الأردن أيضا، قام (Qudah,2016) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى أثر العوامل الداخلية (حجم الشركة، الرافعة المالية، حجم المطالبات المدفوعة، إعادة التأمين، الحصة السوقية، نسبة التركيز لأكبر خمس شركات) وأثر العوامل الكلية (التضخم) في ربحية شركات التأمين الأردنية. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر

إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من نسبة التركيز لأكبر خمس شركات (CRS)، وإعادة التأمين، وحجم الشركة في ربحية شركات التأمين الأردنية، كذلك بينت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية في ربحية شركات التأمين الأردنية، كما تبين عدم وجود أي تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من حصة السوق (MS)، ونسبة الرافعة المالية في ربحية شركات التأمين الأردنية. وقد أوصت الدراسة على أن شركات التأمين الأردنية تعزز قدراتها الربحية من خلال زيادة نشاط إعادة التأمين؛ للتقليل من أثر المخاطر، والتضخم، وكذلك إدارة المطالبات.

كذلك هدفت دراسة (Malahim et al., 2016) إلى دراسة العوامل الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة)، والعوامل الداخلية (العائد على الأصول، حجم الشركة، ونسبة الملكية، ونسبة الدين) في ربحية شركات التأمين الإسلامية في الأردن، مقاسة بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) خلال الفترة (2008-2015). أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي ومعنوي للعائد على الأصول وحجم الشركة في ربحية هذه الشركات، في حين كان هناك أثر إيجابي ولكنه ليس معنوياً لنسبة الدين والتضخم في ربحيتها، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر سلبي لكنه غير معنوي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في ربحية هذه الشركات. وأوصت الدراسة بقدر من الإهتمام بنوعية الأصول؛ لزيادة معدل العائد عليها.

أما في دول آسيا وبلدان الشرق الأقصى، فقد تم إجراء العديد من الدراسات التي فحصت العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين سواء على مستوى الشركة (العوامل الداخلية) أو على مستوى الاقتصاد الكلي (العوامل الخارجية)، ومن هذه الدراسات التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها ما يأتي:

في سيرلانكا، قام (Gunawardhane et al., 2022) بدراسة هدفت إلى فحص العوامل الخاصة بالشركة، وعوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر في الأداء المالي والسوقي في سيرلانكا. شملت عينة الدراسة (9) شركات تأمين مدرجة خلال الفترة (2010-2019). تم اعتماد: (هيكل التمويل، وكفاية رأس المال، والسيولة، وحجم الشركة) باعتبارها عوامل خاصة بالشركة، في حين تم دراسة: (التضخم، والناتج



المحلي الإجمالي) باعتبارها عوامل كلية. تم اعتماد معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على الملكية (ROE)، والعائد على السهم (EPS) لقياس الأداء المالي. كما تم اعتماد القيمة السوقية المضافة (MVA) لقياس أداء السوق. أظهرت النتائج أن (كفاية رأس المال، وهيكل التمويل) لهما أثر سلبي مهم في الأداء المالي، في حين أن الحجم له أثر إيجابي في الأداء المالي والأداء السوقي. كما تبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي له أثر سلبي في الأداء المالي، بالإضافة إلى أن مركز السيولة للشركة يرتبط إيجابياً مع (MVA). الدراسة قدمت دليلاً بأن هيكل التمويل، وكفاية رأس المال، ومعدل نمو (GDP)، وحجم الشركة، ومركز السيولة، هي عوامل أساسية ومهمة تؤثر في الأداء المالي، والسوقي لقطاع التأمين في سيرلانكا، وأوصت الدراسة شركات التأمين في سيرلانكا بالاهتمام بهذه العوامل. وقد ساهمت هذه الدراسة بتحليل الأداء المالي والسوقي لقطاع التأمين في سيرلانكا في دراسة واحدة.

في الباكستان، قام (Hussain, 2018) بدراسة ل (39) شركة تأمين خلال الفترة (2006 - 2011). بينت نتائج الدراسة أن بيئة الاقتصاد الكلي، وظروف سوق الأسهم، والتضخم لها تأثير إيجابي وكبير في ربحية شركات التأمين في الباكستان. بالرغم من انطباق نتائج الدراسة على شركات التأمين على غير الحياة وشركات التكافل، إلا أن أهمية المعاملات الخاصة بالشركة والخاصة بالاقتصاد الكلي تختلف فيما بينها لاختلاف طبيعة العملاء، وتغطية بوالص التأمين. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها أن على مديري شركات التأمين على الحياة أن يركزوا على استكشاف فرص النمو، والتنويع، وإدارة مخاطر الاكتتاب، ومحافظ الاستثمار وفقاً للتغيرات التي تحدث في سوق الملكية (الأسهم)، ويجب أن يتذكروا أن القوة المالية، وحجم الشركة، والرفع المالي لها دور كبير في ربحية شركات التأمين على الحياة. أما مديري شركات التأمين على غير الحياة فعليهم الاهتمام أيضاً بالبيئة الاقتصادية الكلية، وظروف سوق الأسهم، والتضخم، بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالشركة التي تتضمن (حجم الشركة، الرفع المالي، القوة المالية، فرص النمو، مخاطر

الاكتتاب، والتنويع) أما مديرو شركات التكافل فعليهم التركيز على مخاطر الاكتتاب، وإدارة رأس المال العامل، والتنويع لزيادة معدل العائد على الأصول (ROA).  
في الباكستان أيضا، قام (Shams UR rahman et al., 2017) بدراسة هدفت إلى تحديد عوامل الربحية في قطاع التأمين في الباكستان المقاسة بصافي الربح سنويا إلى إجمالي الأصول. تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) لـ (41) شركة من شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على غير الحياة، وشركات التكافل خلال الفترة (2007-2017). بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي سلبي لعوامل (الرفع المالي، ومخاطر الأعمال، ومعدل التضخم) في الربحية، في حين وجد أن هناك علاقة طردية إيجابية ومعنوية للحجم والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) في الربحية. كما وجد أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة والنمو في الربحية.

في الفلبين، قام (Cudiamat et al., 2017) بدراسة أثر عدد من العوامل الداخلية (عدد البوالص، الرفع المالي، السيولة، عمر الشركة، حجم الشركة، عدد الفروع، عدد الشركات الأجنبية التابعة، عدد الفروع البنكية) وعدد من المتغيرات الكلية (النتائج المحلي الإجمالي، التضخم) في ربحية شركات التأمين على الحياة في الفلبين التي تم قياسها بالعائد على الأصول (ROA). تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) لـ (23) شركة تأمين خلال الفترة (2000-2012)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم العوامل الخاصة بالشركة تؤثر في (ROA)، في حين أن عوامل الصناعة، والعوامل الكلية لها تأثير طفيف في الربحية.

في الهند. قام (Daare, 2016) تحليل بيانات عينة الدراسة المكونة من (8) شركات تأمين على غير الحياة خلال الفترة (2006-2016). بينت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين ربحية شركات التأمين على غير الحياة وكل من: حجم الشركة، والسيولة، والتضخم. أوصت الدراسة بضرورة الاندماج بين شركات التأمين الذي يؤدي إلى تحسين إدارة الأصول المتداولة، والالتزامات المتداولة؛ بما يسهم في الحصول على السيولة المثالية. كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمتغير التضخم من العوامل الخارجية.

في أوروبا، تم إجراء العديد من الدراسات التي تفحص العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين سواء على مستوى الشركة (العوامل الداخلية) أو على مستوى (الاقتصاد الكلي)، أو مستوى الصناعة ومن هذه الدراسات التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها ما يأتي:

هدفت دراسة (Kramaric et al., 2017) إلى دراسة تأثير العوامل الخاصة بالشركة، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، والعوامل الخاصة بصناعة التأمين في أسواق مختارة من بلدان وسط وشرق أوروبا وهي (كرواتيا، سولفينيا، هنغاريا، بولندا) في الفترة (2010-2014). تم قياس الأداء المتمثل بالربحية بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على الملكية (ROE)، وشملت العوامل المستقلة (الحجم، نوع شركات التأمين "شركات تأمين عامة، وشركات التأمين على الحياة، وشركات تأمين مختلطة، حصة القسط المتنازل عنه لإعادة التأمين، النسبة المجمعة، متغير الملكية الذي يشير إلى الملكية المحلية أو الأجنبية، العمر، نمط التنظيم، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي). أظهرت نتائج الدراسة ان متغير العمر يؤثر بشكل إيجابي ومهم على الأداء الذي تم قياسه بكل من معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على الملكية (ROE). أما المتغير الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على العائد على الملكية فهو نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ويأخذ إشارة موجبة.

في رومانيا، قام (Burca & Batrinca, 2014) بدراسة أثر العوامل المستقلة الآتية (الرفع المالي، حجم الشركة، عمر الشركة، النمو في حجم الأقساط المكتتب بها، نسبة الاستثمار، الاعتماد على إعادة التأمين، نسبة الأرباح المحتجزة، نسبة خطر الاحتفاظ، هامش الملاءة، النمو، الدخل الإجمالي الحقيقي). بينت النتائج أن العوامل التي تؤثر في الأداء المالي في سوق التأمين الروماني هي (الرفع المالي، حجم الشركة، إجمالي الأقساط المكتتب بها، مخاطر الاكتتاب، نسبة مخاطر الاحتفاظ، هامش الملاءة)

أما في دول أفريقيا، فقد تم إجراء العديد من الدراسات التي تفحص العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين سواء على مستوى الشركة (العوامل الداخلية) أو على

مستوى (الاقتصاد الكلي)، أو على مستوى الصناعة، ومن هذه الدراسات التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها ما يأتي:

في الجزائر، قام ( زاوي، 2021) بدراسة حالة لمحددات ربحية مجموعة من شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2005-2018) حيث هدفت الدراسة إلى فحص أثر العوامل الداخلية (حجم الشركة، السيولة، حجم رأس المال، الرفع المالي) والعوامل الخارجية (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة) في ربحية شركات التأمين في الجزائر مقاسة بالعائد على الأصول (ROA). وتحليل بيانات السلاسل الزمنية لثمانى شركات تأمين توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لحجم الشركة، والسيولة، وحجم رأس المال في ربحية شركات التأمين في الجزائر، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي للرفع المالي، والتضخم في الربحية، في حين تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي للناتج المحلي الإجمالي، والبطالة في ربحية شركات التأمين في الجزائر.

في إثيوبيا، هدفت دراسة (Maher & Zewudu, 2020) إلى تحديد العوامل الداخلية، وعوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين في إثيوبيا. تم استخدام المنهج الكمي والإحصاء الاستدلالي لسلاسل البيانات المقطعية الزمنية المتوازنة (Balanced panel data) لتسع شركات في الفترة (-2010 2002)، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون، وأنموذج انحدار المربعات الصغرى (OLS) لفحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، معدل نمو الأصول، مخاطر الاكتتاب، حجم الملكية، الرفع المالي، السيولة، الحصة السوقية، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم)، والربحية التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول (ROA). أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الشركة لهما ارتباط موجب ومهم مع الربحية، في حين أن الرفع المالي، والسيولة، ومخاطر الاكتتاب لها ارتباط سلبي ومهم مع العائد على الأصول (ROA)، كما أن نمو الأصول يسرع الأداء من خلال إنشاء فروع أكثر، كذلك فإن تقليل مخاطر الاكتتاب من خلال نقلها إلى معيدي التأمين، وإدارة هيكل التمويل بالاعتماد على أقل قيمة من رأس المال

المقترض، وتبني سياسة استثمارية مولدة للدخل من الأقساط، يحسن الأداء المالي لشركات التأمين.

في أثيوبيا أيضا، فحصت دراسة (Wolde et al., 2020) العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأثيوبية في الفترة (2014-2018). بينت النتائج أن هناك علاقة قوية ومهمة بين معدل العائد على الأصول (ROA) وكلا من (السيولة، كفاية رأس المال، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل سعر الصرف الحقيقي الفعال)، في حين تبين أن هناك علاقة مهمة وسالبة بين (ROA) وكلا من (الرفع المالي، المخاطرة الغارقة (Sinking risk))، والزيادة في الأقساط. كذلك تبين أن (ROA) يرتبط ارتباطا موجبا ولكن غير ذي دلالة إحصائية مع كل من: (حجم الشركة، وعمر الشركة). ويرتبط ارتباطاً سالبا غير ذي دلالة إحصائية مع التضخم.

### 3.2 ملخص الدراسات السابقة:

1. يتبين من استعراض الدراسات السابقة أن موضوع البحث في محددات ربحية شركات التأمين لقي اهتماما واسعا من قبل الجهات ذات العلاقة كافة في الدول المتقدمة، والدول النامية على حد سواء.
2. تناولت الدراسات السابقة التعرف إلى محددات ربحية شركات التأمين على مستوى الشركة، أو على مستوى العوامل الخارجية من عوامل الإقتصاد الكلي، أو على مستوى الصناعة، أو تناول عوامل معينة من مستوى واحد، أو مستويين أو أكثر.
3. تباينت الدراسات السابقة في العوامل التي تناولتها في كل مستوى من مستويات الدراسات المشار إليها أعلاه.
4. تباينت الدراسات في المنهجيات التي تم استخدامها مثل منهجية الانحدار المتعدد، ومنهجية التحليل العاملي (Factor analysis)، ومنهجية تحليل أغلفة البيانات (EDA) و منهجية تحليل المسار (Path analysis) وغيرها.
5. تباينت الدراسات في طريقة قياس الربحية كمتغير تابع؛ حيث تم قياسها بمقاييس عدة منها (ROA, ROE, GPM, NPM, EPS, Tobin's Q)

6. العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تم فحصها من قبل الباحثين في الدراسات المحلية السابقة مبينة في الملحق رقم (أ)
7. العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تم فحصها من قبل الباحثين في الدراسات غير المحلية (العربية والأجنبية) السابقة مبينة في الملحق رقم (ب)
8. تضمنت بعض الدراسات تعريفاً بالفجوات البحثية التي تتطلب إجراء المزيد من البحوث فيها.

### 1.3.2 ما يميز هذه الدراسة:

- أ- تأمل الباحثة سد بعض الفجوات البحثية من خلال التعرف إلى العوامل المختلفة التي لم تتم دراستها والميينة فيما يأتي:
  1. قامت الباحثة بفحص أثر النسبة المجمعة في ربحية شركات التأمين الأردنية؛ حيث تبين للباحثة من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن بعض الدراسات فحصت أثر نسبة الخسارة فقط من النسبة المجمعة مثل (Wongsuwa et al. 2020; Daare, 2016)، وبعضها فحص أثر نسبة المصاريف فقط من النسبة المجمعة مثل (GM., 2016)؛ (Ullah et al)، في حين أن بعض الدراسات فحصت النسبة المجمعة بشقيها: (نسبة الخسارة، ونسبة المصاريف) مثل: (Bodla, 2017)، ولم يتم فحص أثر النسبة المجمعة - في حدود علم الباحثة - في ربحية شركات التأمين الأردنية.
  2. كما قامت الباحثة بفحص أثر نسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية؛ حيث تبين للباحثة أن بعض الدراسات فحصت أثر نسبة مطالبات السيارات مثل (Abdelljwad et al., 2020)؛ (Kozak, 2011) ولم يتم فحص أثر نسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية - في حدود علم الباحثة -
  3. كما قامت الباحثة بدراسة أثر معدل سعر الفائدة في ربحية شركات التأمين الأردنية؛ إذ لم يسبق قياس أثره في شركات التأمين الأردنية

لبيان أثره النسبي في هذا القطاع، وإنما تم قياس أثره في التقلبات  
السعرية للقطاعات كافة في بورصة عمان في دراسة واحدة - في  
حدود علم الباحثة - من قبل (Ghazo et al., 2022).

- ب- تأمل الباحثة سد بعض الفجوات البحثية العوامل التي أظهرت الدراسات السابقة  
نتائج متباينة بخصوصها في شركات التأمين الأردنية والمبينة في الملحق (أ)
- ت- اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم تطبيقها على شركات التأمين  
الأردنية في الفترة الزمنية للدراسة (2010-2019)
- ث- الأهمية العملية لتطبيق النتائج المحتملة للعوامل المختلفة التي لم تتم دراستها،  
أو العوامل التي أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة بخصوصها لقطاع  
التأمين الحيوي والمهم في الاقتصاد الأردني.

## الفصل الثالث المنهجية والتصميم

### 1.3 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهجية دراسة العوامل التي تؤثر في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من (2010-2019)، من حيث: مجتمع الدراسة وعينتها، وكيفية جمع البيانات وتحليلها، وطريقة قياس المتغيرات: المستقلة والتابعة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لمعالجة البيانات وتحليلها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم استعراض ومراجعة أهم الأدبيات ذات العلاقة بالدراسة. وفيما يأتي عرض لهذه المنهجية.

### 2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة شركات التأمين جميعها المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2010-2019) التي كان يتذبذب عددها لأسباب عدة كما هو مبين في الجدول (1-2). أما عينة الدراسة فقد شملت (19) شركة تأمين، تم اختيارها حسب معايير عدة تضمنت أنه لم ينقطع التداول في أسهمها، وتتوفر بياناتها، ولم يتم تصفيته أو دمجها مع شركات أخرى خلال فترة الدراسة، والجدول (1-3) يوضح شركات التأمين التي تمثل عينة الدراسة.

#### جدول (1-3)

قائمة بأسماء شركات التأمين الممثلة في عينة الدراسة.

رقم الشركة	اسم الشركة	سنة التأسيس
1	التأمين الأردنية	1951
2	الشرق الأوسط للتأمين	1962
3	الخليج للتأمين	1962
4	التأمين الوطنية	1965
5	العربية الأوروبية للتأمين	1966
6	المتحدة للتأمين	1972
7	المنارة للتأمين	1974



1975	التأمين العربية	8
1975	القدس للتأمين	9
1976	دلنا للتأمين	10
1976	النسر العربي للتأمين	11
1976	الأردنية العربية للتأمين	12
1977	المتوسط والخليج	13
1980	الأراضي المقدسة للتأمين	14
1985	فيلادفيا للتأمين	15
1985	الاتحاد الدولي للتأمين	16
1995	الضامنون والعرب للتأمين	17
1996	الأردن الدولية للتأمين	18
2006	التأمين الإسلامية	19

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بورصة عمان.

### 3.3 مصادر جمع البيانات:

ولغايات هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على المصادر الثانوية، والتي تتمثل في التقارير المالية الصادرة عن الجهات المختصة في عرضها: شركات التأمين، بورصة عمان، البنك المركزي، الاتحاد الأردني لشركات التأمين (JIF)، كما تتمثل أيضا هذه المصادر في المعلومات والبيانات التي حصلت عليها الباحثة من المراجع المختلفة: الكتب، الدراسات والأبحاث المنشورة في: الدوريات، والمجلات العلمية المحكمة، رسائل الماجستير والدكتوراة.

### 4.3 أسلوب التحليل الإحصائي:

تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، وتم استخدام الأساليب والمقاييس الإحصائية الآتية بالاعتماد على برمجية (STATA 12) بغرض تحليل وإختبار فرضيات الدراسة، وهي على النحو الآتي:

- أ. مقاييس النزعة المركزية مثل: المتوسطات الحسابية، ومقاييس التشتت مثل: الانحراف المعياري، وأكبر قيمة وأصغر قيمة.
- ب. استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson correlation matrix)، ومعامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor ، لبيان قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولغايات التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات الخاصة بالدراسة.
- ج. الاعتماد على أنموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار وتحليل فرضيات الدراسة.

### 5.3 الأنموذج القياسي:

إستناداً إلى الدراسات السابقة، والإطار النظري تمت صياغة معادلة الانحدار الخاصة بأنموذج الدراسة القياسي على الشكل الآتي:

$$ROE_{it} = B_0 + B_1 CS + B_2 UR_{it} + B_3 CR_{it} + B_4 MR_{it} + B_5 GDP_{it} + B_6 IR_{it} + e_{it}$$

حيث إن:

$B_0 - B_6$ : معالم الأنموذج المقدر

i: تمثل شركات التأمين من 1 إلى 19

t: تمثل السنة في الفترة الزمنية (2010-2019)

ROE: معدل العائد على حقوق الملكية

CS: حجم الشركة

UR: مخاطر الاكتتاب

CR: النسبة المجمعة

MR: مطالبات السيارات

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

IR: معدل سعر الفائدة

e<sub>it</sub>: الخطأ العشوائي ويمثل ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها أنموذج.

### 6.3 قياس متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة ستة متغيرات مستقلة، منها أربعة متغيرات داخلية وهي (الحجم، مخاطر الإكتتاب، النسبة المجمعة، نسبة مطالبات السيارات)، ومتغيرين خارجيين هما (الناتج المحلي الإجمالي، الفائدة)، وتمثل المتغير التابع بالربحية الذي تم قياسه بواسطة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والجدول رقم (2-3) يبين أساليب قياس متغيرات هذه الدراسة.

#### الجدول رقم (2-3)

#### أساليب قياس متغيرات الدراسة

المصدر	طرق القياس	متغيرات الدراسة المتغير التابع
Mogro et al (2019) Bhattar (2020)	صافي الدخل بعد الضريبة/ إجمالي حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية (ROE)
Alomari (2019) Pjanic et al. (2018) Kramaric et al. (2017) Abdeljawad et al.(2020)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول صافي الأقساط / حقوق الملكية نسبة الخسارة + نسبة المصاريف نسبة المطالبات المدفوعة للسيارات/ إجمالي المطالبات المدفوعة	المتغيرات المستقلة الداخلية حجم الشركة (CS) مخاطر الاكتتاب (UR) النسبة المجمعة (CR) مطالبات السيارات (MR)
Abduh, (2018) Reshid, (2015)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (مليون دينار)	المتغيرات المستقلة الخارجية الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
Azmi et al., (2020)	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل لدى البنوك المرخصة	سعر الفائدة (IR)

المصدر:- إعداد الباحثة بناءً على عدد من الدراسات السابقة المشار إليها في الجدول أعلاه.

## الفصل الرابع

### عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

#### 1.4 الأسلوب الإحصائي المتبع:

تم في هذه الدراسة جمع البيانات حول متغيرات الدراسة للفترة (2010-2019) من خلال البيانات المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والتقارير الخاصة بالاتحاد الأردني لشركات التأمين، وبلغ حجم عينة الدراسة (19) شركة، حيث بلغت مشاهدات الدراسة (190) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة. قامت الباحثة بتحليل بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (STATA 12)، كما استخدمت الباحثة أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) وتم كذلك استخدام مصفوفة معامل الارتباط (Person correlation matrix) واختبار معامل تباين التضخم (VIF) للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

#### 2.4 تحليل نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالدراسة:

يبين الجدول رقم (4-1) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بشركات التأمين الأردنية، حيث يظهر الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأقل قيمة لكل متغير.

#### جدول رقم (4-1)

##### الإحصائيات الوصفية للمتغيرات الدراسة

Variable	Obs.	Mean	Std. Dev	Min	Max
ROE	190	1.67	19.50	-111.77	94.64
CS	190	17.1	0.72	14.24	18.52
UR	190	0.27	0.24	-0.50	0.99
CR	190	0.81	0.27	-0.76	2.89
MR	190	0.53	0.29	0	0.99
GDP	190	2.44	0.82	1.00	3.16
IR	190	0.09	0.01	0.08	0.09

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA).

يوضح الجدول رقم (4-1) أعلاه أن متوسط العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين الأردنية خلال فترة الدراسة بلغ حوالي (1.67). وقد تراوح هذا المعدل من -111.77 إلى (94.64) وبانحراف معياري بلغ (19.50)، وهذا يشير إلى وجود تفاوت واضح في هذا المعدل. وبما أنه مؤشر لربحية الشركة فهذا يدل على وجود الكثير من الشركات التي تعاني من عدم الاستقرار المالي؛ وقد يؤدي ذلك إلى إفلاسها.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الداخلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للحجم خلال فترة الدراسة (17.1)، وبلغت أقل نسبة (14.24) في حين كانت أعلى نسبة (18.52) وبانحراف معياري بلغ (0.72)، ومن الواضح عدم وجود فروقات عالية بين أحجام شركات عينة الدراسة، وهي نسبة منخفضة من الممكن أن تكون مؤشراً على توازن حجم شركات التأمين واستقرارها خلال فترة الدراسة؛ إذ يعتبر الحجم مؤشراً مهماً لقوة واستقرار شركة التأمين، وقدرتها على تلبية التزاماتها تجاه المؤمن عليهم. أما عن مخاطر الاكتتاب فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (0.27)، حيث تراوحت قيمة هذا المتغير المستقل بين (-0.50) إلى (0.99) وانحراف معياري بنسبة (0.24)، فكما تبين وجود فروقات في هذه النسبة بين الشركات مما يدل على اختلاف واضح في المخاطر الواقعة على شركات عينة الدراسة؛ ومن المهم تقييم المخاطر المختلفة قبل القيام بعملية الاكتتاب. أما فيما يتعلق بالنسبة المجمع فقد بلغ الوسط الحسابي لها (0.81)، وقد تراوحت هذه القيمة بين (-0.76) إلى (2.89) وانحراف معياري (0.27). حيث تشير ذلك إلى وجود فروقات بسيطة بين القيم. ويلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لمتغير نسبة مطالبات السيارات بلغ (0.53)، وتراوحت قيمة هذا المتغير بين (0) إلى (0.99)، والانحراف المعياري (0.29) ويعني ذلك أن نسبة مطالبات السيارات تتفاوت بشكل بسيط حول القيمة المتوسطة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الخارجية، فقد بلغ الوسط الحسابي للنتائج المحلي الإجمالي (2.44)، وقد تراوحت القيمة بين (1.0) إلى (3.16)، والانحراف المعياري (0.82)، وهذا يشير إلى وجود بعض الفروقات بين القيم ولكنها ليست كبيرة بشكل ملحوظ، أما بالنسبة لمتغير سعر الفائدة فقد بلغ الوسط الحسابي (0.09)، وتراوحت

هذه القيمة بين ( 0.08 ) إلى ( 0.09 ) والانحراف المعياري ( 0.01 ) وهذا يعني أن قيم الفائدة تتفاوت بشكل طفيف حول القيمة المتوسطة خلال فترة الدراسة.

#### 3.4 تحليل نتائج اختبارات التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة:

تحدث هذه المشكلة عندما يكون المتغير المستقل مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بمتغير مستقل آخر أو أكثر، مما يقلل من موثوقية نتائج الانحدار الخطي المتعدد. من أكثر الطرق شيوعاً لتحديد مشكلة الارتباطات الخطية المتعددة بين المتغيرات المستقلة هي مصفوفة معامل الارتباط بين أي متغيرين مستقلين، والتي يتم تحديدها باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون، والطريقة الثانية هي معامل تضخم التباين (VIF)، حيث تظهر النتائج أنه لا توجد مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة إذا كان معامل الارتباط بين متغيرين أقل من 80%، وألا يتجاوز تضخم التباين (VIF) 10% (Mennawi, 2020). بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام مصفوفة معامل الارتباط لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة (Juma & Atheru, 2018). ويبين الجدول رقم (2-4) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

#### جدول رقم (2-4)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	ROE	Size	Underwriting risk	Combined ratio	Motor ratio	GDP	Interest rate
ROE	1.0000						
Size	0.2616	1.0000					
UR	-0.2003	-0.1639	1.0000				
CR	-0.0583	-0.0085	0.0761	1.0000			
MR	-0.2251	-0.4538	-0.0179	0.0374	1.0000		
GDP	0.1146	0.0595	-0.0254	-0.0393	-0.0003	1.0000	
IR	-0.0812	-0.0533	-0.0441	0.0522	-0.0127	-0.4525	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (STATA).

كما تم استخدام اختبار قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للتحقق من عدم وجود مشاكل في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في الدراسة، والجدول رقم (3-4) أدناه يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، ويلاحظ أن القيم جميعها لم تتجاوز ال (10%) مما يفسر عدم وجود مشكلة إرتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Mennawi, 2020).

جدول رقم (4-3)

اختبار قيمة معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF	1/VIF
Size	1.32	0.757
UR	1.5	0.667
CR	1.01	0.987
MR	1.28	0.781
GDP	1.26	0.792
IR	1.27	0.788
Mean VIF	1.27	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA).

يتضح من الجدول رقم (4-2) أن أكبر نسبة معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة بلغت (-0.4538) كانت بين الحجم ونسبة مطالبات السيارات، ويمكن تفسير العلاقة السلبية بين حجم الشركة ونسبة مطالبات السيارات أنه كلما كان حجم الشركة أكبر، كلما كانت نسبة مطالبات السيارات أقل. وقد يعزى ذلك إلى عوامل عدة، مثل: توفر موظفين ذوي خبرة ومهارات عالية لدى الشركة لتقييم المخاطر، وتوفير الشركة لحلول فعالة لعملائها، وتوفير منتجات ذات جودة عالية وخدمات عالية المستوى، والامتثال لقواعد السلامة والتشريعات ذات الصلة، وتطوير نماذج تأمين جيدة لتلبية احتياجات العملاء، وإمكانية الشركة لضمان توفر رأس مال كافٍ لتلبية التزاماتها التعويضية في حالة وقوع حوادث.

بالنسبة للأهمية النسبية لارتباط الحجم مع المتغيرات المستقلة الأخرى بعد نسبة الحجم ونسبة مطالبات السيارات، تأتي النسبة بين الحجم ومخاطر الإكتتاب؛ حيث بلغ معامل الارتباط بين الحجم ومخاطر الإكتتاب (-0.1639)، ويمكن تفسير العلاقة السلبية في هذه النسبة على أن العلاقة بين حجم الشركة ومخاطر الإكتتاب ترتبط بشكل وثيق، فعندما تكون الشركات صغيرة الحجم؛ فإنها غالباً ما تكون أكثر عرضة للمخاطر المالية والقانونية. وبالمثل، فإن الشركات الكبيرة التي تتمتع بقاعدة عملاء ثابتة نسبياً ومتنوعة، غالباً ما تكون أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بالإكتتاب، وحيث أن هذه النسب أقل من 80% وهذا يبين عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة. ويلاحظ من الجدول رقم (4-2) أيضاً أن هناك علاقة ارتباط

إيجابية بين كل من المتغير الداخلي (الحجم) والمتغير الخارجي (الناتج المحلي الإجمالي) وربحية شركات التأمين المقاسة بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهناك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات المستقلة (مخاطر الإكتتاب، النسبة المجمعة، نسبة مطالبات السيارات، سعر الفائدة) وربحية شركات التأمين المقاسة بالعائد على حقوق الملكية (ROE).

#### 4.4 اختبار أنموذج التحليل الملائم لتفسير أنموذج الدراسة:

بعد التحقق من كفاية وصحة بيانات الدراسة والتأكد من عدم وجود مشكلات في الارتباط الخطي المتعدد. تم إجراء اختبار (LM test) للاختبار بين أنموذج (OLS) وأنموذج (Random Effect) وأظهرت نتيجة هذا الإختبار والتي تبين بأنها أكبر من 0.05 أن الأنموذج الملائم لهذه البيانات هو أنموذج (OLS)؛ ونتيجة لذلك تم استخدام هذا الأنموذج.

#### 5.4 اختبار فرضيات الدراسة:

يظهر الجدول رقم (4-4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأنموذج الدراسة، ومن خلاله قامت الباحثة باختبار الفرضيات

##### جدول رقم (4-4)

##### نتائج اختبار فرضيات الدراسة

ROE	Coef	Std. Err	T	P> t	[95% Conf. Interval]	
CS	4.43336	2.105742	2.11	0.037	0.2787055	8.588014
UR	-15.28941	5.719861	-2.67	0.008	-26.57476	-4.004057
CR	-2.79172	4.916336	-0.57	0.571	-12.49171	6.908266
MR	-10.82918	5.382876	-2.01	0.046	-21.44966	-.2087071
GDP	5.00 001	1.820001	2.75	0.006	8.590001	-1.420001
IR	-6.49505	282.941	-2.30	0.023	-1207.751	-91.25948
Cons	6.182626	47.47715	0.13	0.897	-87.49036	99.85561

F = 5.62 R-squared = 0.1557 Adj. R-squared = 0.1280

تمثل الدلالة الإحصائية عند مستويات 1%، 5%، 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (STATA).



يوضح الجدول السابق مجموعة من القيم المهمة، أهمها قيمة معامل التحديد (R-squared) (0.1557)؛ أي أن المتغيرات المستقلة (الحجم، مخاطر الاكتتاب، النسبة المجمعة، مطالبات السيارات، الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الفائدة) تفسر فقط ما نسبته (0.1557) من سلوك العائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد يكون هناك عوامل أخرى تؤثر على البيانات، وقد تكون هذه العوامل سبب في تقليل نسبة R-Squared، وبمعنى آخر أن هناك الكثير من الفروق والتباينات في بيانات المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، كذلك يمكن أن يعزى انخفاض معامل التحديد إلى أن هناك متغيرات مستقلة أخرى سواء من العوامل الداخلية الخاصة بالشركة أو من عوامل الاقتصاد الكلي التي يتوجب فحصها في الدراسات التي من الممكن القيام بها مستقبلاً ولم تدخل في نموذج هذه الدراسة. كما تبين أيضاً من الجدول أعلاه أن هناك ثلاث متغيرات مستقلة داخلية (الحجم، مخاطر الاكتتاب، مطالبات السيارات) والمتغيرين الخارجيين (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة) يؤثر كل منها تأثيراً ذا دلالة إحصائية في المتغير التابع (ROE)، أما النسبة المجمعة فكان لها تأثيراً ليس ذي دلالة إحصائية، في حين تبين أن المتغيرات المستقلة جميعها تؤثر بشكل مهم في المتغير التابع (ROE) حسب قيمة F البالغة (5.62).

#### اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية العدمية الأولى التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

بناءً على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (4-4) نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للحجم في ربحية شركات التأمين الأردنية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ويظهر الجدول أنه كلما زادت نسبة الحجم بمقدار وحدة واحدة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يزداد بمقدار (4.43336).

بالنسبة لهذه النتيجة يمكن تفسيرها بأن حجم الشركة في صناعة التأمين يلعب دوراً مهماً في تحديد الربحية. عادةً ما تمتلك شركات التأمين الأكبر حجماً المزيد من

الموارد، مثل قاعدة عملاء أوسع، ورأس مال أكبر، وتكنولوجيا أكبر وأكثر حداثة في تحليل البيانات؛ لتحسين الكفاءة التشغيلية، وخدمة العملاء، من خلال الابتكار المستمر، والتكيف مع اتجاهات السوق المتغيرة، مما يمكنها من الحفاظ على ميزة تنافسية، وزيادة الربحية.

بالإضافة إلى أهمية وفورات الحجم؛ إذ أن لدى الشركات الكبيرة قدرة على تقديم الخدمات، بتكاليف أقل؛ وبالتالي القدرة على التخفيض في أقساط التأمين؛ مما يمكنها من تحقيق أرباح أعلى، ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتمتع الشركات الأكبر أيضًا بقدرة أكبر على المساومة عند التفاوض مع شركات إعادة التأمين والشركاء الآخرين، مما يسمح لها بتأمين شروط أفضل وتحسين ربحيتها، وانخفاض التقلبات في أدائها المالي، وذلك بخلاف شركات التأمين الصغيرة التي قد تواجه تحديات في التنافس مع الشركات الأكبر حجمًا بسبب مواردها المحدودة، وصعوبة قيامها بالاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، كما أن قاعدة العملاء لديها تكون أصغر، مما قد يجعل من الصعب عليها توزيع المخاطر. (Robins and Wiersema,1995) . غالبًا ما تكون الشركات كبيرة الحجم قادرة على توزيع مخاطرها على مجموعة أكبر من العملاء أو الوحدات المعرضة للخطر (Exposure units)؛ مما يقلل من تأثير أي مطالبة واحدة كبيرة على أرباحها النهائية؛ حيث يتم نقل المخاطر من القلة التي تعرضت للخطر إلى مجموع المؤمن لهم، ويتم استبدال الخسارة الفعلية بالخسارة المتوسطة، التي تحسب بقسمة قيمة الخسارة الفعلية على مجموع الوحدات المعرضة للخطر المؤمن لها. كما أن قدرتها على التنبؤ بالخسائر المستقبلية تزداد أيضًا لأن قانون الأعداد الكبيرة يشير إلى أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر التي تؤمن عليها، قل الخطر، وزادت قدرة الشركة على التحكم في أدائها. (Cummins and Nini,2002 ; Rejda and Mcnamara, 2014).

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى المنافسة في السوق يؤثر في ربحية التأمين. وفي الأسواق شديدة التنافسية، قد تضطر شركات التأمين إلى خفض أقساط التأمين من أجل جذب العملاء، والاحتفاظ بهم. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تآكل هوامش الربح، ويجعل من الصعب على بعض الشركات الصغيرة أن تبقى في السوق لتعرضها

للخسارة، بخلاف الشركات كبيرة الحجم التي تكون عادة أكثر قدرة على التكيف مع أوضاع السوق المتقلبة، وتعديل استراتيجياتها، وتنويع منتجات التأمين التي تقدمها؛ إذ إنه قد يكون لبعض منتجات التأمين، مثل التأمين على الحياة أو التأمين الصحي، هوامش ربح أعلى من غيرها. وذلك كله من أجل تحقيق أقصى قدر من الربحية. (Cummins and Nini, 2002; Rejda and Mcnamara, 2014)

ومن الأدلة العملية على أهمية حجم الشركة في ربحية شركات التأمين قيام الحكومة الأردنية في أواخر الثمانينات بوقف إصدار رخص جديدة لشركات التأمين، وفرض رفع رأسمال شركة التأمين، وإلزام شركات التأمين بتوفير أوضاعها عن طريق الدمج أو رفع رأس المال؛ وذلك نتيجة الركود الاقتصادي، والمنافسة العشوائية في سوق صغير، وانخفاض أقساط التأمين إلى مستويات أقل من المستويات الفنية، حيث تعرضت العديد من شركات التأمين انذاك إلى خسارة. ( عريقات وعقل، 2010؛ السعيدة، 1999)

تتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة منها: (et al., 2012) ؛ Almajali، 2012 ؛ Charumathi، 2011 ؛ Kozak، 2011 ؛ Malik، 2011 ؛ Malahim، 2016 ؛ Rahman et al.، 2018).

وتختلف هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة منها: (et al., 2014) ؛ Hamal، 2020 ؛ Singlawi et al.، 2016).

ثانياً: اختبار الفرضية العدمية الثانية التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الاكتتاب في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان". بناءً على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (4-4) نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير ان: "هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% في ربحية شركات التأمين الأردنية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر الاكتتاب. ويظهر الجدول أنه كلما زادت نسبة مخاطر الاكتتاب بمقدار وحدة واحدة فإن معدل العائد على حقوق الملكية ينخفض بمقدار (15.28941).

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن زيادة مخاطر الاكتتاب تعد عاملاً حاسماً يمكن أن يؤثر بشكل كبير في ربحية شركات التأمين؛ إذ أن مخاطر الاكتتاب تشير إلى احتمالية حدوث خسائر قد تتكبدها شركات التأمين بسبب التقييمات غير الدقيقة للمخاطر عند الاكتتاب في وثائق التأمين، أو سوء تقدير احتمالية المطالبات، أو التقليل من تكلفة المطالبات، والصعوبات في معايير تقييم المخاطر القياسية، وممارسات التعامل مع المطالبات التي لا ترقى إلى مستويات الممارسة المثالية، وعدم كفاية تنوع وثائق التأمين، ومخاطر تغير التشريعات، ومخاطر تخفيض الأقساط، أو عدم وجود سياسات التسعير بشكل صحيح، كما هو في التأمين الإلزامي على المركبات في الأردن (الإتحاد الأردني لشركات التأمين الأردنية، 2023) مما قد ينتهي بها الأمر إلى دفع مطالبات أكثر مما جمعتة من أقساط التأمين، التي يجب أن تكون كافية لتغطية المطالبات والمصاريف وتحقيق هامش ربح مناسب. كما أنه قد لا يكون لدى الشركة احتياطات كافية لتغطية التكاليف الإضافية.

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر الاكتتاب قد تؤدي إلى إفسار شركات التأمين؛ لأنها قد لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. كما أن مخاطر الاكتتاب تؤثر في ربحية التأمين من خلال تآكل سمعة الشركة وانخفاض ثقة العملاء. إذا فشلت شركة التأمين في تقييم المخاطر وتسعيرها بدقة، فقد تكتسب سمعة بأنها غير موثوقة أو غير جديرة بالثقة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى فقدان العملاء، وانخفاض الأعمال الجديدة، مما يؤثر في النهاية في ربحية الشركة. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الشركة غير قادرة على دفع المطالبات بسبب التقييم غير الدقيق للمخاطر، فقد يؤدي ذلك إلى مشاكل قانونية، والمزيد من الضرر لسمعتها. بشكل عام، يمكن أن يكون لمخاطر الاكتتاب عواقب بعيدة المدى على ربحية واستدامة شركات التأمين.

تتوافق هذه النتيجة مع نتيجة العديد من الدراسات السابقة منها: (Hussain, 2018; kaya, 2015; Ullah et al. 2016).

تختلف هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة منها: (Biru, 2017; Charunathi 2012; Burca, & Batrinca 2014).

ثالثاً: إختبار الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسبة المجمعة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان". بناءً على النتائج التي يظهرها الجدول رقم(4-4) نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة. وأظهرت الدراسة أنه كلما ارتفعت النسبة المجمعة بمقدار وحدة واحدة ستتخفض قيمة العائد على حقوق الملكية بمقدار ( 2.79172 ) ولكن هذه النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى معنوية.

ان النتيجة أعلاه التي تشير إلى أنه يوجد أثر للنسبة المجمعة ولكنه ليس ذا دلالة إحصائية في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان قد يعزى إلى خصائص العينة أو لأي سبب آخر، ولكن تجدر الإشارة إلى أن النسبة المجمعة هي مقياس مالي رئيس تستخدمه شركات التأمين لتقييم ربحيتها وأدائها الإجمالي. ويتم حسابها عن طريق إضافة نسبة الخسارة ونسبة المصروفات، مما يعطي شركات التأمين رؤية شاملة عن الاكتتاب وكفاءتها التشغيلية. تقيس نسبة الخسارة مبلغ الأموال المدفوعة في المطالبات مقارنة بالأقساط المحصلة، في حين تعكس نسبة المصروفات نفقات تشغيل الشركة كنسبة مئوية من الأقساط المكتتبه. ومن خلال الجمع بين هاتين النسبتين، يمكن لشركات التأمين تقييم فعالية ممارسات الاكتتاب الخاصة بها، وتحديد ما إذا كانت تولد إيرادات كافية لتغطية تكاليفها. تشير النسبة المجمعة التي تقل عن 100% إلى أن شركة التأمين تحقق ربحاً من الاكتتاب، مما يعني أن الأقساط المحصلة كافية لتغطية كل من المطالبات ونفقات التشغيل. وعلى العكس من ذلك، فإن النسبة المجمعة التي تزيد عن 100% تشير إلى أن الشركة تعمل بخسارة، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإعسار المحتمل.

تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة: (Bodla et al., 2017)؛

Kramaric et al., 2017)

رابعاً: إختبار الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان". بناءً على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (4-4) نرفض

الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تبين أن هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5% لنسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين مقاساً بالعائد على حقوق الملكية. وأظهرت الدراسة أنه كلما ارتفعت مطالبات السيارات بمقدار وحدة واحدة، ستنخفض قيمة العائد على حقوق الملكية بمقدار (10.82918).

يمكن تفسير هذه النتيجة هو أن أحد العوامل الرئيسة التي يمكن أن تؤثر في ربحية شركة التأمين هو تواتر، وشدة مطالبات السيارات. إذا واجهت شركات التأمين عدداً كبيراً من المطالبات أو مطالبات بمبلغ كبير من المدفوعات، فقد يكون لذلك تأثير سلبي في أرباحها النهائية. وذلك لأن شركات التأمين تعتمد على الأقساط المحصلة من حاملي وثائق التأمين؛ لتغطية تكاليف المطالبات، وتحقيق الأرباح. وعندما تتجاوز المطالبات مبلغ الأقساط المحصلة، قد تتعرض شركات التأمين لخسائر مالية، مما قد يؤدي إلى تآكل ربحيتها بمرور الوقت. من أجل الحفاظ على الربحية، وضمان الإستقرار المالي على المدى الطويل في أسواق تنافسية، يجب على شركات التأمين إدارة عمليات المطالبات الخاصة بالسيارات بشكل فعال؛ للتحكم في التكاليف وتقليل الخسائر. يمكن أن يشمل ذلك تنفيذ استراتيجيات لتقليل تكرار المطالبات، مثل: تقديم حوافز القيادة الآمنة، أو الاستثمار في برامج إدارة المخاطر. وقد تستفيد شركات التأمين أيضاً من التكنولوجيا، وتحليلات البيانات لتبسيط عملية المطالبات، وتحديد المطالبات الاحتمالية أو المبالغ فيها.

تتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات: (Abdeljawad et al., 2020)؛

(Kozk, 2011)

خامساً: إختبار الفرضية العدمية الخامسة التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان. بناءً على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (4-4) نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% للنتائج المحلي الإجمالي في ربحية شركات التأمين مقاسة بالعائد على حقوق الملكية. وأظهرت الدراسة أنه كلما

ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، ستزداد قيمة العائد على حقوق الملكية بمقدار (5.00001).

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن أداء شركات التأمين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الإقتصادية العامة، بما في ذلك التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي له تأثير مباشر على صناعة التأمين؛ فعندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي، يكون هناك - بشكل عام - زيادة في الدخل الشخصي، والاستثمارات التجارية، والأنشطة الإقتصادية الشاملة. ومع توسع الإقتصاد، يصبح الأفراد والشركات أكثر استعداداً وقدرة على شراء التأمين، وهذا يؤدي إلى إرتفاع الطلب على منتجات التأمين مثل: التأمين على الحياة، والتأمين الصحي، والتأمين على الممتلكات، وتأمين المسؤولية. ولذلك، تحصل شركات التأمين على أقساط أعلى، وزيادة في الإيرادات خلال أوقات النمو الإقتصادي.

على العكس من ذلك، خلال فترات الانكماش الإقتصادي أو الركود عندما ينكمش الناتج المحلي الإجمالي، قد ينخفض الطلب على منتجات التأمين؛ وذلك لأن الأفراد والشركات قد يخفضون الانفاق، بما في ذلك أقساط التأمين. بالإضافة إلى ذلك، مع ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل، قد يعطي الناس الأولوية للنفقات الأساسية على التغطية التأمينية. قد تواجه شركات التأمين تحديات في الحفاظ على الربحية والنمو خلال فترات الركود الإقتصادي، حيث قد تواجه دفعات أعلى للمطالبات، وانخفاض دخل الأقساط بشكل عام.

تتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة: (Alali et al., 2018؛ Zekarias, 2017؛ Daare, 2016؛ Berhe et al., 2017) تختلف هذه النتيجة مع العديد من الدراسات: (Eliskovska, 2015؛ Malahim et al., 2016؛ Guruswamy et al. 2017)

سادساً: إختبار الفرضية العدمية السادسة التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل سعر الفائدة في ربحية شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان". بناءً على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (4-4) نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير أن هناك أثراً سلبياً ذا دلالة

إحصائية عند مستوى معنوية 5% لسعر الفائدة في ربحية شركات التأمين مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، وأظهرت نتائج الدراسة أنه كلما ارتفعت الفائدة بمقدار وحدة واحدة ستخفص قيمة العائد على حقوق الملكية بمقدار (6.49505). يمكن تفسير هذه النتيجة أنه وعلى الرغم من أن لزيادة أسعار الفائدة آثار إيجابية على شركات التأمين تتمثل في تحقيق عوائد أعلى على استثماراتها، مما يؤدي إلى زيادة الربحية، إلا أن لها آثار سلبية تسهم في تفسير نتيجة هذه الدراسة. إن ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى إرتفاع التكاليف للشركة. على سبيل المثال، إذا كانت شركات التأمين تقدم منتجات ذات أسعار ثابتة مثل: المعاشات السنوية، وبوالص الرعاية طويلة الأجل، والتي تكون حساسة لتغيرات أسعار الفائدة. ومع إرتفاع أسعار الفائدة، تزداد تكلفة هذه الإلتزامات، مما يضغط على الوضع المالي للشركة. وقد تضطر إلى دفع أسعار فائدة أعلى لحاملي وثائق التأمين، مما يقلل من هوامش ربحها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة أيضاً إلى زيادة المنافسة في صناعة التأمين، حيث قد يسعى المستهلكون إلى تحقيق عوائد أعلى على إستثماراتهم في أماكن أخرى. يضاف إلى ذلك ان شركات التأمين غالباً ما يكون لديها إلتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأسعار الفائدة المرتفعة أيضاً أن تجعل اقتراض الأموال أكثر تكلفة بالنسبة لشركات التأمين، مما قد يحد من قدرتها على التوسع أو تحمل مخاطر جديدة. وباختصار، فإن تأثير زيادات أسعار الفائدة على شركات التأمين معقد ومتعدد الأوجه. في حين أن أسعار الفائدة المرتفعة يمكن أن تجلب بعض الفوائد، مثل زيادة الربحية وفرص النمو، فإنها يمكن أن تشكل أيضاً تحديات، مثل ارتفاع التكاليف والضغط المالي. ومن المهم أن تقوم شركات التأمين بإدارة استثماراتها والتزاماتها بعناية استجابة لتغير أسعار الفائدة من أجل الحفاظ على مركز مالي قوي ومستقر.

تتوافق النتيجة مع دراسة (Eliskovska, 2015).

تختلف هذه النتيجة مع العديد من الدراسات: (Morgo ،Alali et al. 2018)؛ (Zekarias, 2017؛ et al., 2019).



## 6.4 النتائج:

تم التوصل إلى عدة نتائج من خلال عملية تحليل بيانات الدراسة، وهي كما يأتي:

1. وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم الشركة في ربحية شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؛ بمعنى أن أداء شركات التأمين كبيرة الحجم أفضل من أداء الشركات صغيرة الحجم وتتمتع بربحية أعلى.
2. وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمخاطر الاكتتاب في ربحية شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؛ فكلما زادت نسبة مخاطر الاكتتاب أدى ذلك إلى انخفاض ربحية شركات التأمين.
3. وجود أثر سلبي ليس ذي دلالة إحصائية للنسبة المجمعة في ربحية شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، ويتضح من خلال النتيجة أنه كلما زادت النسبة المجمعة سيؤدي ذلك إلى انخفاض ربحية شركات التأمين.
4. وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لنسبة مطالبات السيارات في ربحية شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، فكلما زادت نسبة مطالبات السيارات سيؤدي ذلك إلى انخفاض ربحية شركات التأمين.
5. وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي في ربحية شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؛ فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي تزداد ربحية شركات التأمين.
6. وجود أثر سلبي لأسعار الفائدة ذي دلالة إحصائية في ربحية شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، عندما تزداد الفائدة تنخفض ربحية شركات التأمين.

## 7.4 التوصيات:

في ضوء نتائج التحليل السابقة توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

1. ضرورة الاندماج بين الشركات الصغيرة التي من الممكن أن تتعرض للخسارة؛ لزيادة حصتها السوقية، والاستفادة من وفورات الحجم، وزيادة حجم الشركة لما له من تأثير إيجابي في ربحية شركات التأمين الأردنية.
2. ضرورة القيام بالتقييمات الدقيقة للمخاطر عند الاكتتاب في وثائق التأمين. وحسن تقدير احتمالية المطالبات، والتقليل من تكلفة المطالبات، واتباع سياسات التسعير بشكل صحيح من الجهات المعنية جميعها.
3. مراقبة النسبة المجمعة عن كثب؛ لتحديد مجالات التحسين، واتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز الربحية الإجمالية. وإدارة المخاطر بشكل فعال، وتحمل التقلبات الاقتصادية؛ لتظل قادرة على المنافسة في السوق، ولضمان النجاح على المدى الطويل. والإهتمام بالنسبة المجمعة كمعيار لمقارنة شركات التأمين داخل الصناعة. والعمل على تحقيق النسب المجمعة المنخفضة؛ لأن شركات التأمين ذات النسب المجمعة المنخفضة بشكل عام تعتبر أكثر كفاءة، واستقراراً مالياً، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وحاملي وثائق التأمين.
4. إدارة عملية مطالبات السيارات بشكل فعال؛ للتحكم في التكاليف وتقليل الخسائر. يمكن أن يشمل ذلك تنفيذ إستراتيجيات معينة لتقليل تكرار المطالبات، مثل: تقديم حوافز القيادة الآمنة، أو الاستثمار في برامج إدارة المخاطر. وقد تستفيد شركات التأمين أيضاً من التكنولوجيا، وتحليل البيانات؛ لتبسيط عملية المطالبات، وتحديد المطالبات الاحتمالية، أو المبالغ فيها.
5. تبني الحكومة للسياسات التي من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ لما لذلك من تأثيرات إيجابية علي الاقتصاد بشكل عام، وقطاع التأمين بشكل خاص.
6. فيما يتعلق بأسعار الفائدة وفي ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يأتي:

أ. من المهم أن تقوم شركات التأمين بإدارة استثماراتها والتزاماتها بعناية إستجابة لتغير أسعار الفائدة من أجل الحفاظ على مركز مالي قوي ومستقر، وذلك من خلال مطابقة المدة التي استثمرت فيها أموالها مع المدة التي تحتاجها لدفع الأموال.

ب. إستخدام استراتيجيات مختلفة مثل تعديل المحافظ الإستثمارية لتشمل المزيد من الأوراق المالية ذات السعر المتغير، والتي يمكن أن توفر عوائد أعلى مع ارتفاع أسعار الفائدة.

ج. التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة باستخدام المشتقات للحماية من الخسائر المحتملة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة. ولضمان الاستقرار المالي.

د. توزيع وتنويع الاستثمارات بطرق مختلفة للحماية من التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة؛ كالتوجه نحو الأسواق ذات العوائد العالية.

#### توصيات عامة تتعلق بمجالات بحث مستقبلية:

ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول محددات ربحية شركات التأمين الأردنية

المدرجة في بورصة عمان على النحو الآتي:

1. استخدام متغيرات مستقلة أخرى على المستوى الداخلي للشركة مثل: الملاءة

المالية، نمو الشركة، نسبة النفقات، معدلات الإحتفاظ بالمخاطر، هامش التشغيل، حجم رأس المال، وغيرها.

2. استخدام متغيرات مستقلة أخرى على المستوى الخارجي للشركة: مثل أسعار

الصرف، التضخم، الضرائب، المنافسة، وغيرها.

3. تغيير فترة الدراسة لتشمل فترة جائحة (COVID-19) لمعرفة التحديات التي

شهدها قطاع التأمين خلال تلك الفترة.

4. يمكن قياس الربحية بمقاييس أخرى: مثل العائد على الأصول (ROA)، العائد

على الإستثمار (ROI)، هامش الربح الإجمالي (NPM)، Tobin s Q.

## قائمة المراجع:

### 1-المراجع باللغة العربية:

- أبو السندس، جهاد احمد، الزيود، الزيود. (2010). **مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات عملية**. ط2. دائرة المكتبة الوطنية. الأردن.
- ابو عرابي، (2011). **مبادئ وتطبيقات التأمين**. دار وائل للنشر. عمان. الأردن. ص 21-22.
- الاتحاد الأردني لشركات التأمين، (2018). **نشرة دليلك في تأمين السيارات لعام 2018**. الأردن: عمان.
- الاتحاد الأردني لشركات التأمين، (2023). **تقرير نتائج أعمال التأمين لعام 2023**. الأردن : عمان.
- أحمد، (2015). **أثر الوعي التأميني على الإكتتاب في شركات التأمين السودانية**. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة النيلين، السودان.
- البستاني، بطرس. (1977). **قاموس محيط المحيط**. ص 17. مكتبة لبنان. بيروت.
- بولحية، الطيب وبوجميلة، عمر. (2016). **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)**، مجلة **اقتصاديات شمال إفريقيا**، (14)، 1-28.
- الحيالي، وليد. (2009). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**. دار إثراء للنشر والتوزيع. الشارقة.
- الخلايلة، محمود عبد الحليم. (2022). **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**. ط.8. دائرة المكتبة الوطنية. الأردن.
- الدوري، حسين علاء إسماعيل. (2019). **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التأمين الأردنية**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم التمويل والمصارف، جامعة ال البيت، الأردن.
- الرجوب، سامر. (2010). **التذبذب في عوائد الأسهم: دليل من الأسواق الصاعدة**. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (2)، العدد (2).

- ريجدا، جورج. (2010). **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**. دار المريخ للنشر. المملكة العربية السعودية. الرياض.
- ريجدا، جورج. (2006). **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**. دار المريخ للنشر. المملكة العربية السعودية. الرياض.
- زاوي، محمد. (2020). **محددات ربحية شركات التأمين في الجزائر دراسة حالة لمجموعة من شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2005-2018**. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- الزبيدي. (2004). **الأدارة المالية المتقدمة**. الوراق للنشر والتوزيع. عمان.
- الزرقا، مصطفى أحمد. (1994). **نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه**، الطبعة الرابعة. بيروت. مؤسسة الرسالة. ص 21.
- السعيدة، منصور (1999). **تأثير أداء المديرين في شركات التأمين الأردنية**. المجلة العربية للمحاسبة، 3(1)
- الشواورة، فيصل، الشواورة، وسام، الشواورة، سعد، الشواورة، سوار، الرواشدة، خالد. (2021). **منهجية البحث العلمي من الألف إلى الياء**. ط(2). مطبعة عمال المطابع. الأردن.
- الشوملي، (2010). **العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- عثمان، محمد داود. (2008). **أثر مخططات مخاطر الأئتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins Q**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- عريقات، حربي، سعيد جمعة، عقل. (2010). **التأمين وأدارة الخطر (النظرية والتطبيق)**. ط 10، دائر وائل للنشر. ص 48-49. الأردن.
- العضين راغب، لانا زاهر. (2014). **أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية**

الخاصة). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (3).

قاسم، محمد حسن. (2007). العقود المسماة: البيع- التأمين- الايجار: دراسة مقارنة. ط2. ص 465، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

الكيلاني، محمود، (1999). عقود التأمين من الناحية القانونية النظرية العامة في التأمين التأمين من المسؤولية التأمين البحري -التأمين على الحياة، جامعة عمان الاهلية، كلية الحقوق، ص 22.

المساعفة، وفاء(2017). أثر المتغيرات الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. جامعة عمان العربية، الأردن.

مطر، محمد. (2016). التحليل المالي والائتماني للأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. ط4. دائر وائل للنشر والتوزيع. الأردن.

المعاينة، وسام. (2019). محددات الهيكل المالي : دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان. المنارة للبحوث والدراسات. المجلد 26، العدد 1 (31)، ص 443-468، ص 26،، جامعة آل البيت، عمادة البحث العلمي.

ملحم، عمر (2019). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال ، قسم المحاسبة، الأردن.

موقع سوق عمان المالي، [WWW. Investopedia.Com](http://WWW.Investopedia.Com) 2024/5/1.

النعيمي، جلال محمد. (2008). البحث العلمي في إدارة الاعمال باستخدام تقنيات الحاسوب. ط2. إثراء للنشر والتوزيع. الأردن.

النيف، خالد لافي، الحنيطي، هناء. (2016). محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثالث.

الوزني، خالد. أحمد الرفاعي. (2000). **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**. (ط9). دائر وائل للنشر. الأردن.

يوسف، دريباتي، يوسف. (2017). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي في سورية. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (39) العدد (4).

#### المراجع باللغة الانجليزية:

- Abdeljawad, I., & Masri, R. M., (2020). Board Characteristics and Corporate Performance: Evidence from Palestine, **An-Najah University Journal for Research-B (Humanities)**, 34(4), 745-770.
- Abduh, Issa, (2018). Financial crisis and determinants of profitability in Islamic and conventional banks: The study of Kuwait Banking Industry, **IQTISHADIA: Jurnal Kajian Ekonomi Dan Bisnis Islam**, 11 (1), 1-26.
- Aca, A, I, Musaf, Garbam, (2020). **Audit quality and firm value of listed insurance companies in Nigari**, Gsj: volume 8, issue 7, july 2020 issn 2320-9186.
- Adams, M., & Buckle, M, (2003). **The determinants of corporate financial performance in the Bermuda insurance market**, Applied Financial Economics, 13(2), 133–143.
- Afolabi, (2018). **Effect of claims payments on profitability in the Nigerian insurance industry**, Society for science and education.
- Ahmed, N., Ahmed, Z., & Usman, A. (2011). Determinants of performance: A case of life insurance sector of Research journal pakistan, **International of finance and Economics**, 61(1), 123-128.
- Ahmed, Xie, Khelfaoui, (2021). Investor confidence and life insurance demand: can economic condition limit life insurance business, **International journal of emerging markets**, 18(7), 1537-1564.
- Ahmeti, Iseni, (2022). Factors affecting profitability of insurance companies, Evidence from Kosovo, **Academicus International Scientific Journal**, 13 (25), 122-142.
- Ajao, ogieriakhi, (2018). Firm specific factors and performance of insurance firm in nigeria. **Amity journal of finance**, 3(1), 14-28.
- Akotey, J. O., Sackey, F. G., Amoah, L., & Manso, R. F. (2013). The financial performance of life insurance companies in Ghana. **The journal of risk finance**, 14(3), 286-302.

- Al Singlawi, Aladwan, (2016). Company's characteristics and capital structure 'an empirical study on listed insurance companies in Jordan, **Journal of Management Research**, 8 (2), 103-118.
- Alali, Alkulaib, (2017). Exploring the probability of bankruptcy for conventional insurance companies listed at Kuwait stock exchange and its effect on their share prices. **The journal of social sciences research**.
- Alali, S. Boyabes, Alfaikawi, (2018). The evaluation of macroeconomic factors influence on the financial performance of general insurance companies listed at the Kuwait stock exchange. **International academic journal of economics and finance**, 3(2), 427-434.
- Alhassan, A. Adidsson, k. j. and Asamoah, M. F. (2015). Market Structure, Efficiency and Profitability of Insurance companies in Ghana, **International Journal of Emerging Markets**, 10 (4), 648-669.
- Almajali, A., Alamro, S., & Al-soub, Y., (2012). Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange, **Journal of Management Research**, 4(2): 266-289.
- Almajali, M., & Shamsuddin, Z., (2018). The effect of capital structure on performance of insurance companies: Evidence from Jordan, **International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB)**, 4(20), 64-73.
- Al-mutairi, H naser, K naser, (2021). **Determinants of corporate performance: Empirical evidence from the insurance companies**, Accounting 7 (1), 143-150.
- Alomari, (2019). Effect of the Firm-Specific Factors on the Performance of the Listed Jordanian Insurance Companies, **Journal of Emerging Issues in Economics, Finance & Banking**, 8 (1).
- Alomari, Mohammad, A, Azzam, (2017). Islam effect of the micro and macro factors on the performance of the listed Jordanian insurance companies. **International journal of business and social science**, Feb, Vol. 8, No. (2).
- Al-Rimawi, (2020). **Factors affecting Amman Stock Exchange Performance—Empirical Study**, Applied Science Private University Deanship of Scientific Research and Graduate Studies Master degree in Finance and Risk Management programming.
- Alsahdadi, Deshumukh, (2021). Determinants of profitability of insurance companies in saudia arabia, **saudia journal infinanceal**, 5(11), 476-481.
- Al-yatama, Alali, Alawadhi, Shamali, (2020). The effects of credit risk operational risk and liquidity risk on the financial performance of insurance companies, **European Journal of Economic and Financial Research**.



- Ambaw, Lijuan, (2021). The micro economic determinants of insurance industry evidence from life and non life insurance products, **journal of insurance and financial mangagement**, 5(1), 87-123.
- Azmi, Irawan, Sasongko, (2020). Determinants of profitability of general insurance companies in indonesia, **journal Ilmiah manajemen fakultas ekonomi**, 6 (2), 135-144.
- Bawa, Bhagat, (2015). **Determining the factors affecting profitability of life insurance companies**, Asia pacific finance and accounting review 3(1), 141.
- Bawa, Chattha, (2013). Financial performance of life insurance industry, **Pacific business review international** 6(5), 44-52.
- Bayaraa, (2017). Financial Performance Determinants of Organizations: The Case of Mongolian Companies, **Journal of competitiveness** 9 (3).
- Berhe, Kaur, (2017). Determinants of insurance companies' profitability analysis insurance sector in ehiopia, **international journal of research in financie and marketing (IGRFM)**, 7(4),124-137.
- Bhattarai, B. P., (2020). Factors Influencing Profitability of Insurance Companies in Nepal, **International Journal of Management**, 11(9).
- Bilal, Khan, Tufail, (2013). Determinants of profitability panel date evidence from insurance sector of Pakistan, **Elixir international journal**.
- Biru, (2017). **Profitability determinants in the insurance sector in ethiopia: Apanel evidence on non life insurance**, addis ababa university.
- Boadi, Antwi and Lartey, (2013). Determinants of profitability of insurance firms in Ghana, **International Journal of Business and Social Research**, vol. 3, no. 3, p. 43-50. of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 4(1), 299-308.
- Bodla, Tandon, Bodla, (2017). Profitability performance of life insurance companies –Astudy insurance indian context, **international journal computing and business research**, 7(3), 1-15.
- Burca, A. M., & Batrinca, G., (2014). The determinants of financial performance in the Romanian insurance market, **International Journal**.
- Cekrezi, A., (2015). Determinants of Financial Performance of the Insurance Companies: A case of Albania, **International Journal of Economics Commerce and Management**, III(4).
- Charumathi, B., (2012). **On the Determinants of Indian Life Insurers- An Empirical Study**, World Congress on Engineering, 1. London, U.K.

- Chideh, Sorayaei, (2019). Effective factors on life insurance profitability (case study: Iranian insurance companies), **Open journal of business and management** 7(02), 546.
- Cudiamat, Siy, (2017). **Determinants of profitability in life insurance companies: Evidence from the Philippines**, Essays in economics and business studies, 42(5), 165-175.
- Cummins, Nini, (2002). Optimal capital utilization by financial firms: evidence from the property –liability insurance industry, **j financial services research** 2: 15-53.
- Daare, (2016). Determinants of non-life insurance companies' profitability, **International Journal of Innovative Research and Advanced Studies**, 3 (13), 6-11.
- Dahmash, (2015). Size effect on company profitability: Evidence from Jordan, **International Journal of Business and Management**, 10 (2), 58.
- Derbali, A., and Jamel, L., (2018). Determinants of performance of Tunisia insurance companies: Case of life insurance, **International Journal of Innovation and Applied Studies**, 6(1), 90-96.
- Dhiab, (2021). Determinants of Insurance firms' profitability: an empirical study of Saudi insurance market, **The Journal of, Asian Finance, Economics and Business** 8 (6), 235-243.
- Djamaluddin, Budiman, Herawaty, (2019). Determinants of profitability of general insurance companies in indonesia, **international journal of innoutiue research and deuel opment**.
- Eliskovska, (2015). **Microeconomic and macroeconomic determinants the profitability of the insurance sector in macedonia**, Economics and business review, 1(3), 38-57.
- Ernst, Young, (2011). **Transparency report**, the report covers the period 1july 2010-30 june 2011.
- Farhan, Alkhasawneh, Haddad, Almothan, (2021). **Determinants of the Profitability of The Insurance Sector**, And Fund Creation an Applied Study on The Insurance Sector, Elementary Education Online 20 (6), 1841-1841.
- Farouk, Hassan, (2014). Impact of quality and financial performance of quoted cement firms in nigeria, **international jornal of accounting and taxation**, Vol .2, No.2, Pp 01-22.
- Gharaibeh, H. Bni Khaled, (2020). **Determinants of profitability in Jordanian services companies**, Investment management and financial innovation.

- Ghazo, Abu-Lila, Ajlouni, (2021). **The macroeconomic determinants of stock price fluctuations in Amman Stock Exchange.**, Accounting 7 (1), 23.
- Gibson, (1992). **Financial statement analysis using financial accounting information**, administrative sciences library- university of science and technology.
- Gibson, Ikegami, Campbell, (2010). **Lessons from public long term care insurance in germany and japan**, Health affairs, 29(1), 87-95.
- Gitman, L. J, (2003). Factors Influencing Access to Finance by SMEs in Mozambique: A Case of SMEs in Maputo Central Business District, **Journal of Innovation and Entrepreneurship**, 5, Article No. 13.
- GM, Ullah, Faisal. Zuhra, (2016). **Factors determining profitability of the insurance industry of Bangladesh**, International finance and banking, 3(2), 138-147.
- Guendouz, Ouassaf, (2018). Determinants of Saudi takaful insurance companies' profitability, **Academy of accounting and financial studies journal** 22(5). 1-24.
- Gunawardhane, Wijesinghe, Kavinda, (2022). The impact of Company-specific and Macro-economic factors on Company Performance, **Vidyodaya Journal of Management**, 8 (I).
- Guruswamy, P. (2017). Board characteristics, audit committee and ownership structure influence on firm performance of manufacturing firms in india. **International journal of business and economics research**,6(4), 73-87.
- Hamal, (2020). Factors Affecting Profitability of Nepalese Non-Life Insurance Companies, **Journal of Nepalese Business Studies**, 13 (1), 23-35.
- Horera, Maganya, (2020). **The Deteminants of insurance firms' profitability in tanzania: an empirical investigation**, Risk and financial management 2(2). P30-p30.
- Hussain, (2018). **Macro economy and profitability of insurance companies: a post crisis scenario in Pakistan**, Pakistan business review, 17 (2), 243-263.
- Hussanie, Joo. (2019). Deteminants of profitability of life insurance in india panel evidence, **international journal of management studies** (1), 58-65.
- Ismail, Noraini, Ishak, Abdul Manaf, Normaisarah, Husin, Maizaitlaidawati, (2018). Macroeconomic factors affecting performance of insurance companies in Malaysiam, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, V. 2.
- Jaloudi, Bakir, (2019). Market structure, efficiency, and performance of Jordan insurance market, **International Journal of Business and Economics Research**, 8 (1), 6-13.

- Jordan Insurance Federation JOIF, (2016). **Insurance Sector. Historical Background**, <http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=54#a1>. (Jan 10, 2017).
- Juma, A, M& Ayheru, G, (2018). Financial risks analysis and performance of commercial banks in kenya. **Journal of finance and accounting**, 2(2).
- Kama, Olweny, Muturi, (2021). Financial performance of insurance firms. Does leverage and liquidity matter? Evidence from kenya, **Eastern journal of economics and finance** 6(1), 1-14.
- Kaya, O., E., (2015). The Effects of Firm-Specific Factors on the Profitability of Non- Life Insurance Companies in Turkey, **International Journal of Financial Studies**, 3, 510-529.
- Kerim, Alaji, Innocent, (2019). Effect of capital structure on the profitability of listed insurance firms in nigeria, **American international journal of economics and finance research** 1(2), 36-45.
- Kozak, (2011). **Determinants of profitability of non-life insurance companies in poland, during integration with the European financial system**, Faculty of Economic Sciences, Warsaw University of Life Sciences - SGGW, Poland.
- Kramaric, T. P., Miletic, M. and Pavic, I., (2017). Profitability determinants of insurance markets in selected central and eastern European countries, **International Journal of Economic Sciences**, .100-123 .
- Kripa, (2016). Factors affecting the profitability of insurance companies in albania, **European journal of multidisciplinary studies** 1 (1), 325-360.
- Kumar, Stauvermann, Patel, Prasad, (2022). **Profitability determinants of the insurance sector in small Pacific Island States**, *Engineering Economics*, 33 (3), 302-315.
- Maher, K. C., & Zewudu, D., (2020). **Determinants of firm's internals & macroeconomic factors on financial performance of Ethiopian insurers**, *DLSU Business & Economics Review*, 29(2), 71-80.
- Majumdar S. (1997). **The Impact of Size and Age on Firm-Level Performance: Some Evidence from India Review of Industrial Organization**, 12, Pp231–241.
- Malahim, (2016). Analysing the financial performance for Jordan Islamic insurance companies, **Research journal of finance and accounting**.
- Malik, (2011). Determinanants of insurance companies profitability : anlysis of insurance sector of Pakistan, **academic research international**, 1(3), 315.
- Mennawi, (2020). **The impact of liquidity, credit and financial leverage risks on financial performance of islamics banks: Acase of**

- Sudanese banking sector**, Risk and financial management, 2(2), P59-p\p59.
- Mogro, Barrezueta, (2019). Determinants of profitability of life and non life insurance companies: evidence from Ecuador, **international journal of emerging markets**, 14(5), 831-872.
- Mulchandani, Sitlani, Kalyani (2018). **Impact of Internal Factors on Financial Performance of Indian Life Insurance Sector**, SAMVAD 15, 12-19.
- Ngunguni, J. N., Misango, S., & Onsiro, M., (2020). Examining the effects of financial factors on profitability of general insurance companies in Kenya, **International Journal of Finance and Accounting**, 5(1), 1-18.
- Olarewaju, Oladejo, Clement, Olarewaju, Adeduro, (2018). **Firm specific determinants of profitability in the insurance sector: empirical evidence from Nigeria**. Euro economics 37(1), 95-107.
- Ondigi, Willy, (2016). Factors affectivg profitability of insurance firms: case of firms listed on nirobi securities exchange, **international journal of economics, commerce and management** 4(9), 286-298.
- Pjanic, Milenkovic, Mirovic, (2018). **Profitability determinants of non life insurance companies in serbia**, Ekonomika preduzeca 66(5-6), 333-345.
- Qudah, (2016). **The impact of market structure and reinsurance on profitability in jordan insurance sector**, submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master in master in investment and finance, Faculty of graduate studies at the hashiemite university.
- Rejda, G.E., McNamara, M.J., (2017). **Principles of risk managment and insurance**: Twelfth edition. New York: Pearson Education Limited.
- Reshid, Suheyli, (2015). **Determinants of Insurance Companies Profitability in Ethiopia**, Addis Ababa University Addis Ababa, Ethiopia. **insurance**: Twelfth edition. New York: Pearson Education Limited.
- Robins, Wiersema, (1995). Aresource-based approach to the multibusiness firm: Empirical analysis of portfolio interrelationships and corporate financial performance, **Strategic management journal** /Volume 16, issue 4 pp 277-299.
- Saleh, Derbali, (2020). The importance of internal and external factors in defining the profitability of UKinsurance companies, **Ismasystems scientific research**.
- Segundo, Camino-Mogro, Natalia, Bermúdez-Barrezueta, (2019). Determinants of profitability of life and non-life insurance

- companies: evidence from Ecuador, **International Journal of Emerging Markets** 14 (5), 831-872.
- Sekyere, kotey, (2019). Profitability of insurance brokerage firms in ghana, **Academic journal of economic studies** 5(2), 179-192.
- Shams Ur-Rahman, (2017). Macro economy and capital structure decision in Pakistani Insurance Sector, **City University Research Journal** 7 (2).
- Shamsuddin, kamel, Daud, Sallha, (2020). Analysis of capital structure and financial performance in the jordanian insurance, **South East European Journal of Economics and Business**, 12 (1), 22.
- Shiu, A. and Lam, P.L., (2004). **Electricity Consumption and Economic Growth in China**. Energy Policy, 32, 47-54.
- Tegegn, Sera, Merra, (2020). Factors affecting profitability of insurance companies in ethiopia: panel evidence, **international journal of commerce and finance** 6(1), 1-14.
- Ugwu, Ekwochi, Ogbu, (2021). Potential implication of firm specific factors on insurance profitability in nigeria, **international journal of academic multidisciplinary research (Ijamar)** 5(3),3-12.
- Wolde, Koleh. Dadim, (2020). Factors affecting profitability of insurance companies in ethiopia, **Journal of International Trade, Logistics and Law** 6 (2), 106-118.
- Wongsuwa, Thaothampitak, Kongiam, Ruttanapibool, (2020). The influence of loss ratio on profitability of non life insurance companies in Thailand: the moderating roles of company type, **Journal of community development research (Humanities and social sciences)**,14(1), 46-60.
- Zainudin, R., Mahdzan, N. S. A., & Leong, E. S., (2018). Firm-specific internal determinants of profitability performance: An exploratory study of selected life insurance firms in Asia, **Journal of Asia Business Studies**, 12(4), 533-550.
- Zekarias, (2017). **Factor effecting profitability of insurance companies in ethiopia**, St. Mary's University.

الملاحق

### ملحق رقم (أ)

العوامل المحددة للربحية في شركات التأمين الأردنية كما وردت في الدراسات السابقة



الرقم	الدراسة	عدد الشركات	الفترة الزمنية	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الأثر
الدراسات على مستوى المتغيرات الداخلية للشركة						
1	Almajali et al. (2012)	25	2007-2002	(ROA)	الرفع المالي (Leverage)	+
					السيولة (liquidity)	+
					حجم الشركة (Company Size)	+
					عمر الشركة (Company age)	-
					مؤشر كفاءة الشركة ( management competence index)	+
2	Dahmash (2015)	1583	2011-2005	(ROA)	الحجم	+
3	Alsiglawi, Aladwan (2016)	23	2014-2010	(ROA)	الحجم	+
					النمو	+
					المخاطر	+
					هيكل رأس المال	+
4	Jaloudi (2019)	22	2016-2000	الكفاءة الفنية	النوع	+
					الحجم	+
					العائد على الاصول	+
5	المعاينة (2019)		2016-2010	(ROA)	الحجم	+
					نسبة الأصول الملموسة	+
					النمو	+
6	Gharaibeh,. Bni Khaled(2020)	46	2018-2014	(RoE)	الحجم	+
					الاصول الملموسة	+
					النمو	+
					مخاطر الاعمال	-
					نسبة الدين إلى حقوق الملكية	+

-	نسبة الدين على العائد على الاصول					
الدراسات على مستوى المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية						
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2008-2014	24	Alomari et al. (2017)	7
-	الرفع المالي (Leverage)					
-	السيولة (liquidity)					
-	مخاطر الاكتتاب (underwriting risks)					
+	حجم الشركة (Company Size)					
	المتغيرات الخارجية					
+	الحصة السوقية (Market Share)					
+	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)					
لا يوجد اثر	التضخم (Inflation)					
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2008-2013	2	النيف والحنيطي (2016)	8
+	الرفع المالي (Leverage)					
لا يوجد اثر	السيولة (liquidity)					
+	حجم الشركة (Company Size)					
+	معدل الخسارة (loss rate)					
	المتغيرات الخارجية					
لا يوجد اثر	النمو الاقتصادي (Economic Growth)					
+	التضخم (Inflation)					
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2007-2017	19	Shamsuddin et al. (2020)	9
+	الدين طويل الأجل (LTD)	(ROE)				
+	الدين قصير الأجل (STD)	(Tobin's Q)				
+	عمر الشركة (Company age)					
-	حجم الشركة (Company Size)					
+	نمو المبيعات (Sales Growth)					
	المتغيرات الخارجية					
+	التضخم (Inflation)					

+	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)					
+	درجة تركيز السوق (HHI)					
-	إعادة التأمين (Reinsurance)	(ROA)	2016-2000	22	Jaloudi , Bakir(2019)	10
-	الرفع المالي (Leverage)					
-	مخاطر الاكتتاب (underwriting risks)					
	المتغيرات الداخلية	(ROA) (,ROE)	2017-2013	19	ملحم (2019)	11
+	الهيكل التمويلي					
+	و الأداء التشغيلي					
	المتغيرات الخارجية					
+	البعد القانوني					
+	الجانب الاقتصادي					
	المتغيرات الداخلية	(ROE) ,( Tobins q)	2017-2008	19	Almajali, & Shamsuddin(2018)	12
+	الرافعة المالية					
+	الدين طويل الاجل و قصير الاجل					
	المتغيرات الخارجية					
+	التضخم					
+	النمو					
	المتغيرات الداخلية	(ROE)	2015-2009	23	Qudah(2016)	13
-	المطالبات					
لا يوجد أثر	الرافعة المالية					
+	الحجم					
	المتغيرات الخارجية					
+	هيكل السوق					
-	التضخم					

	المتغيرات الداخلية	(ROE)	2008-2005	25	الشوملي (2010)	14
+	الحجم					
+	العمر					
+	هيكل الملكية					
+	معدل المديونية					
	المتغيرات الخارجية					
+	الحصة السوقية					
-	نسبة التعويضات إلى الأقساط					
-	الأقساط إلى إجمالي الإيرادات					
	المتغيرات الداخلية	(ROE)	2008-2013	5	Malahim et al. (2016)	15
+	العائد على الأصول					
+	الحجم					
+	نسبة الدين					
+	نسبة الملكية					
	المتغيرات الخارجية					
-	الناتج المحلي الإجمالي					
-	البطالة					
+	التضخم					
	المتغيرات الداخلية	(ROA) (,ROE)	2012-2008	24	الطراونة (2015)	16
+	التخطيط المالي					
+	الرقابة الداخلية					
+	الكفاءة في الاداء					
	المتغيرات الخارجية					
+	اللينة الاقتصادية					
+	البيئة القانونية					

+	البيئة التنافسية					
الدراسات على مستوى المتغيرات الخارجية						
-	الاستثمارات الانتاجية	الربحية	2002-1980	84	العضاية (2004)	17
-	تركيز السوق					
-	الافساط لمقبوضة					
لا يوجد اثر	التضخم	(ROA)	2017-2005	19	الدوري (2019)	18
+	الناتج المحلي الإجمالي					
+	البطالة					
+	العولمة					

ملحق (ب)

العوامل المحددة للربحية في شركات التأمين غير الأردنية كما وردت في الدراسات  
السابقة

الرقم	البلد	الدراسة	عدد الشركات	الفترة الزمنية	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الأثر
الدراسات على مستوى المتغيرات الداخلية للشركة							
-1	الهند	Mulchandani et al.(2018)	23	2009-2010 2014-2015	(ROE)	العمر	+
						راس المال	-
						الممتلكات الأجنبية	لا يوجد تأثير
						النمو	لا يوجد تأثير
						إعادة التأمين	لا يوجد تأثير
						العائد من الاستثمار	لا يوجد تأثير
-2	منغوليا	Bayarra (2017)	100	2012-2015	(ROA) (ROE) (ROS)	النمو في المبيعات	
						النمو في الأرباح	+
						النمو في الأصول	+
						العائد على السهم	-
						هامش الربح الإجمالي	+
						نسبة التكاليف إلى الإيرادات	-
						العائد على التكاليف	+
						نسبة الدين قصير الأجل إلى إجمالي الأصول	-
						نسبة الدين طويل الأجل إلى إجمالي الأصول	-
						نسبة التداول	+
						النسبة النقدية	+

+3	غانا	Bodi et al. (2013)	16	2005-2010	(ROE)	الرفع المالي	
						السيولة	
						الأصول الملموسة	
-4	فلسطين	Abdeljwad (2020)	7	2008-2006	(ROA)	الحجم	
					(ROE)	السيولة	
						النمو	
						الرفع المالي	لا يوجد أثر
						حصة السيارات	-
						نسبة المطالبات	لا يوجد أثر
-5	السعودية	Alshadadi, Deshumukh (2021)	25	2016-2010	(ROA) (ROE)	الحجم	
						نسبة الخسارة	
						دخل الأستثمار	
						نسبة الدين	
						نسبة الاحتفاظ	
-6	السعودية	Dhiab (2021)	20	2017-2009	(ROA)	الأقساط المكتتب لها	
						الأصول الملموسة	
						السيولة	
						نسبة الخسارة	
						الحجم	
						نسبة الأصول الثابتة	
						الرفع المالي	
-7	السعودية	Farhan(2021)	3	2016-2000	(ROA)	الأقساط المكتسبة	
						الأرباح من النشاط	
						الاستثمار في عمولات اعاده التأمين	
						المصاريف العمومية والادارية	
						صافي المطالبات المدفوعة	
-8	سوريا	العضيين وزاهر(2014)		2013-2009	(ROA)	السيولة	



+	الملاءة						
+	الكفاءة						
+	الرفع المالي	(ROA)	2014-2008	12	يوسف وآخرون (2017)	سوريا	-9
لا يوجد أثر	حجم الشركة						
+	السيولة						
+	عمر الشركة						
-	الخطر						
+	الرفع المالي	(ROA)	2020-2015	11	Ahmeti, Iseni (2022)	كوسوفو	-10
+	العمر						
-	السيولة						
+	الحجم						
-	الأصول الملموسة						
+	نمو الشركة						
+	الحجم	(ROA)	2017-2008	9	Al-yatama et al. (2020)	الكويت	-11
+	العمر						
لا يوجد أثر	السيولة						
+	النمو						
+	الأصول الملموسة						
لا يوجد أثر	كفاءة الإدارة						
+	الرفع المالي	(ROA)	2011-2006	31	Bilal et al. (2013)	الباكستان	-12
+	العمر						
لا يوجد أثر	السيولة						
+	الحجم						
لا يوجد أثر	النمو						
لا يوجد أثر	الرفع المالي	(ROA)	2015-2005	8	Derbali, Jamel (2018)	تونس	-13

-	العمر						
لا يوجد أثر	السيولة						
+	الحجم						
+	النمو						
لا يوجد أثر	الاصول الملموسة						
-	الخطر						
+	الحجم	(ROS)	2013-2006	24	Kaya (2015)	تركيا	-14
لا يوجد أثر	عمر الشركة						
-	نسبة الخسارة						
-	نسبة التداول						
+	معدل نمو الأقساط						
-	الرفع المالي	(ROA)	2013-2008	5	Cekrezi (2015)	البانيا	-15
-	المخاطر						
+	الاصول الملموسة						
-	الرفع المالي	(ROA)	2016-2007	5	Ismail et al. (2018)	ماليزيا	-16
+	الحجم						
-	السيولة						
+	الرفع المالي	(ROA)	2013-2007	28	Ngunguni et al. (2020)	كينيا	-17
-	نسبة الخسارة						
-	المصاريف						
-	مخاطر الائتتاب	(ROA)	2004-2014	8	Ullah et al. (2016)	بنغلادش	-18
+	نسبة النفقات						
+	هامش الملاعة						
+	نمو الأقساط						
+	نمو الاصول						

-	الحجم						
+	العمر	(ROA)	2010-2016	6	Guendouz, Ouassaf (2018)	السعودية	-19
+	الحجم						
+	نسبة الخسارة						
+	معدل الاحتفاظ						
-	مستوى المخاطر						
+	معدل نمو الأقساط						
لا يوجد أثر	العمر	(ROA)	2005-2006	35	Malik (2011)	الباكستان	-20
+	الحجم						
+	حجم رأس المال						
-	الرافعة المالية						
-	نسبة الخسارة						
+	حصة السوق	(ROA)	2014-2018	11	Ahmad (2021)	اندونيسيا	-21
-	نسبة الدين						
-	نفقات التشغيل						
+	معدل النمو	(ROA)	2008-2013	7	Kripa et al. (2016)	البانيا	-22
-	الالتزامات						
-	السيولة						
+	حجم الاصول						
+	حجم رأس المال						
+	الحجم						
-	العمر	(ROA)	2005-2016	9	Tegegn et al. (2020)	اثيوبيا	-23
+	الحجم						
لا يوجد أثر	الرافعة المالية						
-	السيولة						
+	معدل نمو الأقساط						
لا يوجد أثر	الاصول الملموسة						

لا يوجد أثر	السيولة	(ROA)	2006-2013	12	Bawa, Bhagat (2015)	الهند	-24
+	الحجم						
+	الرافعة المالية						
+	حجم رأس المال						
لا يوجد أثر	مخاطر الائتتاب						
+	العمر						
لا يوجد أثر	العمر		2008-2017	10	Horera, Maganya (2020)	تنزانيا	-25
+	الحجم						
-	نسبة المطالبات						
-	الرافعة المالية	(ROA)	2009-2013	48	Alhassan et al. (2015)	غانا	-26
+	إجمالي الأصول						
+	حصة السوق						
+	السيولة	(ROA)	2005-2015		Hussanie, Joo (2019)	الهند	-27
+	الاداء الاستثماري						
+	هامش التشغيل						
+	نمو الأقساط						
+	الاصول الملموسة						
+	نسبة الخسارة						
لا يوجد أثر	نسبة العمولة						
لا يوجد أثر	الحجم						
+	نسبة الخسارة	(ROA)	2011-2016	2	Afolabi (2018)	نيجيريا	-28
+	نسبة المطالبات						
-	نسبة المصروفات						
+	الحجم	(ROA)	2009-2015	8	Olarewaju et al. (2018)	نيجيريا	-29
+	الرافعة المالية						
+	المخاطر						
+	نمو الشركة						
-	الدين قصير الاجل	(ROA)	2013-2017	15	Kerim et al. (2019)	نيجيريا	-30

+	الدين طويل الاجل						
+	نمو الأقساط						
-	الرافعة المالية	(ROA)	2010-2011	23	Charumathi (2012)	الهند	-31
+	الحجم						
+	نمو الأقساط						
-	السيولة						
-	مخاطر الائتتاب						
+	راس المال						
+	دخل الأقساط	(ROA) (ROE)	2010-2015	8	Kumar et al . (2022)	اسلاندا	-32
+	مصروفات الائتتاب						
+	المصروفات الادارية						
-	الرافعة المالية						
-	الالتزامات						
+	حجم راس المال						
+	الحجم	(ROA)	2014-2019	10	Ugwu et al. (2021)	نيجيريا	-33
لا يوجد اثر	العمر						
+	السيولة						
-	الرافعة المالية						
+	السيولة	(ROA)	2008-2012	18	Bawa, Chattha (2013)	الهند	-34
+	الملاءة المالية						
-	الرافعة						
+	حجم راس المال						
+	الرافعة المالية	(ROA)	2011-2016	12	Biru (2017)	اثيو بيا	-35
-	التنوع						

-	مخاطر الائتتاب						
-	اعادة التامين						
+	صافي الأقساط	(ROA)	2007-2016	24	Bodla et al. (2017)	الهند	-36
+	الدخل من الاستثمار						
+	الدخل من الائتتاب						
+	العائد على الاصول						
-	النسبة المجمعة						
+	نسبة الملاءة						
+	الربح بعد الضريبة						
+	الاصول النقدية	(ROA) (ROE)	2011-2015	64	Sekyere (2019)	غانا	-37
+	الحجم						
-	الديون						
-	الاصول الثابتة						
الدراسات على مستوى المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية							
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2010-2019	9	Gunawardhane et al. (2022)	سيرلانكا	-38
+	كفاية رأس المال	(ROE)					
+	السيولة	(EP)					
+	حجم الشركة	(NPM)					
	المتغيرات الخارجية						
-	الناتج المحلي الإجمالي						
+	التضخم						
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2005-2014	17	Berhe, Kaur (2017)	أثيوبيا	-39
+	الحجم						
+	كفاية راس المال						
لا يوجد أثر	نسبة الرافعة المالية						
	نسبة السيولة						
لا يوجد أثر	نسبة الخسارة						

	المتغيرات الخارجية						
+	الناتج المحلي الإجمالي						
لا يوجد اثر	التضخم						
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2004-2014	9	Reshid (2015)	اثيوبيا	-40
-	المقدم الفني						
-	الملاءة المالية						
-	مخاطر الائتتاب						
+	السيولة						
+	الحجم						
+	نمو الأقساط						
	المتغيرات الخارجية						
لا يوجد اثر	التضخم						
+	النمو الاقتصادي						
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2013-2017	40	Azmi et al. (2020)	اندونيسيا	-41
+	الحجم						
+	السيولة						
+	نمو الاسهم						
+	نمو الائتتاب						
+	العائد على الاستثمار						
+	تكلفة المدخلات						
+	نسبة المطالبات						
+	النسبة الفنية						
+	المتغيرات الخارجية						
+	النمو الاقتصادي						
+	سعر الفائدة						
+	الحجم	(ROA)	2000-2012	23	Cudiamat, Siy (2017)	الفلبين	-42
+	العمر						
+	السيولة						

+	عدد المواقع						
+	الانتماء						
+	الرافعة المالية						
لا يوجد اثر	التضخم						
لا يوجد اثر	الناتج المحلي الإجمالي						
+	السيولة	(ROA)	2014-2018	17	Wolde et al. (2020)	أثيوبيا	-43
+	كفاية رأس المال						
-	الرافعة المالية						
-	مخاطر الائتتاب						
+	نمو الأقساط						
لا يوجد اثر	العمر						
+	الحجم						
+	الناتج المحلي الإجمالي						
لا يوجد اثر	سعر الصرف						
+	العمر	(ROA)	2008-2012	20	Burca, Batrinca (2014)	رومانيا	-44
+	الحجم						
+	نسبة الخسارة						
+	توزيع الأرباح						
+	مخاطر الائتتاب						
+	إجمالي السهم السوقي						
+	نسبة الاستثمار						
+	نمو الأقساط						
+	الرافعة المالية						
+	مخاطر نسب الاحتفاظ						
	المتغيرات الخارجية						
+	الناتج المحلي الإجمالي						
	المتغيرات الداخلية						
-	نسبة الخسارة	(ROA)	2005-2016	9	Zekarias (2017)	أثيوبيا	-45



-	المخصص الفني						
+	الكفاءة الادارية						
+	السيولة						
لا يوجد اثر	الاصول الملموسة						
	المتغيرات الخارجية						
-	التضخم						
لا يوجد اثر	الناتج المحلي الإجمالي						
+	الفائدة						
+	الاصول الملموسة	(ROA) (ROE)	2006-2011	12	Eliskovsko (2015)	مكدونيا	-46
	المتغيرات الخارجية						
-	الناتج المحلي الإجمالي						
+	الفائدة						
	المتغيرات الداخلية	(ROA)	2005-2020	17	Ambaw, Lijuan (2021)	أثيوبيا	-48
+	الحجم						
+	الرافعة المالية						
+	السيولة						
+	العمر						
+	نسبة الخسارة						
+	نمو الأقساط						
+	حصة السوق						
+	الاصول الملموسة						
	المتغيرات الخارجية						
+	الناتج المحلي الإجمالي						
+	الحجم	(ROA) (ROE)	2000-2018	20	Saleh , Derbali (2020)	المملكة المتحدة	-49
+	السيولة						
+	الناتج المحلي الإجمالي						

	المتغيرات الداخلية	(ROA)	1993-2013		Chideh, Sorayaei (2019)	ايران	-50
+	اقساط التامين						
	المتغيرات الخارجية						
-	التضخم						
+	الناتج المحلي الإجمالي						
	المتغيرات الداخلية	(NPM)	2007-2017	41	Shams (2017)	الباكستان	-51
-	الرفع المالي						
-	مخاطر الاعمال						
+	الحجم						
لا يوجد اثر	السيولة						
لا يوجد اثر	النمو						
	المتغيرات الخارجية						
-	التضخم						
+	الناتج المحلي الإجمالي						

ملحق (ج)  
اختصار المصطلحات الخاصة بالدراسة

قائمة الاختصارات لمصطلحات الدراسة

المصطلح باللغة الانجليزية	الاختصار	المصطلح باللغة العربية
American risk and insurance association	ARIA	الجمعية الأمريكية للمخاطر والتأمين
Analysis of variance	ANOVA	تحليل التباين
Combined ratio	CR	النسبة المجمع
Company size	CS	حجم الشركة
Data envelope analysis	DEA	تحليل أغلفة البيانات
Earnings Per Share	EPS	العائد على السهم
Efficient Hypothesis	EH	الفرضية الكفوة
Fixed effect	FE	الأثر الثابت
Genaralized Least squares	GLS	طريقة المربعات العامة
Generalized Autoregressive Conditional eteroskedasticity	Garch	التباين الذاتي المشروط المعمم
Gross domestic product	GDP	الناتج المحلي الإجمالي
Herfindhal- Hirschman Index	HHH	مؤشر هيرفيندال - هيرشمان
Interest rate	IR	معدل سعر الفائدة
Jordan Insurance Federatio	JIF	الاتحاد الأردني لشركات التأمين
Lagrange Multiplier	LM	مضاعف لاغرانج
Macro factors	Macro	العوامل الكلية
Market share	MS	الحصة السوقية
Market value added	MVA	القيمة السوقية المضافة
Meso factors	Meso	العوامل الوسيطة
Micro factors	Micro	العوامل الجزئية
Motor claims ratio	MC	نسبة مطالبات السيارات
Net profit margin	NPM	صافي هامش الربح
Ordinary Least Squars	OLS	المربعات الصغرى الخطية
Random Effect	RF	التأثير العشوائي

Return On Assets	ROA	العائد على الأصول
Return On Equity	ROE	العائد على حقوق الملكية (المساهمين)
Return On Investment	ROI	العائد على الاستثمار
Structure conduct performance	SCP	هيكل سلوك الأداء
Underwriting risk	UR	مخاطر الاكتتاب
Variance Inflation Factor	VIF	معامل تضخم التباين
World trade rganization	WTO	منظمة التجارة العالمية

## المعلومات الشخصية

الاسم: آية عبد الحميد الكفاوين

العنوان: الكرك

الكلية: ادارة الاعمال

التخصص: قسم العلوم المالية والمصرفية